الأمم المتحدة

A/78/72–E/2023/59

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 23 (أ) من القائمة الأولية*
الأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشـــطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2023
25 تموز/يوليه 2022 – 26 تموز/يوليه 2023
البند 7 (أ) من جدول الأعمال
الأنشـطة التنفيذية التي تضـطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصـيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدّم عملا بقرارات الجمعية العامة 279/72 و 233/75 و 184/77، معلومات مستكملة عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات على نطاق المنظومة وعن إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعملا بقرار الجمعية العامة 4/76، يقدم التقرير أيضا معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ استعراض نظام المنسقين المقيمين.

وفي ظل ما شُهد من تراجعات وانتكاسات مع انتصاف الإطار الزمني الذي ينتهي بحلول الموعد المحدّد لتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة في عام 2030، يتناول التقرير الكيفية التي دعمت بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية البلدان في تعزيز السياسات التحويلية الرامية إلى الإسراع بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. ويتناول التقرير أيضـــا التقدم المحرز حيال التعهّد المقطوع بعدم ترك أحد خلف الركب، بما في ذلك الدعم الحيوي المقدّم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للشـــباب والنســـاء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة.

* A/78/50.

220523 090523 23-07547 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتضمن التقرير تفاصيل عن توسيع النطاق الحجمي لوسائل التنفيذ من أجل الدفع قدما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع القيام بتحليل لما تعرض المنظومة الإنمائية تقديمه لتعزيز تمويل التنمية، وتحفيز الشراكات، وتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويولي التقرير اهتماما خاصا للدعم المقدم لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب البلدان المتوسطة الدخل. وهو يبيّن أن هناك مستويات عالية، وآخذة في الارتفاع، من رضا الدول الأعضاء عن مدى تواؤم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الاحتياجات والأولويات الوطنية.

ويتناول التقرير أيضا التقدم المحرز في تعزيز الرقابة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتقييمات التي تغطي كامل نطاق المنظومة، وأنشطة الإدارة والإبلاغ القائمين على النتائج. وقد أُدمجت على نطاق مختلف أجزاء التقرير النتائج المستقلة التي خلص إليها مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتضمن التقرير أيضا تقييما للتحسينات الحيوية التي أدخلت على تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويقدم معلومات مستكملة عن تمويل نظام المنسقين المقيمين.

ويستند التقرير إلى نتائج الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، والموجهة إلى حكومات البلدان المضيفة وحكومات البلدان المتبرّعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. والتُمس تقديم مساهمات من مختلف مكونات المنظومة، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وكان المصدر الأساسي الذي تم الحصول منه على البيانات المالية هو مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 5

ثانيا – تغيير قواعد اللعبة: الاستفادة من الهيكل المعاد تنظيمه لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان في تسريع جهودها لتنفيذ خطة عام 2030 7

ألف – تعظيم أثر الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه .. 7

باء – ضمان الدعم الإقليمي للإسراع بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17

جيم – تعزيز التنمية المستدامة باعتبارها الأداة الوقائية الأهم في يد الإنسانية: تعزيز التعاون الإنساني – الإنمائي والصلات الرابطة بالسلام 20

دال – تسريع إحداث التحوّل في أنماط تسيير الأعمال 23

هاء – تنفيذ الأولويات العالمية لعمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 26

ثالثا – زيادة حجم الدعم المقدم للنهوض بوسائل تنفيذ خطة عام 2030 30

ألف – إعطاء دفعة قوية في مجال تمويل التنمية 30

باء – تحفيز الشراكات لتحقيق خطة عام 2030 32

جيم – تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 33

دال – تحسين الدعم المعروض من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التكنولوجيات الرقمية 34

هاء – تعزيز نظم البيانات الوطنية ودعم الاستعراضات الوطنية الطوعية 36

رابعا – مساعدة البلدان على تعزيز السياسات والإجراءات التي تسرّع تحقيق خطة عام 2030 38

ألف – تجديد العرض الجماعي للأمم المتحدة ونماذج الأعمال لتسريع عمليات الانتقال والتحولات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 40

باء – تكييف الدعم لسياق كل بلد 48

خامسا – مواصلة تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والرقابة عليها 54

ألف – الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ المبني على الأدلة 54

باء – وضع التقييم الجاري على نطاق المنظومة على أساس متين 55

سادسا – اتفاق التمويل: الأعمال غير المنجزة 57

ألف – التقدم المحرز من جانب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 58

باء – التحسينات في المزيج التمويلي من أجل التنمية المستدامة 59

جيم – الإجراءات اللازمة بشأن التمويل الجماعي 60

دال – مصادر التمويل تستلزم التنويع 63

هاء – إن الفجوة التمويلية التي لا يزال نظام المنسقين المقيمين يعاني منها تصبح الآن أكبر خطر يهدد ترسيخ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 66

واو – سبل المضي قدما بشأن الجوانب الأخرى لاتفاق التمويل 68

سابعا – خاتمة 69

أولا - مقدمة

1 - يواجه العالم الآن أوقاتا مضطربة. فهناك تزايد في معدلات الفقر والجوع. وحالة الطوارئ المناخية تزداد سوءا. وثمة خطر لفقدان الأرواح وسبل العيش بسبب أزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية، وهي أزمات متداخلة تفاقمت جرّاء النزاع الجاري في أوكرانيا. وقد خرجت مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريقها الصحيح. وباتت حقوق ملايين النساء والفتيات تُنتهك باستهانة. وفي وقت يزداد فيه حجم الإنفاق العسكري، وتتزايد أعداد النزاعات، وتواجَه صعوبات شديدة لجعل الإنفاق الإنساني يواكب تنامي الطلب، تواجه التنمية المستدامة نقصا مزمنا في الموارد.

2 - ومع ذلك، فإننا نعلم جميعا أن التنمية المستدامة هي الحل الشامل الوحيد. إنها الطريقة الوحيدة للتصدي لمسببات الاضطراب والضعف والتفاوتات الهيكلية. إنها السبيل الوحيد لعدم ترك أحد خلف الركب. وهي أهم أداة وقائية في يد الإنسانية.

3 - ويلخص هذا التقرير الأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يتماشى مع الولايات المنبثقة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020.

4 - ويعكس التقرير نتائج عدة استقصاءات[1] صُمّمت لتتبُّع التقدم المحرز على صعيد الوفاء بولاية الاستعراض السياساتي. وإصدار عام 2023 هو أكثر الإصدارات ثراء بالبيانات منذ بدء إعداد التقرير. فهو يستفيد من البيانات المتسقة التي استُخلصت من هذه الاستقصاءات على مدى سنوات عدّة، وهو ما يتيح المجال لعقد مقارنات أكثر دلالة بين الحقب الزمنية. وهذا الإصدار مدعوم أيضا برؤى موضوعية مستمدة من التقييمات المستقلة التي أجراها المكتب المنشأ حديثا المعني بالتقييم على نطاق المنظومة والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

5 - وما زال جميع البيانات، على اختلاف مصادرها، يشير إلى نفس الاتجاه: ما خُصّص من استثمارات لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يؤتي ثماره. وهذا هو ما يعطيني الأمل في إمكان أن نقوم بدور الشريك القوي بينما تسعى الحكومات إلى إنقاذ أهداف التنمية المستدامة.

6 - وتفيد البلدان المضيفة بمستويات متزايدة من الرضا عمّا تعرضه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويفاد باستمرار بأن المنظومة الإنمائية هي شريكها المفضل لاستقاء المشورة السياساتية المتكاملة القائمة على الأدلة. وتعرب البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة عن آراء إيجابية بشكل خاص. وأفاد جميع البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية بأن أنشطة المنظومة الإنمائية متوائمة بشدة مع احتياجاتها وأولوياتها، كما أفاد 95 في المائة من البلدان الأفريقية بالشيء نفسه.

(1) أجريت الاستقصاءات في أوائل عام 2023 بواسطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وهي تشمل استقصاء لحكومات البلدان المضيفة، أكمل الردّ عليها 66 في المائة من العدد الكلي للبلدان؛ واستقصاء للحكومات المتبرعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تلقّى 72 ردا، من بينها 11 ردا من أكبر 20 مساهما. وأكمل استقصاء المنسقين المقيمين 95 في المائة من العدد الكلي، بينما شارك 799 من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من 44 كيانا في استقصاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتلقّى استقصاء لمقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ردودا من 30 منظمة تمثل 97 في المائة من مجموع التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

7 - وفي تقريري السابق (A/77/69-E/2022/47)، كنت قد أشرتُ مع القلق إلى أن مستوى رضا الدول الجزرية الصغيرة النامية منخفض نسبيا. ففي عام 2019، أعرب 70 في المائة من هذه الدول عن رضاه عن مدى تواؤم الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد تحسّنت هذه النسبة لتبلغ 84 في المائة في عام 2021 و 95 في المائة في عام 2022. ويعزى ارتفاع مستوى الرضا، ولو جزئيا على الأقل، إلى الإصلاحات التي تمت في مكاتب المنسقين المقيمين التي تغطي أكثر من بلد، والتي تخدم جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تقريبا. وقد بات لدينا الآن قدرات أكبر على الأرض ودور فاعل أكبر على جميع المستويات.

8 - وتوفر نتائج الاستقصاءات، إلى جانب التقارير والتقييمات الأخيرة، دليلا قويا على أننا قطعنا أشواطا كبيرة في رفع مستوى الاتساق وزيادة الصبغة الجماعية لما نعرض تقديمه على الصعيد القطري تحت قيادة المنسقين المقيمين. ويحظى الدعم البرنامجي والسياساتي الذي تقدمه الأفرقة القطرية بتقدير متزايد من جانب الحكومات المضيفة، في ظل تواؤمه بصورة أقوى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. ويقوم المنسقون المقيمون بدور أكبر من مجرد التنسيق. فهم يوظّفون ما يتمتعون به من صلاحية للدعوة الى عقد الاجتماعات لحشد مختلف عناصر المنظومة كي تولّد ناتجا أكبر من مجموع الأجزاء. وقد أعرب ما مجموعه 92 في المائة من حكومات البلدان المضيفة عن تقديرها لعمل المنسقين المقيمين في تسخير الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9 - وقد تطور العمل الجماعي خلال أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ليتّخذ شكل الدعم لبناء أنظمة صحية أكثر قوة. وساعد العمل المشترك بشأن الحماية الاجتماعية 147 مليون شخص إضافيين في 39 بلدا وإقليما على الحصول على تغطية مؤقتة ودائمة. وأظهر فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل قدرتنا على إنجاز "العمل الإنمائي في الأوضاع الطارئة". واستجابة للولاية المتعلقة بحماية البيئة في إطار الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، دعمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، بينما دعمت أيضا حفظ التنوع البيولوجي من خلال التنمية المستدامة.

10 - وقد بدأت منظومة الأمم المتحدة تزيد من قدرتها على مساعدة البلدان على تحقيق الاستفادة من التمويل بحجم غير مسبوق. وتتولّى الأمم المتحدة الآن الريادة في المناقشات المهمة بشأن سبل تعزيز إمكانات وصول العالم النامي إلى التمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاقات المناخ. وبقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية، تحرز المنظومة تقدّما. ولكن يجب الإسراع بإحداث تحوّل في هذا المجال على سبيل الاستعجال. وأفاد نحو 70 في المائة من البلدان المضيفة بأن الدعم الذي تلقته تحت مظلة أطر التمويل الوطنية المتكاملة هو دعم كاف. وهذا يؤكد أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بصدد ترسيخ أدوارها التاريخية في مشهد التمويل، ولكن هذا المجال لا يزال يحظى بمعدل الرضا الأدنى مستوى من بين جميع مجالات الدعم المقدّم من المنظومة الإنمائية. ويتباين أداؤنا بشدة تبعا للقطاع، وهذا أمر ينبغي إضفاء الانسجام عليه. ففي مجال الصحة على سبيل المثال، أبلغ 66 في المائة فقط من الحكومات المضيفة عن تلقيه دعما لتمويل الصحة، مقابل 91 في المائة هي نسبة البلدان التي تلقّت دعما بشأن تحسين التغطية الصحية.

11 - وتولّد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها وفورات كبيرة عن طريق زيادة الكفاءة. وفي عام 2022، أبلغت المنظومة عن تحقيق مكاسب عن طريق زيادة الكفاءة بقيمة 405 ملايين دولار. وتفيد الغالبية العظمى من الحكومات المضيفة وحكومات البلدان المساهمة بأن المنسقين المقيمين يقلّلون من الازدواجية بين الكيانات ويحسّنون التنسيق.

12 - ولا يزال التقدّم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق التمويل غير كاف. وقد ازداد التمويل الأساسي، وتعزّزت تدابير المساءلة في النظام الإنمائي. ومع ذلك، انخفضت رسملة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بنسبة 75 في المائة. ولا يزال تمويل التنمية إجمالا معتمدا بشدة على حفنة من المانحين الحكوميين. ويجب أن نهتدي إلى سبل المضيّ قدما. وإنني أدعو إلى إجراء حوارات على المستوى القطري بين الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية لاستعادة الزخم نحو تحقيق طموحات اتفاق التمويل.

13 - ويساورني القلق بشكل خاص إزاء الفجوة التمويلية التي يواجهها نظام المنسقين المقيمين بقيمة 85 مليون دولار. ونظام المنسقين المقيمين هو الركيزة التي تستند إليها المنظومة بشكل أعمّ إذ هي تعزز دعمها لخطة عام 2030. ومن شأن نقص تمويل النظام أن يعوق قدرتنا على مواصلة إحراز التقدم. وهذا سيعيق الإصلاح عن تحقيق كامل إمكاناته على صعيد إنجاز النتائج. وفي نهاية المطاف، سيقلل هذا من احتمالات وجود منظومة أمم متحدة إنمائية أقوى تأثيرا. لقد حان الوقت لحسم هذه المسألة. وإنني أوصي الدول الأعضاء بإعادة النظر في نماذج التمويل البديلة التي كنت قد طرحتُها في إطار استعراض نظام المنسقين المقيمين في عام 2021، مع زيادة حجم عنصر التمويل بالأنصبة المقرّرة.

14 - وهذا وقت للفعل وللعزيمة الصلبة. وستكون قمة أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023 لحظة حاسمة لرفع سقف الطموحات والقيام باستثمارات لإحداث التحولات اللازمة لتسريع التقدم. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لاستعادة الزخم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة. وستبذل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قصارى جهدها لجعل هذا التحوّل حقيقة واقعة. فحياة بلايين البشر حول العالم معتمدةٌ عليه. وعلينا أن نبقي هذا الأمر حيّا في أذهاننا.

ثانيا - تغيير قواعد اللعبة: الاستفادة من الهيكل المعاد تنظيمه لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان في تسريع جهودها لتنفيذ خطة عام 2030

ألف - تعظيم أثر الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه

15 - المنسقون المقيمون الممكّنون والمتمتعون بالحياد والاستقلالية هم حجر الزاوية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها. فهم يوفرون القيادة والحياد اللازمين لإيجاد استجابة سياساتية وبرنامجية متكاملة من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حيث ينصبّ التركيز بشكل مباشر على الاحتياجات والأولويات القطرية. وفي القرارين 279/72 و 233/75، طلبت الدول الأعضاء إليّ أن أضمن أن يحقّق المنسقون المقيمون أقصى استفادة من الموارد الجماعية للأمم المتحدة وأن يقودوا أفرقة قطرية متماسكة. وأعادت الجمعية العامة تأكيد هذا التوجّه في استعراضها لنظام المنسقين المقيمين في عام 2021 (القرار 4/76).

1 - القيادة الناجحة للمنسقين المقيمين

16 - يتّسم ما يقوم به المنسّقون المقيمون من دور قيادي بأهمية محورية لنجاح جهودنا الجماعية. ولذلك، أجد تشجيعا كبيرا في الانطباعات الإيجابية التي ترد باستمرار بخصوص أدائهم. فقد أفاد أكثر من 88 في المائة من الحكومات المضيفة بأن المنسقين المقيمين يوفرون قيادة فعّالة فيما يتعلق بالدعم الاستراتيجي للخطط والأولويات الوطنية. وقد ظلت هذه النسبة ثابتة - فقد كانت 89 في المائة في عام 2021 - ويبلغ المتوسط السنوي منذ إنشاء نظام المنسقين المقيمين الجديد في عام 2019 نسبة 86 في المائة.

17 - وعندما طُلب من البلدان المضيفة مقارنة أداء المنسقين المقيمين الآن بالحالة قبل إعادة التنظيم، أفادت أيضا بحدوث تغيرات إيجابية (انظر الشكل 1). فقد أفاد 87 في المائة من البلدان المضيفة بأن المنسقين المقيمين أصبحوا الآن نقطة دخول أكثر فعالية للدعم القطري المقدّم من الأمم المتحدة.

18 - كما أن انطباع البلدان المساهمة إيجابي هو الآخر. فقد وافق 88 في المائة من هذه البلدان على أن نظام المنسقين المقيمين قد ارتقى بالعمل الجماعي والتحرك المتّسق وساعد على استغلال المزايا النسبية لفرادى الكيانات (انظر الشكل 2). وتمثل هذه النتائج تحسّنا عن العام السابق، الذي كان أول عام تُشمل فيه البلدان المساهمة بالاستقصاء، وعندئذ أعرب 75 في المائة فقط من البلدان المساهمة عن وجود انطباع لديه بأن المنسق المقيم استطاع توظيف المزايا النسبية لجميع الكيانات.

19 - وكان توقعنا منذ البداية هو أن يكون المنسقون المقيمون بعد تمكينهم أقدر على قيادة الفريق القطري بطرق تقلّل من الازدواجية وتخلق علاقات تآزر. وهناك أدلة مشجعة على أن هذا هو الحال. فقد وافق أكثر من 77 في المائة من حكومات البلدان المضيفة على أن المنسق المقيم يساعد على تقليل ازدواجية الجهود بين كيانات الأمم المتحدة إلى أدنى حد ممكن وكفالة استخدام الموارد بكفاءة، وهو ما يعكس زيادة عن نسبة 71 في المائة المسجّلة في عام 2021. وفي الوقت نفسه، أفاد 70 في المائة من البلدان المساهمة بحدوث انخفاض في الازدواجية أو التداخل بين أنشطة الأمم المتحدة، مقابل نسبة 68 في المائة التي أفادت بالشيء نفسه في عام 2021[(2)].

(2) تقتصر هذه النسبة على الردود المعتدّ بها، دون احتساب حالات الإجابة بـ "لا أعرف".

الشكل 1

ردود حكومات البلدان المضيفة بخصوص تعزيز المنسقين المقيمين بعد عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

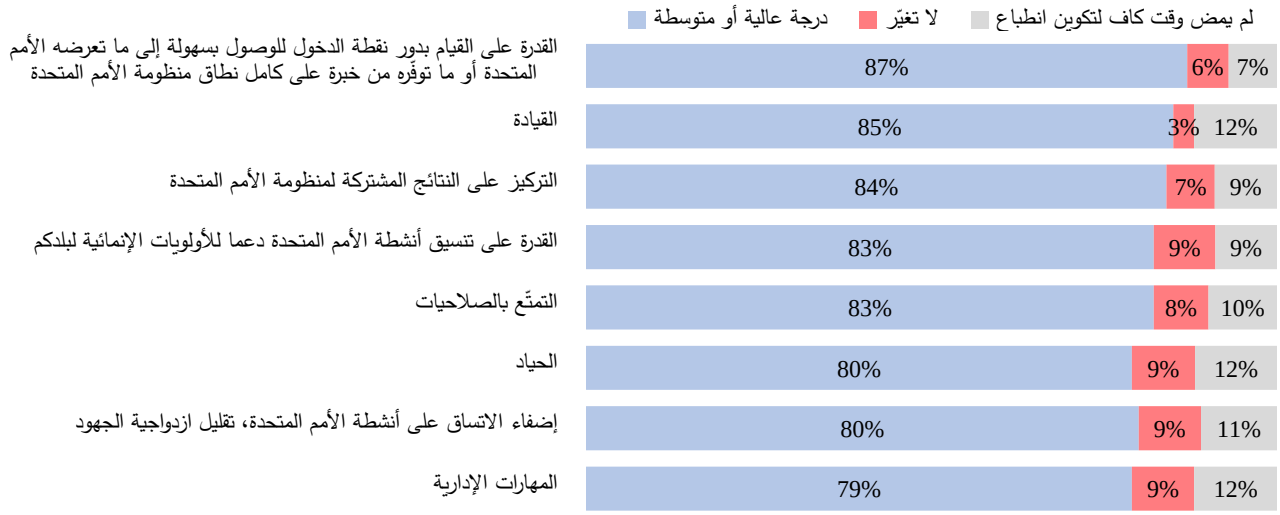

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات لعام 2022.

الشكل 2

ردود حكومات البلدان المساهمة على التحسينات التي تحقّقت من خلال نظام المنسقين المقيمين الجديد

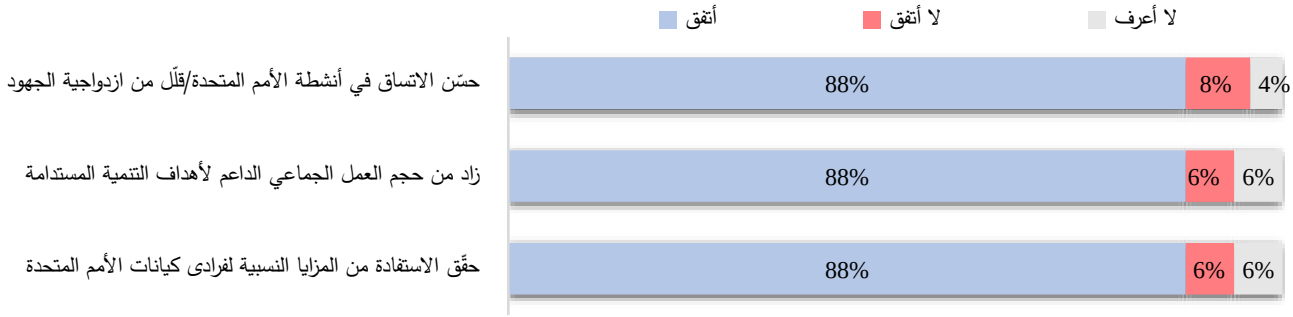

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات لعام 2022.

20 - وبطبيعة الحال، لا يمكن للمنسّقين المقيمين تحقيق التوقعات الكبيرة المعقودة عليهم إلا إذا وُفّرت لهم القدرات والتمكين بالشكل المناسب. وتشير نتائج الاستقصاء إلى أن هذا هو الحال بشكل عام. فقد وافق معظم حكومات البلدان المضيفة على أن المنسقين المقيمين لديهم ما يكفي من الصلاحيات للاضطلاع بولاياتهم (82 في المائة)، مقابل 76 في المائة في عام 2021. وخلص أعضاء الأفرقة القطرية عموما إلى استنتاج مماثل (انظر الشكل 3). بيد أن هناك بعض المجالات المحدّدة التي تنطوي على مشاكل. وتحديدا، أفاد 55 في المائة فقط من المنسّقين المقيمين بأنهم يتمتعون بالتمكين الكافي للمساعدة في تشكيل عضوية الأفرقة القطرية من حيث التكوين والخصائص القيادية. وهذه أيضا تعقيبات نتلقاها بصفة منتظمة من المنسقين المقيمين. وكانت هذه النسبة منخفضة أيضا، عند 58 في المائة، في العام الماضي الذي يمثل السنة الأولى لطرح السؤال في الاستقصاء؛ ولكننا كنّا نتوقع حدوث تحسّن هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددا قليلا من الوكالات هو الذي يتشاور مع المنسقين المقيمين عند اختيار ممثليها على النحو

المطلوب في إطار الإدارة والمساءلة. وهذه النتائج جديرة بالاهتمام من جانب المسؤولين الرئيسيين في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لأنها تشير إلى وجود إعاقة لقدرة المنسقين المقيمين على ضمان أن يكون ما تعرضه الأمم المتحدة على المستوى القطري مصمّما لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية بالشكل الملائم. وإنني أطلب من المجموعة أن تعمل بشكل متضافر لضمان وفاء الكيانات بما عليها من التزام بالتشاور مع المنسقين المقيمين عند تعيين ممثلين على المستوى القطري.

21 - والجهود المبذولة لتعزيز قنوات استقطاب المواهب وعملية التوظيف والتطوير المهني المستمر للمنسقين المقيمين تؤتي ثمارها بالفعل. وكما جرى تناوله بشكل أكثر تفصيلا في تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (E/2023/62)، وافق أكثر من 90 في المائة من الحكومات المضيفة التي شملتها الدراسة الاستقصائية على أن المنسق المقيم لديه الخصائص والمهارات المناسبة لدعم الأولويات الإنمائية لبلدانها، وهو نفس المستوى الذي تحقق في عام 2021. وبالمثل، وافق 91 في المائة على أن فريق الأمم المتحدة القطري لديه المزيج الصحيح من القدرات والمهارات لتقديم الدعم المطلوب، وهو ما يمثّل تحسّنا عن نسبة 85 في المائة المسجّلة في عام 2021. ويرد تحليل أكثر تفصيلا لما يمارسه المنسّقون المقيمون من قيادة، ولنتائج الاستقصاءات الإضافية، في تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الشكل 3

ردود المنسّقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن تمكين المنسّقين المقيمين

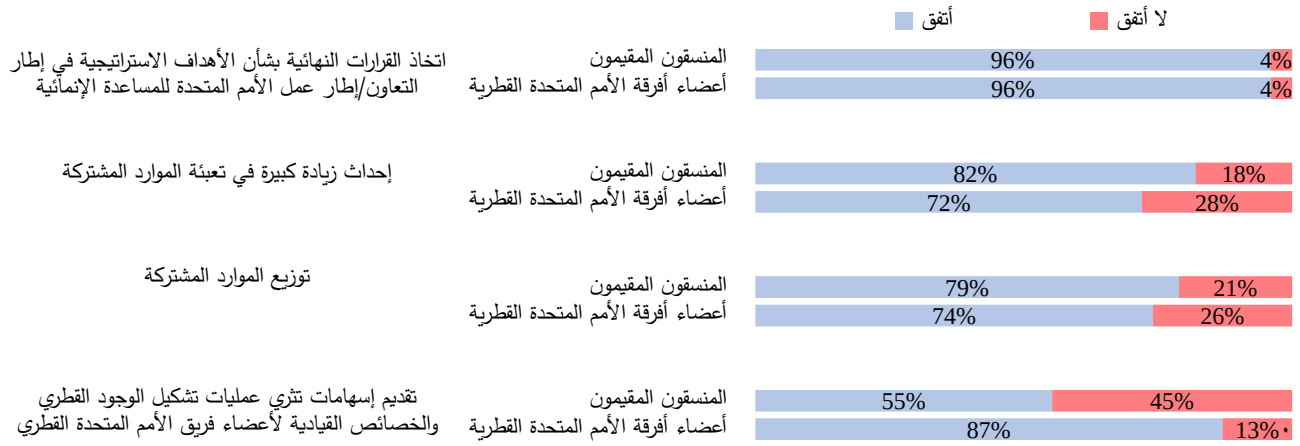

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022.

2 - الدعم الفعّال من مكاتب المنسقين المقيمين

22 - يعدّ الدعم الكافي من مكاتب المنسقين المقيمين متطلبا حيويا لمساعدة المنسقين المقيمين على دفع عجلة تحقيق النتائج الجماعية على الصعيد الوطني والاستفادة من الخبرات العالمية والإقليمية دعما للبلد المضيف. وقد كان تعزيز ومواءمة القدرات الأساسية عبر مكاتب المنسقين الإقليميين بكامل نطاقها سمة رئيسية لنظام المنسقين المقيمين الجديد - بدلا من النظام السابق حيث كان معظم مكاتب المنسقين الإقليميين يعاني من نقص شديد في الموظفين وكان يكثر إنشاء الهياكل المخصصة لأغراض بعينها تبعاً للترتيبات المحلية مع الجهات المانحة. وقد بيّن استقصاؤنا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية مواطن القوة في هذه

المكاتب، إلى جانب المجالات التي يمكن فيها إجراء تحسينات (انظر الشكل 4). ويقدم تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مزيدا من التفاصيل بخصوص الجهود المبذولة لتعزيز القدرات في مكاتب المنسقين المقيمين وبخصوص الأولويات في المراحل المقبلة.

الشكل 4

الدعم المقدم من مكاتب المنسقين المقيمين إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية

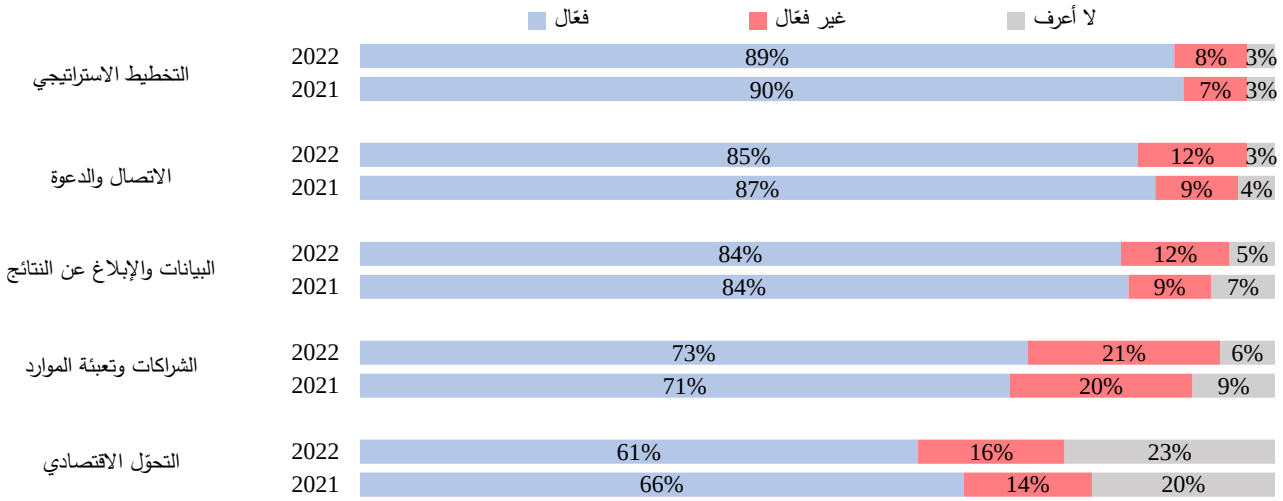

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022.

3 - الدعم المتكامل المتوائم مع الاحتياجات والأولويات القطرية

23 - تحدّد أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ما تعرض المنظومة الإنمائية تقديمه على المستوى القطري، استجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية. وفي استقصاء الحكومات المضيفة، أفاد 93 في المائة بأن هذه الأطر باتت الآن متوائمة بشدة مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان. وبالإضافة إلى ذلك، وافق 94 في المائة من الحكومات على أن الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري تعكس بصورة وافية مضمون إطار التعاون، بينما وافق 78 في المائة من الحكومات على أن الأمم المتحدة تتسم على الصعيد القطري بأنها أكثر تركيزا على النتائج المشتركة. وذكر 98 في المائة من المنسقين المقيمين أنهم شهدوا تحسّنا في النتائج المشتركة على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. وكما هو مفصل بصورة أشمل في الفرع رابعا-باء-1 أدناه، تفيد البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة بوجود مستويات عالية بشكل خاص من المواءمة.

24 - وجاءت تقييمات حكومات البلدان المضيفة إيجابية أيضا بخصوص الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لها. وأفيد بكفاية كل من الدعم التقني، والدعم المقدّم على صعيد القدرات والبيانات، ودعم توظيف الشراكات في خدمة الأولويات الوطنية من جانب 90 في المائة على الأقل من حكومات البلدان المضيفة (انظر الشكل 5). غير أن الدعم المقدم فيما يتصل بأطر التمويل الوطنية المتكاملة حصل على تقييم أقل - عند 70 في المائة - وهو ما يدل على أنه لا يزال أمامنا شوط نقطعه على صعيد ترسيخ دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم البلدان في توظيف التمويل في خدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأتناولُ هذه الجهود بمزيد من التفصيل في الفرع ثالثا-ألف.

الشكل 5

ردود الحكومات على السؤال المتعلق بما إذا كانت الأمم المتحدة تقدم دعما كافيا في المجالات التالية

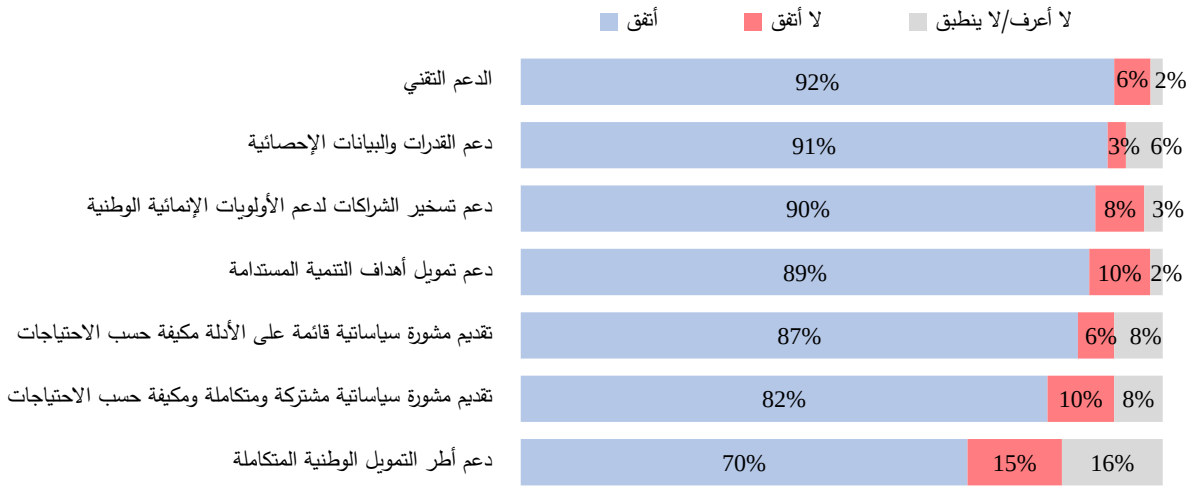

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المضيفة لعام 2022.

25 - ولزيادة التأثير والاتساق، ينبغي أن تكون البرامج القطرية لكيانات الأمم المتحدة نابعة من إطار التعاون بصورة مباشرة. هذا هو الاختلاف الرئيسي بين أطر التعاون وسلفها المتمثل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أُحرز تقدم في هذا الصدد، حيث أفاد أكثر من 88 في المائة من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأن وثيقة برنامجهم القطري نابعة من إطار التعاون. ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات في ضمان كون البرامج نابعة من الإطار بشكل كامل، وتتباين الصورة بشدة من بلد إلى آخر. ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح ذلك المسار. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري مكتب التقييم على نطاق المنظومة تقييما لهذه المسألة. وستشكل أيضا القائمة المرجعية الجديدة لمجالس إدارة الكيانات (انظر الفرع ثانيا-ألف-5 أدناه) عاملا داعما للدول الأعضاء في رصد هذا العنصر الهام. وأتوقّعُ تقديم مزيد من الرؤى وتحديد ما نُفّذ من تحسينات في تقريري المقبل عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

26 - وتوفّر الردود على الاستقصاءات مؤشرات بخصوص أي التدابير المتخذة على الصعيد القطري كجزء من عملية إعادة التنظيم هي التي تكوَّن عنها انطباع بأنها الأكثر تأثيرا في إحداث التحوّل (انظر الشكل 6). وربما يكون من غير المستغرب أن أطر التعاون الجديدة ومكاتب المنسقين المقيمين المعزّزة اعتُبرت أساسية لتحسين ما تعرض الأمم المتحدة تقديمه من وجهة نظر أكثر من 80 في المائة من كل من أعضاء الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين.

الشكل 6

درجة ما أحدثه مختلف التدابير من تحسّن في ما تعرض الأمم المتحدة تقديمه للبلدان على مدى العام الماضي

	ردود أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري				ردود المنسقين المقيمين			
	لا أعرف	لا تغيّر	درجة قليلة	درجة كبيرة أو متوسطة	لا أعرف	لا تغيّر	درجة قليلة	درجة كبيرة أو متوسطة
إطار التعاون	2%	9%	9%	79%	0%	2%	7%	91%
مكتب المنسقين المقيمين المعزّز	6%	12%	18%	64%	0%	4%	11%	84%
التحليل القُطري المُشترك	5%	13%	12%	71%	0%	4%	12%	83%
خطط العمل المشتركة	11%	17%	23%	49%	0%	4%	13%	82%
إدارة المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية قدراً أكبر من الموارد	11%	18%	33%	39%	0%	11%	11%	78%
الإبلاغ على نطاق المنظومة	7%	19%	23%	51%	1%	9%	15%	76%
الأفرقة المعنية بالنتائج	6%	18%	20%	56%	1%	10%	17%	72%
استراتيجية تسيير الأعمال	13%	11%	29%	48%	1%	7%	27%	66%
التعاون في مجال تعبئة الموارد	7%	21%	38%	35%	0%	13%	34%	53%
تعزيز تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة	15%	20%	23%	42%	2%	16%	29%	53%
زيادة التشارك في أماكن العمل	11%	28%	25%	37%	0%	24%	25%	50%
التعاون في مجال تعبئة الموارد	10%	23%	34%	32%	0%	21%	29%	50%
تعزيز أحكام إطار الإدارة والمساءلة	21%	19%	22%	38%	2%	20%	28%	50%

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022.

4 - تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية المكيّف تبعا للاحتياجات

27 - ليست التنمية المستدامة بالمجال الذي يمكن فيه اتباع نمط موحّد لجميع السياقات. ويجب أن يستند ما تعرض الأمم المتحدة تقديمه إلى الاحتياجات القائمة، مع وجود فريق قطري ذي تشكيل يمكّنه من الاستجابة على أفضل وجه لطلبات الحكومة المضيفة.

28 - وتم في عام 2022 تعميم منهجية لتقييم القدرات وضعها مكتب التنسيق الإنمائي، كما كنتُ قد وعدتُ به في تقريري السابق (A/77/69-E/2022/47). وبانتهاء العام، كان أكثر من نصف الأفرقة القطرية (56 في المائة) قد أجرى عمليات لتحديد تشكيل الأفرقة بالاستناد إلى هذه المنهجية.

29 - ومن بين حكومات البلدان المضيفة، اعتبر 87 في المائة أن تشكيل الدعم القطري الذي تقدمه الأمم المتحدة مكيّف بصورة وافية للتصدي لتحديات الحكومات واحتياجاتها، وهو ما يعكس تحسّنا عن نسبة 81 في المائة المسجّلة في عام 2021. واتفقت مع هذ التقييم نسبة أقل من المنسقين المقيمين (81 في المائة) ومن أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية (85 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، أعرب 96 في المائة من حكومات البلدان المضيفة عن ارتياحه لما يجري من إشراك للحكومة في الحوارات المتعلقة بالتشكيل. ووافق معظم الحكومات أيضا على أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل بشكل تعاوني (93 في المائة) وتتسم بالمرونة (89 في المائة)، في انخفاض طفيف عن عام 2021 بالنسبة لكلا التقييمين، مع تسجيل ردود المنسقين المقيمين نسباً أقل بقدر طفيف (انظر الشكل 7).

الشكل 7

ردود الحكومات والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن الوجود القطري وتشكيه

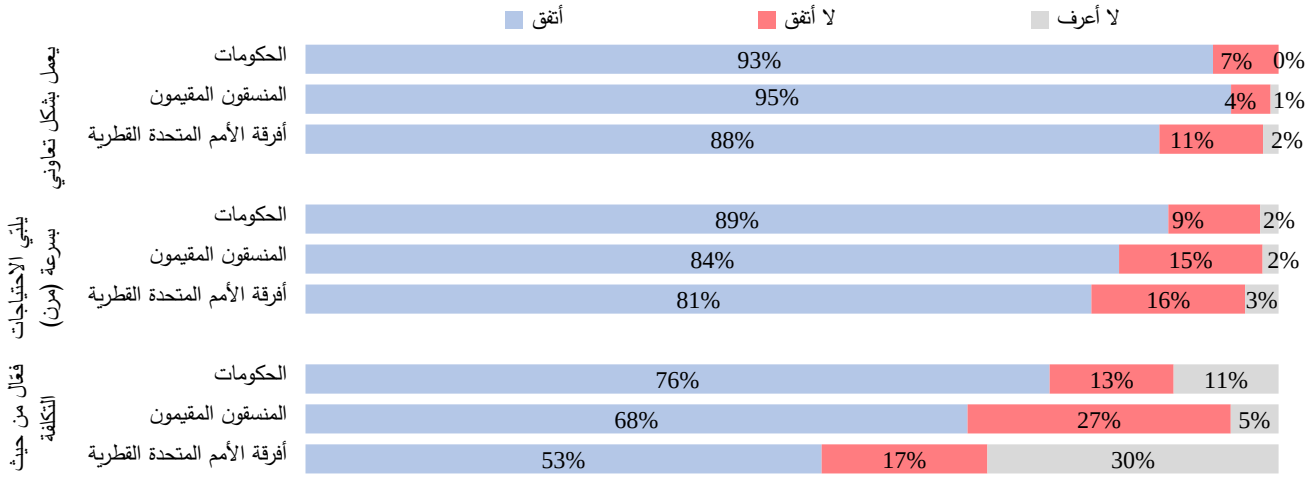

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات والمنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022.

ملاحظة: سئلت الحكومات عن وجود الأمم المتحدة في البلد، بينما سُئل المنسقون المقيمون وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن التشكيلة الحالية للأمم المتحدة، التي يتمثل أحد عناصرها في وجود الكيانات.

30 - وفي كثير من الأحيان، تكون البلدان بحاجة إلى خبرات إنمائية متخصصة قد لا تكون متاحة لدى الكيانات الموجودة في البلد، وهو ما أُقرّ به في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. وقد جرى بالفعل السعي في إطار إصلاحاتنا إلى ضمان قدرة المنظومة الإنمائية على الاستفادة من الأصول الإقليمية والعالمية لزيادة حجم التأثير القطري. وتم اتخاذ خطوات مهمّة في هذا الصدد، وبات نظام المنسقين المقيمين يقيم صلات تربطه بالكيانات المتخصصة والكيانات الإقليمية بطرق لم تُشهد من قبل. وما زلنا نشهد اتجاها للنموّ في متوسط عدد الوكالات المتخصصة الموقّعة على أطر التعاون دون أن يكون لها وجود مادي - في العام الماضي، ارتفع المتوسط من 5,0 إلى 5,4. وارتفعت أيضا نسبة أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تضم أعضاء من اللجان الإقليمية والبنك الدولي كأطراف موقّعة على إطار التعاون. فعلى سبيل المثال، كان 38 في المائة فقط من الأفرقة القطرية لديه لجان إقليمية ضمن أعضائه في عام 2020، بيد أن هذه النسبة ارتفعت إلى 48 في المائة في عام 2021 ثم إلى 60 في المائة في عام 2022. وواصلت المنظومة الإنمائية أيضا تعزيز ما يُعرض تقديمه في المجال الإنمائي للبلدان والأقاليم التي تخدمها مكاتب متعددة الأقطار، كما هو مفصّل بصورة أكمل في تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (E/2023/62).

31 - غير أن حكومات البلدان المضيفة والمنسّقين المقيمين ما زالوا يجدون صعوبة أكبر في الحصول على الخبرة التقنية من كيانات الأمم المتحدة عندما لا يكون لها وجود مادي (الشكل 8). فقد أفاد 50 في المائة فقط من الحكومات المضيفة بأنه من السهل عليها الوصول إلى الخبرات خارج بلدانها - في انخفاض غير متوقع عن نسبة 61 في المائة المسجّلة في عام 2021. ومع مواجهة الحكومات مجموعة غير مسبوقة من التحدّيات المتعددة الأبعاد وموارد محدودة لتلبية هذه الاحتياجات، يتحتّم على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاستفادة بشكل أفضل من مساهمات الكيانات التي ليس لها وجود مادي في البلد. وأتوقّعُ أن تسرع مجموعة

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من وتيرة عملها على تكوين قوائم عالمية وإقليمية للخبرات التي يمكن الاستعانة بها (انظر الفرع ثانيا-باء أدناه)، بينما نواصل أيضا وضع اتفاقات محدّدة تبرم بين مكتب التنسيق الإنمائي والوكالات المتخصّصة لتقديم دعم محدّد الهدف. وسأُبلغ عن التدابير المقترحة في الإصدار المقبل للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

الشكل 8

منظورات الحكومات والمنسقين المقيمين بخصوص إمكانية الحصول على الخبرة التقنية من الكيانات التي ليس لها وجود مادي

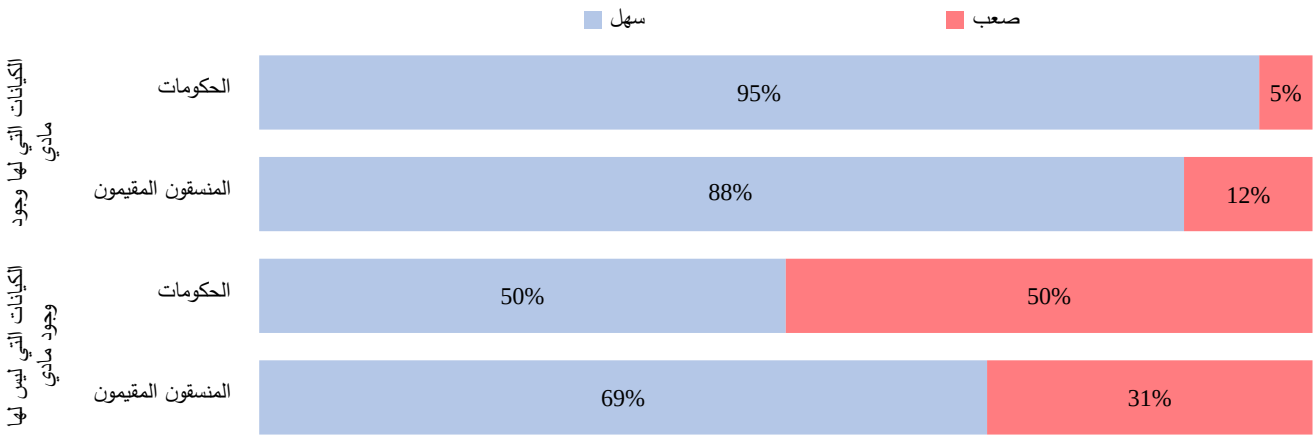

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المضيفة والمنسقين المقيمين لعام 2022.

ملاحظة: ردّت الحكومات على سؤال عمّا إذا كان من السهل أم الصعب على البلد إجمالا الوصول إلى الخبرة التقنية من كيانات الأمم المتحدة. وردّ المنسقون المقيمون على سؤال عن صعوبة وصول المنسق المقيم إلى الخبرة التقنية المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمعالجة الاحتياجات والأولويات والتحديات الوطنية.

5 - تعزيز الشفافية والمساءلة المتبادلة

32 - الشفافية والمساءلة متطلبان حيويّان لإيجاد نظام إنمائي فعّال. وعلى الصعيد العالمي، كرّرت الجمعية العامة، في قراراتها 233/75 و 4/76 و 290/75 ألف، تأكيد أولوية الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه المنتدى المعني بالمساءلة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويؤدّي هذا التقرير وتقرير رئيس مجموعة منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دورا رئيسيا في تمكين هذا الجزء من تأدية هذه المهمة ورصد تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

33 - وفي نظام لا يزال يتّسم بتجزّؤ آليات الحوكمة، من الضروري أن نواصل العمل مع مجالس الإدارة عبر جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإبقاء الإصلاحات على المسار الصحيح والاستجابة بشكل كامل لتوقعات الدول الأعضاء. وهناك زخم جيد. فقد عقد جميع مجالس الإدارة بصفة منتظمة جلسات مخصّصة لإشراك الكيانات المعنية في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية - وأنا ممتن لها على ذلك. وقد زوّد رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الآن مجالس الإدارة، من خلال رؤسائها، بقائمة مرجعية بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وستيسّر القائمة المرجعية إشراف مجالس الإدارة على الجهود التي تخصّ كل كيان بعينه، وستساعد على ضمان اتباع نهج متسق عبر الكيانات. وتتماشى القائمة المرجعية تماما مع قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن الإصلاحات. وهو يكمّل أدوات

الرقابة الأخرى التي تستخدمها مجالس الإدارة بالفعل لتقييم تنفيذ الكيانات لولاياتها والتزاماتها. وإنني أدعو أعضاء جميع مجالس الإدارة ورؤساء الكيانات المعنية إلى تحقيق الاستفادة الكاملة من القائمة المرجعية وتقديم تحديثات منتظمة عن التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

34 - ويجب أن يتم الإفصاح بشكل جيد عن المساءلة على المستوى العالمي مع ضمان المساءلة على المستويين الإقليمي والوطني - أما المستوى القطري فهو الذي يكمن فيه على وجه الخصوص الشق الرئيسي لما نقوم به من مساءلة. وعلى الصعيد الوطني، هناك آليتان رئيسيّتان للمساءلة. فأولا، هناك اللجان التوجيهية الوطنية المشتركة، التي يتم التشارك في رئاستها مع الحكومات المضيفة، والتي تتيح المجال للقيام على الصعيد القطري بالإشراف الجماعي على تنفيذ إطار التعاون. ومن بين البلدان التي يوجد لها إطار تعاون، أنشأ 84 في المائة (76 من أصل 91) لجانا من هذا النوع، واجتمع 76 في المائة من تلك اللجان (58 من 76) في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب من الأفرقة القطرية الكشف للحكومات المضيفة عن النتائج المتحقّقة على المستوى القطري في تنفيذ إطار التعاون، وذلك ضمن التقارير السنوية التي يتولى تنسيقها مكتب المنسق المقيم. وفي عام 2022، أصدر كل فريق قطري تقريرا عن النتائج المتحقّقة في عام 2021 إلى الحكومة المضيفة، في حين كان 99 في المائة منها قد أصدر تقارير في عام 2021 عن نتائج عام 2020.

35 - وثانيا، أصبحت الأفرقة القطرية خاضعة للمساءلة أمام المنسّقين المقيمين بخصوص ما تقدمه من دعم لجهود تنفيذ خطة عام 2030 من خلال إطار الإدارة والمساءلة. ويجري التحرك في الاتجاه الصحيح بخصوص هذا الإطار، حيث وافق معظم المنسقين المقيمين (84 في المائة) وأعضاء الأفرقة القطرية (80 في المائة) على أن تنفيذ الإطار قد تحسّن خلال العام السابق. وأكد المنسقون المقيمون وأعضاء الأفرقة القطرية أيضا أن معظم أعضاء الأفرقة القطرية يرفعون تقاريرهم إلى المنسق المقيم بخصوص نتائج الكيانات وأنشطتها (انظر الشكل 9). ومن ناحية أخرى، أفاد أكثر من نصف المنسقين المقيمين (57 في المائة) بأنهم قدّموا المدخلات الرسمية في تقييمات أداء ما يقلّ عن ثلث رؤساء الكيانات. ويتسق هذا مع تعقيبات أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حيث أفاد 38 في المائة من الكيانات بأنه يجري إشراك المنسّق المقيم في تقييمات أدائهم. وعلى الجانب الإيجابي، يفيد الآن 74 في المائة بأن توصيفات وظائفهم تتضمن أحكاما تتعلق بعلاقتهم بالمنسق المقيم. وإنني أطلب من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مواصلة رصد وضمان الامتثال الكامل لإطار الإدارة والمساءلة. كما أشجع مجالس الإدارة على أن تستمر في الخضوع للتقييم، بما في ذلك من خلال القائمة المرجعية للإصلاحات.

36 - ويتم إبلاغ الحكومات سنويا بالنتائج المتحققة على المستوى الإقليمي من خلال منصات التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال تقرير النتائج الإقليمية المتحققة على نطاق المنظومة. ولم يسبق إصدار مثل هذه التقارير قبل إجراء الإصلاحات، وهي تمثل محطة بارزة على طريق ضمان الاضطلاع بجهد أكثر شفافية على نطاق المنظومة على الصعيد الإقليمي. وتناقش هذه النتائج بمزيد من التفصيل في الفرع ثانيا-باء أدناه.

الشكل 9

قيام أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية برفع التقارير إلى المنسق المقيم لتلبية احتياجات التنسيق

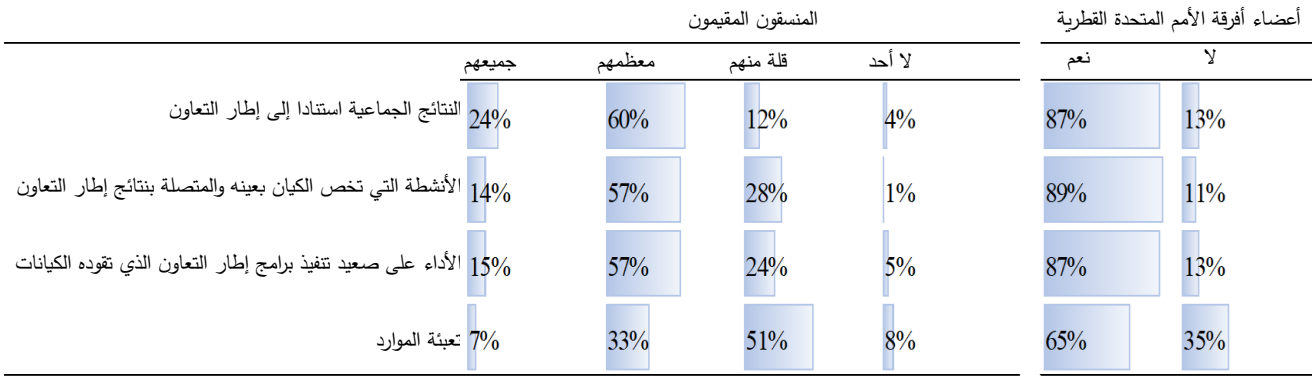

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمنسّقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022.

ملاحظة: ردّ المنسقون المقيمون على سؤال عمّا إذا كان جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يرفعون تقاريرهم بصفة دورية إلى المنسّق المقيم لتلبية احتياجات التنسيق؛ وردّ أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية على سؤال عمّا إذا كانوا يرفعون تقاريرهم بصفة دورية إلى المنسق المقيم.

الشكل 10

جودة التقارير التي يرفعها أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى المنسق المقيم

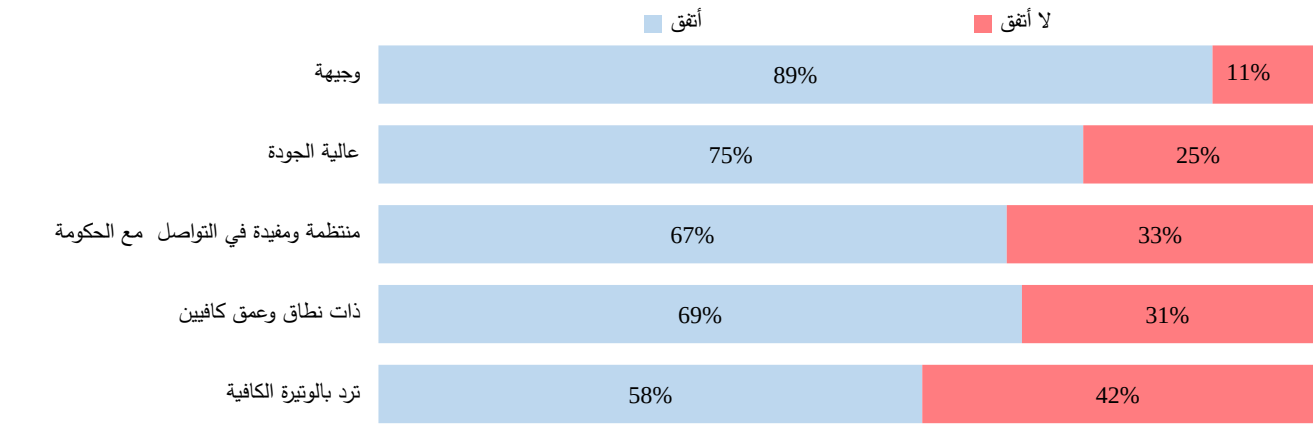

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمنسقين المقيمين لعام 2022.

باء - ضمان الدعم الإقليمي للإسراع بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة

37 - صُـمّمت منصـات التعاون الإقليمي لتوظيف الأصـول الإقليمية في دعم العمل القطري، ودعم وتعزيز استجابة متكاملة من قبل الأفرقة القطرية. وتؤدي المنصات أيضا دورا رئيسيا في مساعدة الأفرقة القطرية على معالجة القضايا الإنمائية العابرة للحدود، بناء على طلب الحكومات المعنية. وقد ترسّخت الآن هذه المنصات. واكتسبت التبادلات التي تجري بشأن الأولويات الجماعية بين المستويين الإقليمي والقطري، وكذلك التعاون الذي يجري بهذا الخصوص بين أعضاء المنصات، صبغةً أكثر منهجية وباتت تركز بشكل متزايد على ضمان توظيف الأصول الإقليمية لدعم الأفرقة القطرية. وكان أحد الجوانب الرئيسية لما قُدّم من دعم يتمثل في الحشد للوفاء بالالتزامات المتعهّد بها في المناسبات العالمية الرفيعة المستوى من قبيل قمة

تحويل التعليم والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي المتابعة بخصوص هذه الالتزامات.

38 - وباتت التقارير السنوية تصدر بصورة منهجية عن منصات التعاون الإقليمي، وهي تقدم صورة شاملة عن عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في كل منطقة إقليمية. وترد أدناه لمحة عامة موجزة عن الأنشطة الرئيسية في كل منطقة إقليمية.

39 - وعملت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا على الدفع قدما بأربع أولويات إقليمية متفق عليها: البيانات والإحصاءات، والعمل المناخي، والتحوّل الاقتصادي الكلي، والتحولات في مجال الطاقة والفضاء الرقمي. وعملت المنصة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، حيث جرى السعي بشكل متزامن إلى الدفع قدما بخطتي عام 2030 وعام 2063. وفيما يتعلق بالمناخ، دعمت المنصة الدول الأعضاء بشأن إحداث التحوّلات العادلة في مجال الطاقة في السياق الأفريقي واعتماد الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي بشأن الحصول على الطاقة والتحوّل العادل في مجال الطاقة. ودعم أعضاء المنصة أيضا تفعيل نتائج قمة تحويل التعليم من خلال المشاورات الوطنية والرصد في إطار الاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا للفترة 2016-2025.

40 - ودعمت منصة التعاون الإقليمي للدول العربية التركيز على الانتقال من التعلّم إلى العمل للمراهقين والشباب. وعُقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى، يسّرته منصة التعاون الإقليمي، حيث أتيحَ تبادل أفضل الممارسات والالتزامات الوطنية لتعزيز فرص العمل للشباب. وكان من النتائج الرئيسية للاجتماع تقديم توصيات مشتركة من المنطقة العربية لقمة تحويل التعليم، وتوجيه قنوات الدعم صوب أنشطة المتابعة على المستوى القطري. وأطلقت المنصة أيضا برنامجا لتنمية القدرات في مجال الحماية الاجتماعية لصانعي السياسات والممارسين.

41 - وقدمت منصة التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التحليل والتوجيه للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في فترة ما قبل الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وقمة تحويل التعليم. وفي بابوا غينيا الجديدة، قدّم الائتلاف المواضيعي المعني بالقدرة على الصمود تدريبا مخصّصا لإدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيّف مع تغير المناخ ضمن إطار التعاون الجديد. وفي ملديف، أجرى الائتلاف المواضيعي تشخيصا للقدرات لتسترشد به استراتيجية البلد للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وبالمثل، تم تقديم الدعم للأفرقة القطرية في نيبال والفلبين في مجال التحوّل الرقمي.

42 - وقامت منصة التعاون الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، من خلال الائتلاف المواضيعي المعني بالبيئة وتغير المناخ، بتقديم الدعم للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية المعنية في مجال التعاون المائي في آسيا الوسطى. وأعدت المنصة أيضا مسحاً للمشاريع الهادفة إلى دعم التنسيق فيما بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي والقطري.

43 - وقامت منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعم الأفرقة القطرية من خلال تقديم الخبرة التقنية في صياغة أطر التعاون في إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجمهورية الدومينيكية وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوستاريكا وهايتي. وسهّل الائتلاف المواضيعي المعني بتغير المناخ والقدرة على الصمود اتّباع نهج منّسق على المستوى القطري للتصدي لتزايد كثافة حرائق الغابات. وأصدر الائتلاف المواضيعي المعني بالتنقّل البشري تقارير منتظمة جرى فيها تجميع

وتحليل الاتجاهات الرئيسية على صعيد تدفقات التنقل البشري، بما في ذلك الملامح العامة للأشخاص المتنقلين والطرق التي يسلكونها والمخاطر التي يواجهونها، ودعم صياغة استجابات سياساتية محددة الهدف.

44 - ومما لا شك فيه أنه قد تم إحراز شيء من التقدم بالمقارنة مع الهياكل التي كانت قائمة قبل الإصلاحات، والتي كانت تتسم بالازدواجية وبدرجة ما من عدم الشفافية. وقد أثبت جميع منصات التعاون الإقليمي بالتدريج أن لديها إمكانات للدفع في اتجاه زيادة التكامل والخبرة دعماً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة المنسقين المقيمين الذين أفادوا بأن المنصات دعمت الفريق القطري على صعيد رصد الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها من 41 في المائة في عام 2021 إلى 54 في المائة في عام 2022.

45 - وعلى الرغم من هذا التقدّم، فإننا لم نصل بعد إلى مرحلة يمكننا فيها اعتبار أن هيكلنا الإقليمي بلغ الشكل الأمثل. وممّا يقلقني أن أغلبية صغيرة فقط من المنسقين المقيمين هم الذين جاءت ردودهم بما يفيد أن فريقهم القطري قد استفاد من الخبرة التقنية (57 في المائة) والخبرة المعيارية والسياساتية (48 في المائة) التي توفّرها منصات التعاون الإقليمية. ومن المثير للقلق أيضا أن انطباعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن الدعم المقدم من المنصات قد هبط مستواها مقارنةً بعام 2021[3]، وأنه في حين أفاد 75 في المائة من المنسّقين المقيمين بأن فريقهم القطري قد استفاد من الدعم المقدّم من المنصات في المناقشات السياساتية وعلى صعيد تبادل الخبرات، فإن 61 في المائة فقط من أعضاء الأفرقة القطرية أفادوا بأن الفوائد كانت متوسطة أو كبيرة[4].

46 - ومع اقترابنا من منتصف الإطار الزمني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيلزم القيام بمزيد من العمل من جانب جميع أعضاء منصات التعاون الإقليمي لمواصلة تحديد نقاط الدخول على المستوى الإقليمي للقيام بشكل جماعي بالربط بين الصكوك العالمية وأنشطة الدعوة وبين معطيات الواقع على المستوى القطري، وذلك من خلال تمكين ودعم العمل التحويلي الذي يسرع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030. وبين شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2023، تفاعلت نائبة الأمين العام مع المديرين الإقليميين في جميع المناطق الإقليمية، بصفتها رئيسة منصات التعاون الإقليمي، لمناقشة التدابير التصحيحية وتسريع المواءمة مع توقّعات البلدان كما يتم توجيهها عن طريق الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين. وسيكون هذا العام اختبارا حاسما للهيكل الإقليمي الجديد وصلاحيته لتحقيق الغرض المنشود منه المتمثل في إحداث التأثير الذي نحتاجه لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. ولا يزال التوظيف الأمثل لأصولنا الإقليمية، بما في ذلك من خلال دمج قوائم الخبرات الإقليمية التي يمكن الاستعانة بها، يمثل أولوية رئيسية لم تحرز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التقدم المطلوب بشأنها بعد.

(3) انخفضت نسبة أعضاء الأفرقة القطرية الذين أفادوا بأنهم استفادوا بدرجة كبيرة أو متوسطة على صعيد الخبرة التقنية من 45 في المائة في عام 2021 إلى 40 في المائة في عام 2022. وانخفضت هذه النسبة من 43 إلى 40 في المائة خلال الفترة نفسها فيما يتعلق بالدعم المعياري والسياساتي.

(4) في عام 2021، أفاد 71 في المائة من المنسقين المقيمين و 62 في المائة من أعضاء الأفرقة القطرية بالشيء نفسه.

جيم - تعزيز التنمية المستدامة باعتبارها الأداة الوقائية الأهم في يد الإنسانية: تعزيز التعاون الإنساني - الإنمائي والصلات الرابطة بالسلام

47 - عادة ما تكون المكاسب الإنمائية من أول الضحايا عند نشوب نزاع ما. وقد شهدت أعداد النزاعات طفرة خلال العقد الماضي. ويعيش ربع سكان العالم الآن في مناطق متأثرة بالنزاعات. وتعرّض للتشرّد القسري نحو 100 مليون نسمة بسبب النزاعات والعنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان - وهو ما يكافئ أكثر من ثلاثة أضعاف عددهم المسجّل عام 2012 - وهذا يشمل 31,5 مليون نسمة أجبروا على ترك بلدانهم[5]. وتشهد الاحتياجات الإنسانية ارتفاعات فلكية، حيث من المتوقع أن يحتاج ما يقدّر بنحو 339 مليون نسمة حول العالم إلى المعونات الطارئة والحماية في عام 2023، في زيادة بنحو 65 مليون نسمة عن عام 2022.

48 - والتنمية المستدامة الشاملة للجميع هي الحل الشامل الوحيد لمنع النزاعات وحالات الطوارئ، أو للإسراع بوتيرة الانتقال منها. وهذا هو السبب وراء الإقرار في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 بأهمية زيادة التعاون والاتساق بين جهود التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام.

49 - وبفضل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أصبحنا في وضع أفضل يمكننا من تلبية هذا النداء الهام. وقد خلق نظام المنسّقين المقيمين الجديد، على وجه الخصوص، فرصا كبيرة لزيادة علاقات التآزر، حيث ولّد وظيفة أكثر حيادية للتنسيق الإنمائي في قلب الأمانة العامة، مما أوجد محاورا واضحا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وركيزة السلام للتعاون على جميع المستويات. وقد أتاحت مكاتب المنسقين المقيمين المجهّزة بشكل أفضل المجال للإثراء المتبادل مع الأنشطة الإنسانية وأنشطة السلام في سياقات قطرية محدّدة تتقاطع فيها هذه التحديات. وواصلت اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون الإنساني والإنمائي، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إيلاء اهتمام مكرس للبيئات التي تشهد أزمات، مع اعتبار التنمية المستدامة الهدف الأسمى.

50 - وتشير دراساتنا الاستقصائية إلى نتائج مشجعة. فما بين 90 و 95 في المائة من البلدان المضيفة ترى أن كيانات الأمم المتحدة تعمل في تعاون وثيق عبر جميع الإجراءات الإنسانية والإنمائية وإجراءات بناء السلام (انظر الشكل 11). ووافق نحو 95 في المائة من الحكومات المضيفة على أن المنسقين المقيمين ساهموا في عام 2022 في بناء علاقات تآزر أقوى على نطاق هذه التدخلات. وترتفع هذه النسبة إلى 100 في المائة بالنسبة للبلدان التي لديها خطة استجابة إنسانية. وتمثّل نتائج التقييم هذه زيادة مطّردة على مدى العامين الماضيين[6]. وفي البلدان التي كانت طرفا في عمليات بناء سلام في السنوات الأخيرة، أعطى 93 في المائة من المجيبين تقييمات إيجابية لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان استمرار التركيز على التنمية واستدامة السلام في الأجل الطويل، مقابل 91 في المائة في العام السابق.

51 - وقدّم المنسقون المقيمون تقييما مماثلا للتعاون على كامل نطاق المبادرات الإنسانية والإنمائية، فضلا عن إجراءات التنمية وبناء السلام. ويعتبر التعاون في التدخلات الإنسانية وتدخلات بناء السلام

(5) بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهي متاحة على العنوان الشبكي: https://www.unhcr.org/en-us/figures-at-a-glance.html.

(6) في عام 2021، وافق 93 في المائة من حكومات البلدان المضيفة على أن المنسّقين المقيمين ساهموا في بناء علاقات تآزر أقوى على نطاق هذه التدخلات، بينما أعطى الإجابة نفسها 94 في المائة من حكومات البلدان المضيفة التي لديها خطط استجابة إنسانية. وفي عام 2020، بلغت هاتان النسبتان 88 في المائة و 100 في المائة، على التوالي.

أضـعف، ولئن لوحظ اتجاه إيجابي. وجاء تقييم أفرقة الأمم المتحدة القطرية أقل إيجابية (الشـكل 11)، وهو ما قد يدل على ازدياد الرغبة في زيادة حجم التعاون في وقت يواجه فيه العالم أزمات متعددة. ويلزم أن تكون مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مهيأة لتوظيف هذا الزخم والاسـتجابة بفعالية. وبناء على ذلك، طلبتُ من رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مواصلة العمل مع المسؤولين الرئيسيين في الأمم المتحدة على تحديد سبل تعزيز الدعم في هذا المجال، بما في ذلك من خلال إجراء استعراض لطرائق عمل اللجنة التوجيهية المشـتركة. وعلى سـبيل الأولوية، يجب أن نحدد طرقا لتوفير قدرات التدخل السـريع لدعم التخطيط المنسّق والبرمجة المشتركة من قبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بطريقة مرنة ومسرّعة.

الشكل 11

العمل الجاري للربط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام – النسبة المئوية للحكومات وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين الذين أفادوا بوجود تعاون وثيق في المجالات التالية:

الاستقصاء	*السنة*	*التنمية – العمل الإنساني*	*التنمية – بناء السلام*	*العمل الإنساني – بناء السلام*
حكومات البلدان المضيفة	2022	93%	91%	90%
	2021			
المنسقون المقيمون	2022	94%	90%	80%
	2021	89%	84%	76%
أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية	2022	80%	66%	72%
	2021	83%	75%	75%

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمنسّقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعامي 2022 و 2021.

52 – وعلى ضـوء تقييم الاختناقات الهيكلية على صـعيد التعاون بين مختلف الركائز والأنشـطة، أجد تشـجيعا في الانخفاض الملحوظ في الصـعوبات في جميع المجالات الخمسـة التي شـملتها الدراسـة الاستقصائية (الشكل 12). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، كثير منها منهجي بطبيعته، بما في ذلك الافتقار إلى حوافز التمويل وعدم كفاية الاسـتثمارات في التنمية المسـتدامة لمنع الأزمات أو الاسـتجابة لها عند حدوثها.

53 – وفي الاستقصـاء التي أجريناه لمقار كيانات الأمم المتحدة، أفاد 85 في المائة من المجيبين بوجود صعوبات كبيرة في ضمان التمويل المناسب. وهناك أخبارٌ جيدة بهذا الخصوص. فقد ارتفع تمويل صناديق الأموال المجمّعة المشـتركة بين الوكالات التي تركّز على السـلام والعمليات الانتقالية من 184 مليون دولار في عام 2015 إلى 546 مليون دولار في عام 2021. ويواصل صندوق بناء السلام، على وجه الخصوص، تقديم إسـهام حاسـم في زيادة الاتسـاق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2022، وافقتُ على ميزانية للصندوق بحجم كان هو الأعلى في تاريخ الصندوق، بقيمة 231,5 مليون دولار لـ 37 بلدا، وهو ما يمثل زيادة بنسـبة 18,7 في المائة عن عام 2021. بيد أنه في الوقت نفسـه، يسـاورني القلق من أن المساهمات الجديدة المقدّمة إلى صندوق بناء السلام انخفضت بنسبة 12 في المائة في عام 2022، نزولا إلى ما مجموعه 171 مليون دولار، وهو ما قد يشـير إلى عدم إمكانية الحفاظ على الاتجاه الإيجابي الحالي مع مرور الوقت.

54 - وتبيَّن أيضا أن الصعوبات التي تعترض تقييم الأثر بدرجة كافية من الدقة يمثل عقبة مستمرة. ومن خلال التأثير المشترك للتدخلات الإنسانية والإنمائية وتدخّلات السلام على صعد تلبية الاحتياجات والحد من مكامن الضعف والتخفيف من المخاطر، يجري الدمج بين العديد من المتغيرات عبر مختلف الجهات الفاعلة وأطر الإبلاغ، في سياقات تتسم بالمخاطرة الشديدة وانعدام اليقين. ويشكل تقييم الأثر عملية معقّدة وغير مؤكدة؛ ومع ذلك، يجب أن نجد سبلا لتحسين الإبلاغ في هذا الصدد. وهناك جهود جارية لضمان مواءمة أدوات التحليل والتخطيط والرصد بصورة أفضل عبر مختلف الركائز، وهذا يوفر نقطة دخول جيدة لإحداث تحسّن ملموس في المراحل المقبلة.

الشكل 12

العمل الجاري للربط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام

السؤال: يُرجى تقييم درجة الصعوبة في كل جانب من الجوانب التالية:

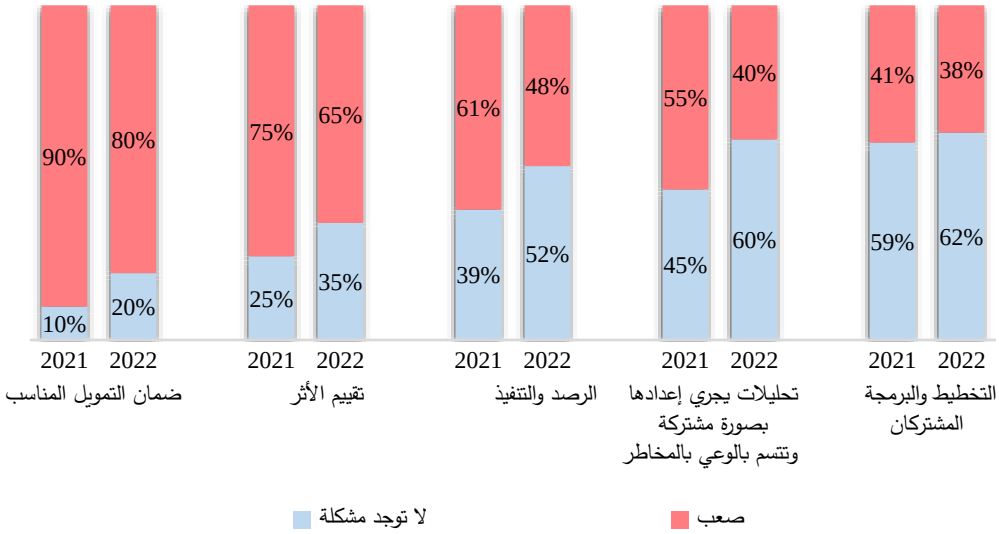

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لكيانات مقر الأمم المتحدة القطرية لعامي 2022 و 2021.

55 - وإنني أعوّل أيضا على استمرار الدول الأعضاء في القيام بدورها القيادي لتحديد الفرص السانحة لتعزيز التركيز الحكومي الدولي على المسائل التي تتطلب تعاونا بين ركيزتي العمل الإنساني والتنمية، وإقامة صلات أوثق بركيزة السلام. وفي هذا الصدد، يظل العمل المشترك بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام أساسيا لتعزيز الاتساق عبر مختلف الركائز. ومن دواعي سروري أيضا أن الاجتماع المعاد تشكيله للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية أصبح يتيح المجال لإجراء مناقشة مكرّسة للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان المتضرّرة من النزاعات التي تواجه أزمات إنسانية. وهو يتيح أيضا إمكانية البناء على الاجتماعات السنوية المشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. ومن خلال العمل المشترك، يمكننا الإسراع بوتيرة التقدم وضمان قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الاستفادة من الأصول عبر جميع الركائز لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال قيامنا بذلك، سنكون قد قطعنا خطوة نحو بلوغ تطلّعنا المشترك إلى عالم يسوده السلام والكرامة والازدهار.

دال – تسريع إحداث التحوّل في أنماط تسيير الأعمال

56 – لقد قطعنا معاً شوطا طويلا. وقد تحقّقت إنجازات كبيرة من خلال الجهود الجماعية للدول الأعضاء وكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإصلاح أنماط تسيير أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فقد أنشأنا منصّة قوية التأثير للتشارك في الموارد والموظفين بصورة أسهل وبطرق تحقق كفاءات ملموسة على صعيد تسيير الأعمال. وتبيّن أحدث تقديراتنا، كما هو مفصّل أدناه، تحقُّق مكاسب من الكفاءة بقيمة 405 ملايين دولار[7]. وهذا يمثل ذلك زيادة بنسبة 47 في المائة عن مكاسب الكفاءة التي تحقّقت عام 2021 (275 مليون دولار)، مع تطبيق منهجية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنقحة والأكثر شمولا[8]. وهذه أرقام مشجّعة. وفي حين أن مكاسب الكفاءة ليست غاية في حد ذاتها، فإن كل دولار يتم توفيره من خلال زيادة كفاءات العمليات يترجم إلى دولار إضافي يتم تخصيصه للأنشطة الإنمائية، ولذلك تُعتبر هذه الجهود بالغة الأهمية.

57 – وقد تحقّقت التحسينات في أنماط تسيير الأعمال بشكل رئيسي في أربعة مجالات: استراتيجيات تسيير الأعمال، وإنشاء أماكن عمل مشتركة، والخدمات المشتركة العالمية، والمكاتب الخلفية المشتركة.

58 – وقد ولّد تنفيذ استراتيجيات تسيير الأعمال على المستوى القطري مكاسب في الكفاءة بقيمة 84 مليون دولار في عام 2022 (بزيادة بنسبة 14 في المائة عن مبلغ 73,6 مليون دولار المسجّل في عام 2021)، مع استمرار توليد الخدمات الإدارية القدر الأكبر من مكاسب الكفاءة. وهذا يشمل، على سبيل المثال، توحيد الخدمات الأمنية للموظفين وأماكن العمل على المستوى القطري (5,5 ملايين دولار)؛ وخدمات السفر المشتركة (9,2 ملايين دولار)؛ والتعاون في مجال خدمات الإقامة (13,3 مليون دولار). وتمثل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في أفغانستان والجمهورية العربية السورية واليمن 27 في المائة من إجمالي وفورات الكفاءة المتولّدة عن استراتيجيات تسيير الأعمال، حيث ولّدت 4,9 ملايين دولار و 12,3 مليون دولار و 5,6 ملايين دولار من وفورات الكفاءة، على التوالي.

59 – وفي آذار/مارس 2023، كان 30 في المائة من مباني الأمم المتحدة أماكن عمل مشتركة، وكانت تستوعب 55 في المائة من موظفي الأمم المتحدة، مقارنة بنسبة 26 في المائة التي كانت تمثلها المباني المشتركة في عام 2021، وكانت عندئذ تستوعب 45 في المائة من الموظفين. ويشمل التقدم المحرز حتى تاريخه زيادة في تشارك المكاتب في مكان واحد (كما هو الحال في بربادوس وبليز وتنزانيا ولبنان)، فضلا عن إنشاء أماكن عمل مشتركة جديدة، إلى جانب 25 مشروعا جاريا، بما في ذلك عدة مبان توفرها الحكومات دون تحصيل إيجارات (كما هو الحال في السنغال وغابون وفيجي ومصر وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة). وأسفرت هذه الجهود مجتمعة عمّا مجموعه 1,6 مليون دولار من مكاسب الكفاءة (مقابل 1,3 مليون في عام 2021).

(7) إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية – المذكرة التوضيحية رقم 10، 29 آذار/مارس 2018.

(8) عرض تقرير العام الماضي ما مجموعه 195 مليون دولار من مكاسب الكفاءة، مقابل توقّعات قدرها 310 ملايين دولار. وأجرت المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة استعراضا شاملا للمنهجية المستخدمة في حساب مكاسب الكفاءة، وتبيّن منه أن بيانات عام 2021 لم تعكس بالكامل تأثير المبادرات التي شُرع فيها قبل عام 2018 ومع ذلك لا تزال تولّد كفاءات حتى اليوم (ومنها على سبيل المثال خدمات الإقامة في الجمهورية العربية السورية وخدمات السفر في إثيوبيا). وبناء على ذلك، تم تطوير منهجية منقّحة أكثر دقة، أعيد في إطارها حساب مكاسب الكفاءة لعام 2021 لتصبح 275 مليون دولار. وتطبّق تقديرات عام 2022 هذه المنهجية المنقّحة.

60 - ويمثل إنشاء أماكن العمل المشتركة أيضا عاملا تمكينيا قويا للمبادرات الأخرى المتصلة بالكفاءة، مثل استراتيجيات تسيير الأعمال ونمط التشارك في المكاتب الخلفية. ففي فييت نام، على سبيل المثال، أتاحت أماكن العمل المشتركة التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تضمّ 15 كيانا، تقاسم مهام إضافية متكاملة لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات إدارة المرافق بين عدة كيانات، مما زاد من تهيئة ثقافة للتعاون داخل الفريق. ولا يزال أحد التحديات الأساسية التي تعترض التعجيل بوتيرة التقدم في هذا المجال هو الافتقار إلى الموارد اللازمة لإجراء تحسينات كبيرة في البنى التحتية. وعلاوة على ذلك، تم إحراز تقدم في زيادة المساءلة والشفافية في النتائج من خلال منصة ولوحة تحكم جديدتين للأماكن المشتركة (بمحتوى يتألف من معلومات تتعلق بأكثر من 3 500 مبنى حول العالم، بمساحة 3,8 ملايين متر مربع، حيث يتم استيعاب 120 000 من موظفي الأمم المتحدة).

61 - غير أن التقدّم المحرز على نطاق المنظومة في تنفيذ نمط المكاتب الخلفية المشتركة ظل بطيئا إذا ما قورن بالطموح الأصلي المتمثل في إنشاء مكاتب خلفية مشتركة لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتم إحراز تقدّم بشكل رئيسي فيما يتعلق بمنهجية تصميم المكاتب الخلفية المشتركة التي يجري الاتفاق عليها ضمن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وآليات الحوكمة والدعم اللازمة لإحداث تغييرات ربما تكون جذرية في نماذج تصريف الأعمال على المستوى القطري. وكان التقدّم المحرز على صعيد نمط الخدمات المشتركة العالمية متولّدا بشكل رئيسي (99 في المائة) من مكاسب الكفاءة التي تخصّ كيانات بعينها بقيمة 156,4 مليون دولار، حسبما أفادت به منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من بين جهات أخرى، وليس الوفورات المتحققة على نطاق المنظومة.

الشكل 13

مقارنة مكاسب الكفاءة (2019-2020) باستخدام المنهجية المنقحة

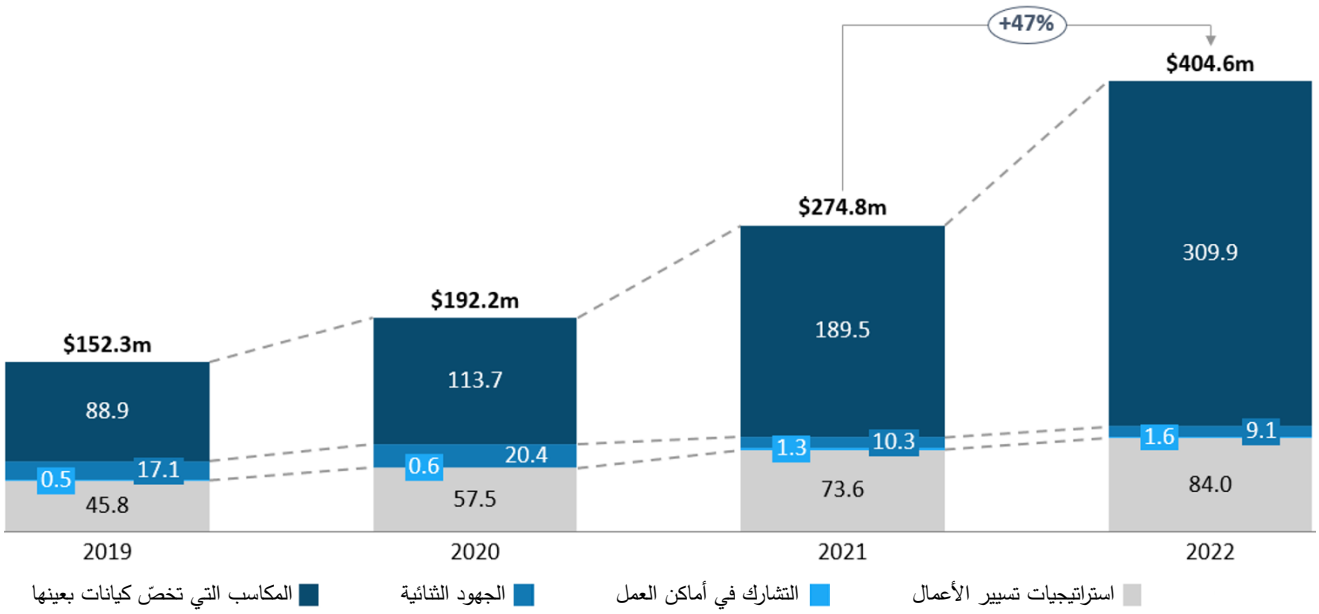

62 - وبهدف الإسراع بوتيرة التقدم عبر جميع مسارات العمل، مع الاسترشاد بتجربة التنفيذ إلى الآن، أعدّت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خارطة طريق منقحة لمكاسب الكفاءة للفترة 2022-2024، مع الإبقاء على الطموح الأصلي ولكن مع إعطاء الأولوية للمجالات التي تعد بأعلى إمكانات لتحقيق مكاسب الكفاءة واستحداث أهداف كمّية قابلة للقياس. وهناك الآن جداول زمنية ملموسة لتنفيذ استراتيجيات تسيير الأعمال، مع التركيز على توسيع نطاق الخدمات المشتركة في حالات النزاع والمخاطر العالية. وهناك تركيز على توسيع نطاق المباني المشتركة في 66 من المواقع الأعلى تكلفة على مستوى العالم. وبالنسبة لنمط المكاتب الخلفية المشتركة، تعطي خارطة الطريق الأولوية لتنفيذه في 50 من البيئات ذات الوجود الأكبر حجما حيث لا توجد أزمات. وتولي خارطة الطريق اهتماما أكبر لنمط الخدمات المشتركة العالمية، حيث يقدّر أن تستأثر هذه الخدمات بـ 40 في المائة من إجمالي مكاسب الكفاءة خلال الفترة 2022-2024.

63 - ونتيجة لذلك، أُحرز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالمكاتب الخلفية المشتركة في مجموعة أولى من البلدان (الأردن والبرازيل وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وفييت نام وكينيا)، حيث سيتم الانتهاء من العمل خلال عام 2023. وكخطوة تالية، وافقت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير 2023 على مجموعة إضافية من تدابير التعجيل لهذه البلدان، حيث جرى تحديد الكيانات الرائدة المكلفة بتقديم الخدمات لكل منها: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في كينيا؛ وبرنامج الأغذية العالمي في جمهورية تنزانيا المتحدة، واليونيسف في الأردن (بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) والسنغال؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل وفييت نام. وستوظّف الدروس المستفادة من هذه البلدان في عمليات التعديل والتبسيط المستمرة للتمكين من إحراز التقدّم بحيث تتم تغطية عدد أكبر بكثير من البلدان في المراحل المقبلة.

64 - ولإتاحة المجال لتوليد الزخم على نطاق المنظومة، بما يتجاوز المكاسب المتحققة داخليا فيما يخص الكيانات المختلفة، وافقت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضا على استثمار موارد إضافية لتوفير قدرات مخصّصة يستضيفها مكتب التنسيق الإنمائي. وفي عام 2023، سيكون هناك تركيز على القيام بصفة أولية بتوسيع نطاق الخدمات التي تُظهر أعلى الإمكانات وأعلى قدر من الجاهزية، بما في ذلك أسطول الأمم المتحدة حيث ينصب التركيز على استئجار المركبات، ومركز حجز الأمم المتحدة حيث ينصب التركيز على أماكن الإقامة والخدمات الطبية، ومنصة UN Web Buy Plus حيث ينصب التركيز على خدمات المشتريات ومعاملات شراء المركبات. فعلى سبيل المثال، تقدّم خدمة أسطول الأمم المتحدة (التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي) مركبات ذات مواصفات قياسية جاهزة ميدانيا من خلال ترتيبات تأجير مرنة، وخاصية تتبّع المركبات، وخدمة التصرّف في المركبات، وقد تم الاتفاق على استخدام هذا الحل من قبل برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في عام 2022.

65 - وكما سبق أن ذكرنا، فإن الاعتراف المتبادل بالسياسات والإجراءات عبر كيانات الأمم المتحدة هو عامل تمكيني رئيسي لتعزيز مكاسب الكفاءة على نطاق المنظومة من خلال إزالة العقبات التي تفرضها الاختلافات في السياسات والإجراءات الخاصة بكل كيان. وعلى الرغم من توقيع البيان المبدئي للاعتراف المتبادل من قبل جميع رؤساء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2021 (باستثناء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي انضمّت إلى المجموعة في وقت لاحق)، فإن هذا المبدأ غير مطبق بما فيه الكفاية. وإنني أدعو الرؤساء إلى زيادة الاستخدام الممنهج لهذه الأداة التحويلية.

66 - ومن العوامل التمكينية الرئيسية الأخرى منهجية قياس مكاسب الكفاءة والإبلاغ عنها، وقد شهد عام 2022 أيضا توحيد جهودنا في هذا الصدد. ووفقا للاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عام 2022 لكيانات مقار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بات لدى 44 في المائة من الكيانات سياسات مطبقة لقياس مكاسب الكفاءة، وهو ما يمثل تحسّنا عن نسبة 33 في المائة المسجّلة عام 2020. وقام ما مجموعه 125 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتحديث استراتيجياتها لتسيير الأعمال في عام 2023 لإثراء هذا التقرير، مقابل 26 فريقا فقط في العام الماضي. وقد أصبحت لوحة التحكم الجديدة المتعلقة بمكاسب الكفاءة متاحة للعموم[9]، وهي تشمل النتائج المعروضة في هذا التقرير وتقارير السنوات السابقة، بالإضافة إلى المنصة ولوحة التحكم الجديدتين لأماكن العمل المشتركة.

67 - وعلى الرغم من هذه الإنجازات ومما أبداه أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على نحو متزايد من التزام ملموس، هناك مجال لرفع سقف الطموح. وقد تبيّن من الاستقصاء أن 30 في المائة من مقار المنظومة الإنمائية لا توجد بها هياكل داخلية لدعم وضع وتنفيذ مبادرات إصلاح تسيير الأعمال. وقد أوعزتُ إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالعمل مع كيانات المجموعة لمعالجة هذه الفجوة.

هاء - تنفيذ الأولويات العالمية لعمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

68 - ركّز الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 على عدة مجالات تتعلق بأداء الأمم المتحدة ومضاهاته بالالتزامات المؤسسية الحيوية.

1 - ترجمة الأقوال إلى أفعال - المساءلة بخصوص الشؤون الجنسانية على مستوى المنظومة

69 - في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، دعت الدول الأعضاء كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة من خلال تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشملت تلك الجهود التنفيذ الكامل لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين ومؤشرات أدائها المتعلقة بأفرقة الأمم المتحدة القطرية (سجل أداء الأفرقة القطرية في إطار خطة العمل). وقد أُحرز تقدّم مشجّع إجمالا في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة. وجرى الإبلاغ من خلال منصة إلكترونية مخصّصة لهذا الغرض، مع تنفيذ مهام ضمان الجودة بواسطة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في إطار دعم الأمانة الذي تقدمه الهيئة لخطة العمل على نطاق المنظومة، وبواسطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

70 - وتبيَّن أيضا من تحليل خطة العمل على نطاق المنظومة أن الاتساق على نطاق المنظومة قد شهد تحسّنا. وجرى توزيع نحو 51 كيانا في ثنائيات لإجراء استعراضات الأقران واستغلال فرص التعلّم المتبادل وغير ذلك من أشكال التعاون. وقد أُحرز تقدّم في تتبّع وتخصيص الموارد المالية، مع استخدام 30 كيانا لمؤشر المساواة بين الجنسين، وذلك بواقع 17 كيانا طبّقت المؤشر على ميزانيتها بالكامل و 13 كيانا طبّقته على مصادر محدّدة، ومع قيام 41 كيانا بوضع مقياس مرجعي. ومن اللافت للنظر أن هناك 12 كيانا قد أفاد بأنه تجاوز المقياس المرجعي الخاص به.

(9) انظر: https://data.uninfo.org/home/_Effstatus.

71 - ويقابل هذا التقدم المحرز تقدّما مماثلا أُحرز على الصعيد القطري. فقد طبّق نحو 76 فريقا قطريا أداة سجل الأداء (سجل أداء الأفرقة القطرية على صعيد المساواة بين الجنسين). واستوفى نحو 70 في المائة من الكيانات 75 في المائة على الأقل من جميع مؤشرات خطة العمل على نطاق المنظومة (زيادة بواقع خمس نقاط مئوية عن عام 2021). ولدى ما مجموعه 58 كيانا الآن سياسة جنسانية، وقام 32 كيانا بإدراج نتائج جنسانية عالية المستوى في خطته الاستراتيجية.

72 - وعلى كامل نطاق الأفرقة القطرية، سُجّلت أعلى مستويات الأداء فيما يتصل بثلاثة مؤشرات: التعاون والتفاعل مع الحكومة بشأن المساواة بين الجنسين؛ وتوافر ثقافة مؤسسية داعمة للمساواة بين الجنسين؛ والتعاون والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني المختصة بالمساواة بين الجنسين. وسُجّلت أضعف مستويات الأداء في إطار المؤشرات المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين، وضمان تخصيص الموارد المالية وتتبّعها، وتنمية القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وبينما نجد تشجيعا لرؤية تفاعل أكبر مع الحكومات والمجتمع المدني في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعاون أكبر على المستوى الداخلي، فبدون الموارد والقدرات المخصّصة لهذا الغرض، لن يمكننا التقدّم بالسرعة اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

الشكل 14

أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين، 2019-2022

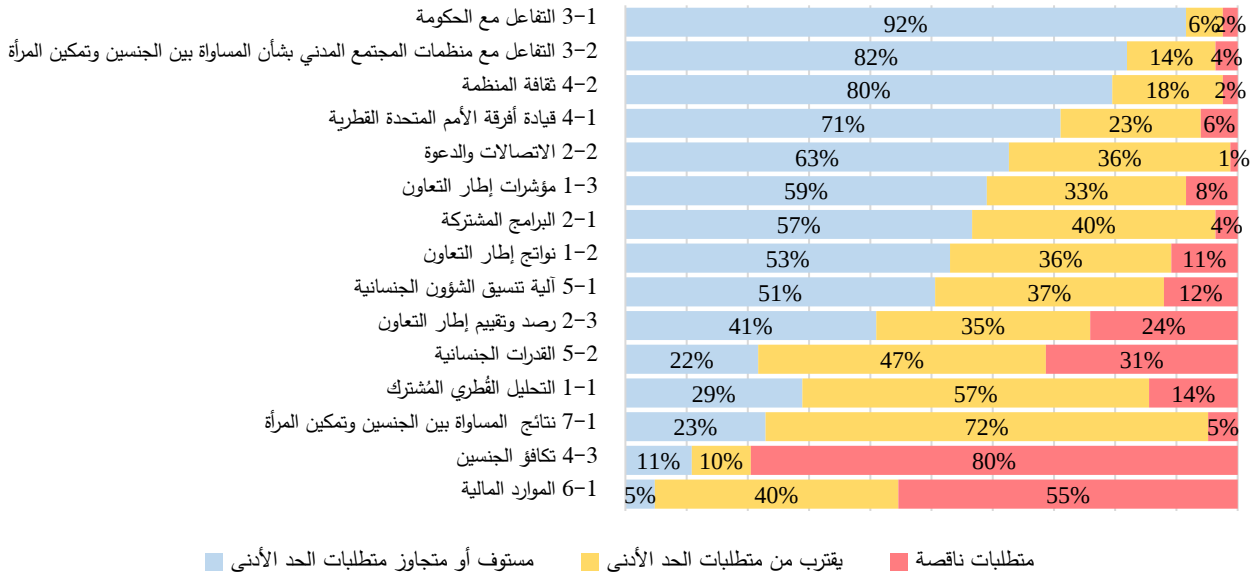

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022.

73 - وتضع خطتنا المشتركة رؤية تتبوأ فيها المرأة والفتاة موقعاً مركزياً في نهج تعددية الأطراف المجدّد الشامل للجميع. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون الأمم المتحدة مؤهلة لتحقيق الغرض المنشود المتمثل في النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين كأولوية عالمية رئيسية عبر جميع مناطق العمليات. ولإثراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، قمتُ في عام 2022 بالتكليف بإجراء استعراض مستقل لقدرات الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين عبر جميع الركائز. وفُرغ من إعداد التقرير في أوائل عام 2023، وستشرع المنظومة الآن في معالجة النتائج والتوصيات.

74 - ولا يزال السعي لتحقيق التكافؤ بين الجنسين يمثل عملا جاريا، وما زلتُ ملتزما بهدف تحقيق التكافؤ على جميع المستويات في كل كيان بحلول عام 2028. ومن الخطوات الحيوية صوب تحقيق التكافؤ بين الجنسين إحداثُ تحوّل في ثقافتنا التنظيمية[10]. وفي هذا الصدد، أشيدُ بسياسة الإجازة الوالدية المحسّنة التي اعتمدتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2022 (القرار 256/77). وبينما أُحرز تقدم كبير نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مدار السنوات الخمس الماضية، ما زالت هناك اختلالات، ولا سيما في السياق الميداني. وسيكون هذا مجالا يركز عليه مكتبي في الفترة المقبلة، وإنني أشجّع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجميع الكيانات على الإسراع بوتيرة العمل على تحقيق هدف التكافؤ على جميع المستويات، ولا سيما في صفوف الموظفين في الميدان.

2 - توطيد الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

75 - يتحمّل المنسقون المقيمون المسؤولية الرئيسية عن حظر سوء السلوك الجنسي وردعه والتصدّي له. وهذا منصوص عليه في إطار الإدارة والمساءلة. ويقوم كل من منسّقتي الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والمدافعة عن حقوق الضحايا بتقديم الإحاطات بانتظام إلى المنسقين المقيمين بشأن ما عليهم من دور وما يتحمّلونه من مسؤوليات على صعيد منع الاستغلال والانتهاك الجنسيْن والتصدي لهما. وكان لدى 89 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2022 (117 من أصل 131) خطة عمل في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وكان لدى 54 في المائة منها منسّق للإجراءات المتخذة حيال هذه القضية، في زيادة عن نسبة 24 في المائة في عام 2021؛ وكان لدى 99 في المائة منها فرق عمل مشتركة بين الوكالات و/أو آليات تنسيق و/أو موظفين يقومون بدور جهات التنسيق. وهذه خطوات حاسمة نحو بلوغ هدف تطبيق 100 في المائة من جميع هذه التدابير بحلول عام 2024.

76 - وإن نهجنا في التعامل مع الانتهاك الجنسي عملياتيا، بما في ذلك في مجال تعميم مراعاة حقوق الضحايا على كامل نطاق المنظومة، يمثل جزءا أساسيا من إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وإنني أقدّر ما تبديه المدافعة عن حقوق الضحايا من قيادة في دمج نهج لحقوق الضحايا في السياسات والإجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2023، ستكتمل المشاورات المتعلقة بمشروع بيان حقوق الضحايا، وسيجري التطبيق التجريبي لمنهجيات جديدة لجمع تعقيبات الضحايا على نوعية المساعدة وملاءمتها. ويجري أيضا نشر مجموعات المواد التدريبية للموظفين، وهي ستساعد على تحسين الإلمام بالتدابير الجديدة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وآليات الإبلاغ.

3 - الإسراع بوتيرة تحقيق الاستدامة البيئية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

77 - تمثل استراتيجية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإدارة الاستدامة للفترة 2020-2030 الدليل الموجّه لتحقيق الاستدامة البيئية لعملياتنا. وقد أظهر تقريرا "خضرنة المنظمة الزرقاء" لعامي 2021 و 2022، اللذان يتضمنان بيانات من 29 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أن البصمة الكربونية لمنظومة الأمم المتحدة انخفضت من حوالي 1,5 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2020 إلى 1,2 مليون طن في عام 2021. وانخفض معدّل توليد النفايات من 184 كيلوغرام/شخص

(10) SG/SM/21627.

إلى 110 كيلوغرام/شخص، وارتفعت نسبة الكيانات التي تنفّذ سياسات الشراء المستدامة من 64 في المائة في عام 2020 إلى 74 في المائة في عام 2021[11]. وفي عام 2021، كانت نسبة ما يعاد تدويره من المياه المستهلكة في منظومة الأمم المتحدة لا تتجاوز 4 في المائة. وفي عام 2023، في إطار الاسترشاد بنهج الأمم المتحدة المشترك للتنوع البيولوجي وبالحلول القائمة على الطبيعة، سنقوم بالتطبيق التجريبي للإبلاغ على مستوى الكيان فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة، وذلك في مجالات المشتريات والعمليات والمرافق وتوعية الموظفين والاجتماعات والمناسبات.

78 - وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعجّل بالجهود الرامية إلى إنشاء نظم للإدارة البيئية مع إدخال تحسينات آنية. وتشير أحدث بياناتنا إلى أنه من بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الـ 27، هناك اثنان فقط لدى كل منهما نظام للإدارة البيئية مستوف للحد الأدنى من متطلبات استراتيجية إدارة الاستدامة، و 12 كيانا يقترب من استيفاء المتطلبات. وأدمج 11 كيانا هدفا للحدّ من غازات الدفيئة في نظم الإدارة البيئية الخاصة بها، وأدمج 15 كيانا الضمانات البيئية والاجتماعية ضمن السياسات والبرامج والمشاريع، في انخفاض عن الكيانات الـ 17 في عام 2020. ويجب أن نحافظ على تركيزنا ونحقّق هدفنا المتمثل في تنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية على نطاق الأمم المتحدة بأسرها بحلول عام 2030.

4 - تعميم إدماج منظور الإعاقة

79 - في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، دعت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى القيام أيضا بالإسراع بوتيرة التعميم الكامل والفعّال لإدماج منظور الإعاقة، باستخدام الإطار الشامل على نطاق المنظومة والمؤشرات المرتبطة به المنصوص عليها في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

80 - وأنا لست راضيا عن التقدّم الذي أحرزناه على صعيد إدماج منظور الإعاقة. فالكيانات والأفرقة القطرية ما زالت قاصرة عن تحقيق 70 في المائة من جميع المقاييس المرجعية المنصوص عليها في الاستراتيجية. ويجب أن يتحرك التقدم بوتيرة أسرع من خلال نهج منسّق وشامل لمختلف المجالات الوظيفية. ويتزايد باطّراد تعميم الكيانات والأفرقة القطرية لمنظور الإعاقة في عمليات التخطيط الاستراتيجي، حيث أفاد 49 في المائة من الكيانات و 43 في المائة من الأفرقة القطرية باستيفاء أو تجاوز المتطلبات. وعلى الرغم من هذا التقدّم، ما زالت هناك حالة من الفتور على صعيد التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع أن هذه المشاورات متطلب أساسي لتحقيق إدماج منظور الإعاقة، فإن 30 في المائة فقط من الكيانات و 29 في المائة فقط من الأفرقة القطرية استوفت أو تجاوزت المتطلبات في هذا الصدد.

81 - وفيما يتعلق بالتيسيرات المتعلقة بوصول الأشخاص ذوي الإعاقة، يقوم 44 في المائة من الكيانات بإعداد وتنفيذ خطط عمل لمعالجة مسألة إمكانية الوصول المادي والرقمي. واعتمد 46 في المائة من الأفرقة القطرية خدمات مشتركة مراعية لمنظور الإعاقة في استراتيجياتها لتسيير الأعمال.

82 - ويعدّ تعزيز معرفة الموظفين بمسألة إدماج منظور الإعاقة متطلبا حيويا لتعميم مراعاة منظور الإعاقة على نطاق البرامج والعمليات. ووُضعت برامج لتدريب الموظفين على إدماج منظور الإعاقة بالتعاون

(11) United Nations Environment Programme, “Greening the Blue” reports (Geneva, 2021 and 2022).

مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة لاستخدامها في جميع الكيانات. وتوجد الآن شبكات لدعم تبادل المعلومات والتعاون والتعلّم على مستوى الكيانات والأفرقة القطرية.

83 - وأطلق الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 26 برنامجا مشتركا في عام 2022، ويجري تنفيذها بصورة مشتركة بين الحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وكيانات الأمم المتحدة. كما تم في إطار ثلثي البرامج المشتركة الـ 35 المتعلقة بالحماية الاجتماعية المتكاملة في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثا - زيادة حجم الدعم المقدم للنهوض بوسائل تنفيذ خطة عام 2030

ألف - إعطاء دفعة قوية في مجال تمويل التنمية

84 - عند اعتماد أهداف التنمية المستدامة، أدرك جميع الجهات الفاعلة أن تحقيق الرؤية التحويلية المتجسدة في خطة عام 2030 سيتطلب مستوى عال بشكل غير مسبوق من الموارد. وقد مضى أكثر من سبع سنوات ولم يتحقق بعد هدف الانتقال "من خانة البلايين إلى خانة التريليونات". وما زال يتحتّم الوفاء بهذا الوعد، وهو ما لم يفت أوانه بعد.

85 - وإزاء هذه الخلفية، طلب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات من المنظومة الإنمائية مواصلة دعم البلدان للاستفادة من الشراكات القوية المقامة مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، لإحراز تقدّم بالحجم والوتيرة المطلوبين لتحقيق خطة عام 2030. وقد عملت الأمم المتحدة على جميع المستويات - من العالمي إلى المحلي - لتحقيق هذه الغاية.

86 - فعلى المستوى العالمي، دعوتُ إلى وضع خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة تنطوي على رصد 500 بليون دولار سنويا على الأقل من أجل التنمية المستدامة. وتضم خطة التحفيز ثلاثة مجالات لاتخاذ إجراءات فورية في إطار الهيكل المالي الدولي القائم: (أ) التصدي لارتفاع تكلفة الديون وارتفاع مخاطر دخول حالات المديونية الحرجة؛ (ب) إحداث زيادة كبيرة في تمويل التنمية الطويل الأجل والميسور التكلفة؛ (ج) توسيع نطاق التمويل في حالات الطوارئ للبلدان المحتاجة. وبالتوازي مع ذلك، يلزم بذل جهود أطول أجلا لإصلاح الهيكل المالي الدولي. ونحن بحاجة إلى نظام يقدم أداء أفضل على صعيد توفير التمويل المنصف والميسور التكلفة والثابت للاستثمار في القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة الطويلة الأجل.

87 - وعلى الصعيد القطري، قام المنسقون المقيمون، بصورة منهجية، بتوظيف صلاحيتهم للدعوة إلى عقد الاجتماعات لمساعدة البلدان على حشد التمويل بالحجم المطلوب. وهناك علامات مشجّعة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وفي الردود على الاستقصاء، وافق 97 في المائة من الحكومات المضيفة على أن الأفرقة القطرية تتفاعل بصورة مجدية مع المؤسسات المالية الدولية، بزيادة عن نسبة 90 في المائة المسجّلة في عام 2021، بينما أشار 66 في المائة من الحكومات المضيفة إلى حدوث تحسّن ملحوظ في التعاون منذ عام 2018. وازداد حجم التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية في إعداد التحليلات القطرية المشتركة من 54 في المائة في عام 2021 إلى 62 في المائة في عام 2022. ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشـــاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مشـــاريع مع المؤســـســـات المالية الدولية في أكثر من 110 دول[12].

88 - وعلى الرغم من هذه التحسـينات، لم يفد سـوى 38 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأن لها علاقة رسـمية مع المؤسـسـات المالية الدولية، بينما أفاد 31 في المائة بوجود مبادرات مشـتركة مع هذه المؤســســات في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضــا بنســبة 11 في المائة عن عام 2021. ووافق نحو 89 في المائة من حكومات البلدان المضـيفة على أن الأمم المتحدة تقدم الدعم الكافي لتمويل أهداف التنمية المســتدامة، ولكن هذه النســبة يجب أن تقترب من 100 في المائة إذا ما أريد إحداث نقلة نوعية في توفير التمويل اللازم لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة. ويتباين أداؤنا أيضا على نطاق مختلف القطاعات. ففي قطاع الصحة على سبيل المثال، أبلغ 66 في المائة فقط من الحكومات المضيفة عن تلقّيه دعما لتمويل الصحة، مقابل 91 في المائة هي نسبة البلدان التي تلقّت دعما بشأن تحسين التغطية الصحية.

89 - وعلاوة على ذلك، وكما أشير إليه في الفرع ثالثا-ألف، ثمة مجال لتحسين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأطر التمويل الوطنية المتكاملة. وتشـــكل هذه الأطر أداة بالغة الأهمية، فهي تيسّـــر التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والحكومة والمؤســســات المالية الدولية والمصــارف الإنمائية العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لوضع استراتيجيات قوية ذات منحى كلّي لتمويل التنمية المستدامة. ويمكن لهذه الأطر أذا أُحسن تصـميمها أن توجّه تخصـيص واسـتخدام ما سـتتم زيادة حجمه من التمويل الدولي، وذلك من خلال خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة.

90 - وقد أطلقت منغوليا ونيجيريا أول إطارين من أطر التمويل الوطنية المتكاملة في عام 2022. ويجري إعداد هذه الأطر في 86 بلدا، منها 33 من فئة أقل البلدان نموا، و 18 من فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، و 32 من فئة البلدان ذات السياقات الهشة. ويشارك البنك الدولي في أكثر من 40 عملية إطارية، وصندوق النقد الدولي في أكثر من 25 بلدا، ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في نحو 30 بلدا.

91 - وقد ارتفعت نسـبة طلب الحكومات المضـيفة على مسـاعدة الأمم المتحدة لإعداد هذه الأطر من 83 في المائة في عام 2021 إلى 90 في المائة في عام 2022. وفي المجموع، وافق 82 في المائة من حكومات البلدان المضـــيفة على أن الأمم المتحدة تقدم الدعم الكافي لهذه الأطر. ويجب زيادة هذه الأرقام حتى تتمكن المنظومة الإنمائية من تقديم الدعم لجميع البلدان التي تطلبه. ويشـارك أكثر من 20 من كيانات الأمم المتحدة في عملية أطر التمويل الوطنية المتكاملة على المسـتوى القطري، ويدعم الصـندوق المشـترك لأهداف التنمية المستدامة البرامج المشتركة التي تقوم بتعبئة أنشطة إطار التمويل الوطني المتكامل في أكثر من 60 بلدا. ويلزم أيضا زيادة هذه الأرقام.

(12) يقدم التحديث المشـترك الذي عُمّم في كانون الثاني/يناير 2023 لمحة عامة عن هذا التفاعل، وهو ما يشـمل 24 مشـروعا في أقل البلدان نموا، و 41 مشروعا في البلدان النامية غير الساحلية، و 21 مشروعا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهو يبرز أن هناك مجالا لتعميق التعاون على جميع المستويات، ولحُسن استغلال نقاط الدخول المالية وغير المالية، ولا سيما في مجالات مثل المنافع العـامـة العـالميـة، والمســـــاواة بين الجنســـين، ودعم أقـل البلـدان نموا. والتقرير متـاح على العنوان الشـــبكي التـالي: https://www.unfpa.org/session-and-informals/joint-update-undp-unfpa-unops-unicef-and-un-women-engagement-international.

92 - ويجب أن يؤدي نهج المنظومة الإنمائية دوره على مستويين: (أ) يجب أن يوفر متنفّسا فوريا ودعما للبلدان التي أطاحت بها الأزمات التي شُهدت على مدى عدة سنوات مضت، وذلك من خلال العمل ضمن إطار الهيكل المالي الدولي القائم، بما في ذلك من خلال خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) ينبغي أن يجري في إطاره العمل مع الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات ملموسة نحو إحداث إصلاح ذي مغزى وطويل الأجل لذلك الهيكل. وعلى المستوى القطري، أشجّعُ أيضا جميع أصحاب المصلحة على زيادة الاستفادة من أطر التمويل الوطنية المتكاملة لوضع استراتيجيات تمويل طويلة الأجل يمكن أن تصاحب السياسات والخطط الوطنية، مع ضمان مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة بالشكل الكامل.

باء - تحفيز الشراكات لتحقيق خطة عام 2030

93 - بالإضافة إلى قيادة الأفرقة القطرية وتحقيق أقصى استفادة من أصولنا الجماعية على الصعيد القطري، يتوقّع من المنسقين المقيمين أن يجمعوا بين الدوائر المستهدفة وأن يبنوا الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين خدمةً للتنمية المستدامة. ويسرّني الإبلاغ بأن 92 في المائة من حكومات البلدان المضيفة تقدّر ما يقدّمه المنسقون المقيمون من قيمة في تحقيق الاستفادة من الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا يشير إلى ترسيخ المنسّقين المقيمين لدورهم النابع من صلاحية عقد الاجتماعات التي يتمتّعون بها.

94 - غير أن تحفيز الشراكات ليس من اختصاص المنسق المقيم وحده. ومن بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الـ 29، أفاد 22 بأن لديه قدرات لتعزيز ترتيبات الشراكة المبتكرة في عام 2022، في زيادة عن الكيانات الـ 18 من أصل 27 في عام 2021.

95 - ويسعدني أن أرى التقدّم المستمر الذي تحرزه أفرقة الأمم المتحدة القطرية في اعتماد الاستراتيجيات المشتركة للشراكات وتعبئة الموارد لتعزيز الجهود المشتركة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وارتفعت نسبة الأفرقة التي لديها مثل هذه الاستراتيجيات من 24 في المائة في عام 2021 إلى 39 في المائة في عام 2022. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في السير بهذه الوتيرة السريعة على صعيد اعتماد الاستراتيجيات حتى يصبح لدى جميع الأفرقة مثل هذه الاستراتيجيات، مع استغلال ما يظهر من فرص في تطوير أطر التعاون الجديدة. وقد أثبتت الأفرقة العاملة الرسمية قيمتها في دعم تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة.

96 - وبعد بضع سنوات من التقدم المتواضع، شهد عام 2022 زيادة ملحوظة في رصد الشراكات على المستويين الإقليمي والقطري. ومن بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الـ 28 المشمولة بالاستقصاء، هناك 20 كيانا يقوم بالرصد على المستوى العالمي، و 23 كيانا على المستوى الإقليمي، و 22 على المستوى القطري. وهذا يمثل زيادة عن عام 2021، عندما كان لدى 16 من أصل 24 كيانا نشاط للرصد على المستوى العالمي، و 20 من أصل 26 على المستوى الإقليمي، و 18 من أصل 25 على المستوى القطري.

97 - واستمرت الحكومات في إعطاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية درجات عالية في تقييم العمل الذي تقوم به مع المجتمع المدني والجماعات النسائية والشباب. وأجابت نسبٌ عالية من الحكومات المضيفة بالإيجاب على السؤال المتعلق بما إذا كانت ترى أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تتفاعل بصورة مجدية مع المجتمع المدني (99 في المائة من الحكومات المضيفة) والجماعات النسائية (100 في المائة) والشباب (98 في المائة). وقد حقّقت أفرقة الأمم المتحدة القطرية مكاسب تدريجية ومتسقة في متابعة التفاعل المهيكل مع المجتمع المدني عبر مختلف مراحل التخطيط والبرمجة. وفي حين أن التحسّن المتحقق مشجّع إجمالا،

هناك حاجة إلى مزيد من العمل المتضافر في إنشاء دورات مستمرة لاستقاء الانطباعات ووضع الآليات التصحيحية موضع التنفيذ.

98 - وقد زاد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من تغطيته الجغرافية من 69 بلدا إلى 96 بلدا في عام 2022. وفي الاتفاق، الذي يُعتبر أكبر مبادرة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم، يقوم زهاء 000 22 شركة مشاركة بأدوار من خلال الشبكات المحلية على المستوى القطري. وبالاشتراك مع عدد من شركاء الأمم المتحدة الآخرين، سيعقد الاتفاق العالمي الاجتماع السنوي الثاني للمبادرة العالمية الأفريقية للأعمال، وهي منصّة عالمية موجهة نحو إيجاد الحلول تربط بين القادة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في أفريقيا والاستثمار فيه. ويعمل الاتفاق العالمي على تعميق تعاونه مع نظام المنسقين المقيمين، وهو سيعمل في العام المقبل على تطبيق المبادئ التوجيهية المحدّثة لتعزيز التعاون بين مكاتب المنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية، وأوساط الأعمال المحلية. ولدى ثلث كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فقط سياسات أو مبادئ توجيهية محدّدة للتعاون مع شبكات الاتفاق العالمي. وإنني أشجّع الكيانات بقوة على زيادة هذه الجهود.

99 - ويمثّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب للبلدان أصلا آخر بالغ الأهمية، ليس فقط لتبادل الموارد، بل ولتبادل أفضل الممارسات والدراية والتكنولوجيات. وهو لا ينبغي أبدا أن يحلّ محلّ المساعدة الإنمائية التقليدية، بل ينبغي أن يكون عاملا مكمّلا لها بالغ الأهمية. وقد أدمج زهاء ثلاثة أرباع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطريقة محددة من طرق التنفيذ في خططها الاستراتيجية العالمية. وذكر نفس العدد من الكيانات أنه يدرج نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التقارير المؤسسية. وهذا اعتراف مهم بقيمة تبادل المعارف بشأن الخطى التي قطعها العديد من البلدان النامية في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وبعد تجديد منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي منصة لتبادل المعارف وإقامة الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، باتت تربط بين 500 منظمة مسجّلة وتوفر مستودعا رقميا لأكثر من 900 حل إنمائي. وأتوقّعُ أن تقوم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتسريع تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وخطة عملها.

100 - وفي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، أُقرَّ بأن العمل التطوعي وسيلة قوية وشاملة لمختلف القطاعات لتنفيذ خطة عام 2030. وقد عمل زهاء 000 12 من متطوعي الأمم المتحدة مع 55 من كيانات الأمم المتحدة في عام 2022، بما في ذلك 229 متطوعا في مكاتب المنسقين المقيمين. وهم يمثلون 177 جنسية، و 84 في المائة منهم من جنوب الكرة الأرضية. ونُشر في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة أكثر من 200 متطوع من ذوي الإعاقة في 86 بلدا؛ ومثّل النساء في صفوفهم 49 في المائة. ومن بين أطر التعاون لعام 2022، قام 38 في المائة بدمج العمل التطوّعي، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل المتصل بأهداف التنمية المستدامة والغايات المتعلقة بالفقر والصحة والشباب والشراكات. وهذه خطوة واعدة في اتجاه زيادة استخدام العمل التطوّعي دعما لأطر التعاون.

جيم - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

101 - يوفّر العلم والتكنولوجيا والابتكار إمكانات كبيرة لإطلاق العنان للتقدّم الإنمائي وتسريع وتيرة التقدّم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي السنوات المقبلة، نعتزم تعزيز التجارب الحديثة

المكتسبة على نطاق أسرة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء بشكل أفضل في التعامل مع الفرص والتحديات التي جاء بها القرن الحادي والعشرون.

102 - وجرى في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 التركيز مجدّدا على دعم البلدان لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع تكييف هذه الأمور لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية. ولذلك من دواعي سروري أن 82 في المائة من الحكومات المضيفة أبلغت عن تلقّيها هذا الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، تلقّى 76 في المائة من حكومات البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل الدعم لأعمال حصر وتقييم وتوثيق الحلول في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من الجنوب العالمي.

103 - وفي الاستقصاء الذي أجريناه لمقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أفاد 24 كيانا من أصل 28 بأنها أسدت المشورة إلى البلدان بشأن الإمكانات التحويلية التي توفرها التكنولوجيا والابتكار. وقدم فريق مشترك بين وكالات الأمم المتحدة، تحت رعاية آلية تيسير التكنولوجيا، دعما مكيّفاً لتلبية متطلبات بناء القدرات على الصعيد القطري. وتم التنفيذ الناجح لبرنامج تجريبي عالمي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لرسم خرائط طريق أهداف التنمية المستدامة[13] في ستة بلدان في عام 2021، حيث جرى دعم الإدماج في عمليات التنمية الوطنية. ويتيح البرنامج فرصة لزيادة حجم الدعم المقدّم إلى الدول الأعضاء في هذا المجال الهام. وواصل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا أيضا تقديم الدعم القيّم، وأقدّمُ مزيدا من التفاصيل عن ذلك الدعم في الفرع رابعا-باء.

دال - تحسين الدعم المعروض من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التكنولوجيات الرقمية

104 - التكنولوجيا تشكّل مستقبلنا. وفي إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، جرى التشديد على أهمية التصدي للحواجز التي تعترض الشمول الرقمي وسد الفجوة الرقمية. وبينما سرّعت جائحة كوفيد-19 معدّلات تبنّي الموصولية الرقمية، فإن هذا النمو ليس موزّعا بالتساوي بين البلدان وداخل البلد الواحد. وكثيرٌ ممن يواجهون الفجوة الرقمية يعيشون في المناطق الريفية، وفي أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من التحسينات، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا، وهو ما يتضح بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل[14].

105 - ووافقت أغلبية كبيرة من الحكومات (89 في المائة) على أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية قد دعمت البلدان في تحسين الشمول الرقمي، وهو تحسّن ملحوظ عن نسبة 78 في المائة المسجّلة في عام 2021. غير أن عدّة حكومات أبرزت الحاجة إلى زيادة الدعم في المجال الرقمي، بما في ذلك محو الأمية الرقمية وإكساب المهارات الرقمية. وأفاد 80 في المائة من المنسّقين المقيمين في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل بأن البلد المضيف طلب دعما في مجال التكنولوجيات الرقمية والتعاون الرقمي، وهو أعلى

(13) European Union and United Nations Inter-Agency Task Team, *Guidebook for the Preparation of Science, Technology and Innovation for Sustainable Development Goal Road Maps* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2021).

(14) Broadband Commission for Sustainable Development, *The State of Broadband 2022: Accelerating Broadband for New Realities* (Geneva, 2022).

من المتوسط لجميع المنسّقين المقيمين (73 في المائة). ويجب أن يكون من بين جهودنا الرامية إلى إزالة الحواجز التي تعترض الشمول الرقمي وتسخير التكنولوجيا لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إجراءات واعية لدعم البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل. وهذا من شأنه أن يساعد على تشجيع فرص العمل في قطاعي العلم والتكنولوجيا في مختلف المناطق الإقليمية، ومساعدة البلدان على الاستفادة من الجهود الأخرى مثل التعليم في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وإكساب القوى العاملة مهارات جديدة.

106 - واتّخذت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات ملموسة على المستوى العالمي لتفعيل خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي (A/74/821). وفي عام 2022، أطلقت المنظومة مجموعة من الأهداف الطموحة على صعيد الموصولية لعام 2030 لتوفير مقاييس مرجعية وتحفيز الجهود الرامية إلى إيجاد موصولية عالمية ذات مغزى. ويسّرت المنظومة الإنمائية أيضا اتخاذ خطوة مهمة في اتجاه دمج الاستدامة البيئية في عملية التحول الرقمي. وفي اجتماع "استوكهولم بعد 50 عاما: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا" في حزيران/يونيه 2022، أطلق التحالف من أجل الاستدامة البيئية الرقمية[15] "خطة عمل من أجل كوكب مستدام في العصر الرقمي"، وهي خطة مهيكلة في صورة تسع مبادرات عالمية لإحداث التأثير.

107 - وبناء على التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي اعتمدها 193 دولة عضوا في عام 2021، وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 2022 منهجية لتقييم الجاهزية للتحقّق من استعداد البلدان لتنفيذ التوصية، وتقييماً للأثر الأخلاقي لتحديد ورصد وتقييم فوائد ومخاطر نظم الذكاء الاصطناعي. وستركز هاتان الأداتان بشدة على حقوق الإنسان وحماية البيانات والخصوصية؛ وسيجري تطبيقهما التجريبي في بلدان مختارة في عام 2023[16].

108 - وفي عام 2022، أفادت أغلبية كبيرة من المجيبين من مقار الكيانات أنها أسدت المشورة للحكومات بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة (26 كيانا من أصل 28) وبشأن الاقتصاد الرقمي الشامل للجميع (24 كيانا من أصل 28). وهناك أمثلة واعدة على الصعيد العالمي. وقدم الأونكتاد خبرته في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك من أجل اقتصاد ومجتمع رقميين شاملين للجميع. وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مؤخرا منصة "المعلوماتية الزراعية" لأغراض إحداث التحوّل الرقمي في مجال الزراعة. وتم تصميم الاستراتيجية الرقمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 لدعم الحكومات في اعتماد الحلول الرقمية عبر مختلف القطاعات.

(15) تحالف لأصحاب المصلحة المتعدّدين أنشأه في آذار/مارس 2021 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الدولي للعلوم، وائتلاف وكالات البيئة الألمانية المعني بالاستدامة البيئية الرقمية، ووزارة البيئة وتغيّر المناخ والغابات في كينيا، ومبادرة أرض المستقبل.

(16) بدأت بلدان مثل كولومبيا والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية عمليات لإنشاء لجانها التوجيهية الوطنية المعنية بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي للإشراف على التطبيق التجريبي لأدوات بناء القدرات الجاري تطويرها.

الشكل 15

ردود المنسقين المقيمين بشأن مجالات عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية

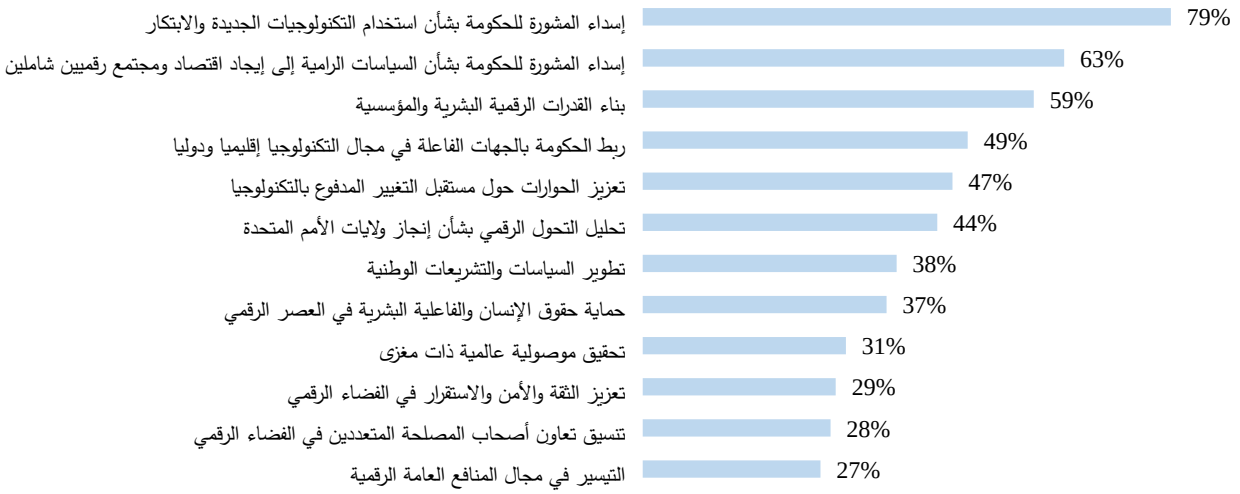

المصدر: نظام إدارة المعلومات التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2022.

109 - واستشرافا للمستقبل، سيطلق الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة نافذة للتحوّل الرقمي في عام 2023 لتقديم المزيد من الدعم للبلدان في مجال التحوّل الرقمي. ويقوم مكتب المبعوث المعني بالتكنولوجيا بتنسيق المشاورات التي تجري مع أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى اتفاق رقمي عالمي على النحو المتوخى في خطتنا المشتركة. وبمجرد اعتماده في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرّر عقده عام 2024، سيوفر الاتفاق إطارا متينا لزيادة حجم الدعم وخلق مزيد من علاقات التآزر وتعزيز ما نعرضه من دعم متكامل في مجال التحوّل الرقمي.

هاء - تعزيز نظم البيانات الوطنية ودعم الاستعراضات الوطنية الطوعية

110 - لا يزال وجود ثغرات في البيانات يعرقل سعينا الجماعي لتحقيق خطة عام 2030. وهذا يقوّض قدرتنا على إحراز تقدم. وللوفاء بما تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة من وعدٍ بإحداث تحوّل وتحديد الإجراءات الحاسمة لتحقيق النتائج من أجل من هم أكثر تخلّفا عن الركب، يجب علينا زيادة توافر البيانات المصنّفة العالية الجودة والحسنة التوقيت والموثوقة (الغاية 17-18).

111 - وفي القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، دعت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز دعمها لتنمية القدرات الوطنية في مجالات تخطيط التنمية وجمع البيانات المصنفة وتحليلها. وفي عام 2022، قدمت نسبة 96 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعم للقدرة الإحصائية الوطنية. وأفادت نسبة 97 في المائة من الحكومات ونسبة 99 في المائة من المنسقين المقيمين بأن الأمم المتحدة ساهمت في تعزيز القدرة الإحصائية المؤسسية (أي بارتفاع من نسبتي 89 في المائة و 96 في المائة على التوالي، في عام 2021). وارتفعت نسبة الحكومات التي وافقت على أن الأمم المتحدة ساهمت في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تصنيف البيانات من 86 في المائة في عام 2021 إلى 92 في المائة في عام 2022.

112 - وفي تطوّر مشجّع يتمشى مع رؤيتي لبناء منظومة بيانات شاملة للأمم المتحدة بأكملها تطلق العنان لكامل طاقاتنا في مجال البيانات، قدمت نسبة 79 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعم للقدرة الإحصائية الوطنية من خلال جهد مشترك بين الوكالات (بارتفاع من نسبة 54 في المائة في عام 2021)، مما يفوق هدفنا المتوخى تحقيقه بحلول عام 2024 والبالغ 70 في المائة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم دعمها القوي للجهود التي تبذلها البلدان لتسريع التقدم المحرز في سد الثغرات في البيانات باعتبار ذلك أمرا حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

113 - وتمكّن الاستعراضات الوطنية الطوعية الدولَ الأعضاء من تقييم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهي تيسّر تشاطر النجاحات والتحديات والدروس المستفادة. وكرر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 دعوة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة دعم البلدان في هذه المساعي. وبحلول تموز/يوليه 2023، ستكون نسبة 89 في المائة من البلدان المضيفة قد قدمت استعراضا وطنيا طوعيا واحدا على الأقل في الاجتماعات السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ووافق جميع الحكومات تقريبا (99 في المائة) التي أجرت استعراضا وطنيا طوعيا على أن العملية عززت التنسيق داخل البلد وزادت التعاون بين مختلف القطاعات، مقارنة بنسبة 90 في المائة في عام 2021. وتردنا ردود بالقدر نفسه من الإيجابية، إذ أفادت نسبة 88 في المائة من المنسقين المقيمين بأن عمليات الاستعراض الوطني الطوعي كانت فعالة في تعزيز تنفيذ خطة عام 2030.

114 - ولا تزال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شريكا قويا في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، حيث أبلغت نسبة 93 في المائة من الحكومات عن استفادتها من هذا الدعم في عام 2022، أي بارتفاع من نسبة 83 في المائة في عام 2021. وأفادت الحكومات بأن الأمم المتحدة قدمت الدعم لعملية الاستعراض الوطني الطوعي عن طريق إسداء المشورة (69 في المائة)، وصياغة التقارير (68 في المائة)، وعمليات المراجعة والتصديق (64 في المائة)، وجمع البيانات أو تجميعها (64 في المائة). والجدير بالذكر أن دعم الأمم المتحدة لنشر البيانات قد تضاعف تقريبا، إذ ارتفع من 25 في المائة في عام 2021 إلى 46 في المائة في عام 2022.

115 - وفيما يتعلق بإجراءات المتابعة بعد تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية، أفادت نسبة 88 في المائة من الحكومات بأنها اتخذت إجراءات أخرى، وطلبت نسبة 62 في المائة مساعدة الأمم المتحدة في التنفيذ. ووجد تقرير صدر مؤخرا عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أن المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية يواصلون أداء دور مهم في سد الفجوة بين الوزارات وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ويبين التقرير أيضا أن المشاركة القوية لمكاتب المنسقين المقيمين مع الحكومات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة الأوسع نطاقا غالبا ما تفضي إلى إجراء عملية استعراض وطني طوعي تكون متكاملة وشاملة وكلية بدرجة أكبر[17]. وإنني أعوّل على أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تقوم، بقيادة المنسقين المقيمين، بمواصلة جهودها المستمرة لدعم الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج يشمل المجتمع بأسره.

(17) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، "Enabling transformation: the role of United Nations resident coordinator offices and country teams in support of the voluntary national reviews on the 2030 Agenda"، نيسان/أبريل 2022.

116 - وإنني أتطلع إلى انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2023، الذي سيتم خلاله عرض 41 استعراضا وطنيا طوعيا. وفي إطار التحضير لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سيُعقد في عام 2023 تحت رعاية الجمعية العامة، يجب أن نواصل دعم الحكومات في وضع ومتابعة الاستعراضات الوطنية الطوعية الطموحة لتحقيق ما هو متوخى في خطة عام 2030 من تغيير مفض إلى التحوّل.

رابعا - مساعدة البلدان على تعزيز السياسات والإجراءات التي تسرّع تحقيق خطة عام 2030

117 - لقد وصلنا إلى منتصف الطريق في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ووتيرة تقدمنا بطيئة للغاية. ومطلوب منا أن نسرّع وتيرة هذا التقدم. ويجب استبدال نهج العمل على النحو المعتاد بإجراءات مفضية إلى التحول. ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية متجهة مباشرة نحو تحقيق هذا الهدف، بما يتماشى مع ولاية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020.

118 - ويقدم الشكل 16 نظرة شاملة للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن السياسات والإجراءات. وترى البلدان المضيفة أن الدعم الأبرز في العامين الماضيين قُدم في مجالي الصحة والرفاه (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة) والتعليم (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة).

الشكل 16

ردود الحكومات عند سؤالها عن المجالات الخمسة الأولى التي كانت فيها مساهمات الأمم المتحدة فيها هي الأكبر خلال العامين الماضيين وعن المجالات الخمسة الأولى التي تتطلب مساعدة الأمم المتحدة خلال العامين المقبلين

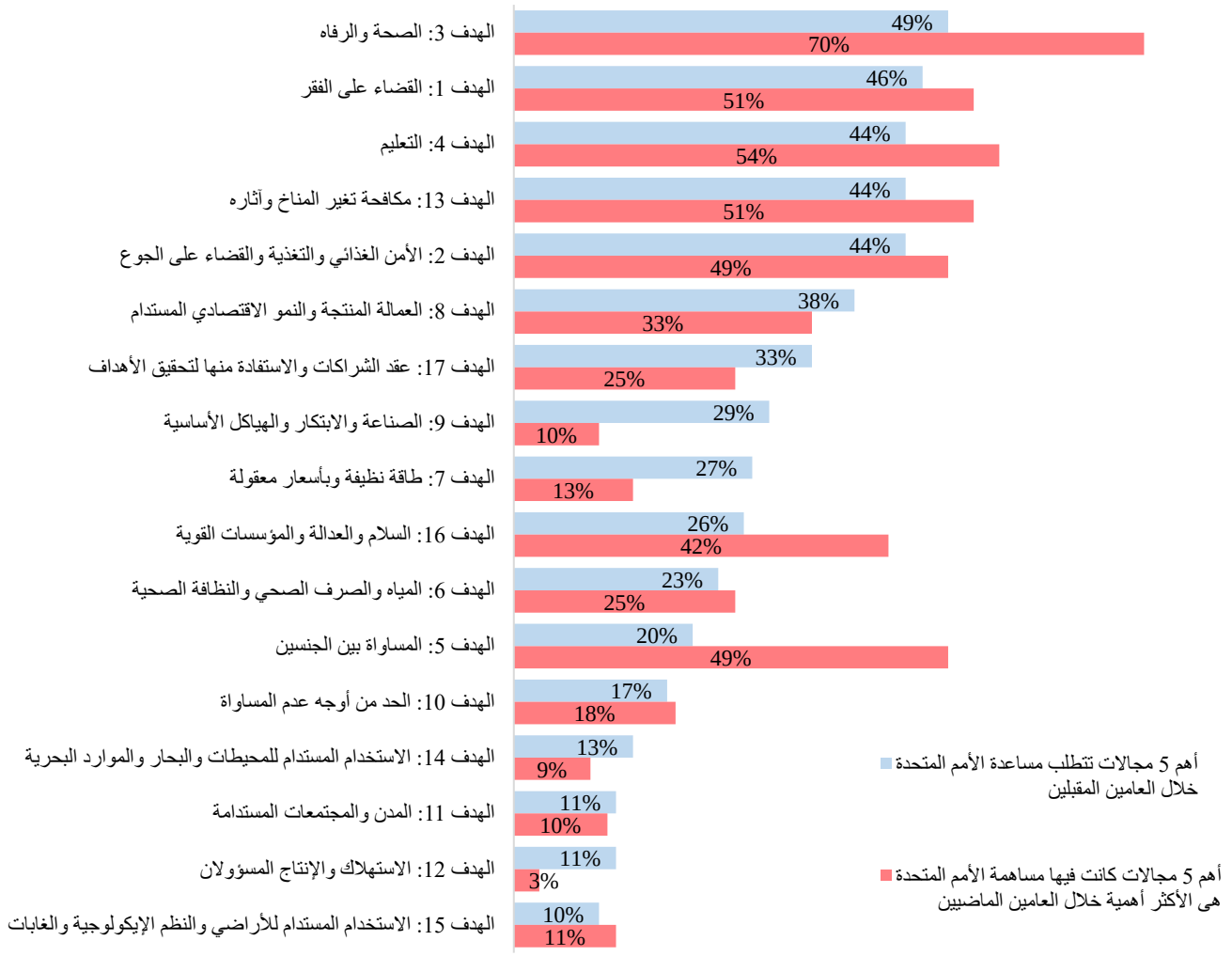

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المضيفة لعام 2022.

119 - وفي إطار استشراف المستقبل، حددت الدول الأعضاء الفقر والصحة باعتبارهما المجالين اللذين تتوقع أن تحتاج فيهما إلى أكبر قدر من المساعدة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالفقر، كان هناك اعتراف عالمي تقريبا في عام 2022 بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المجددة قد ساعدت الحكومات في تقييم حالة أشد الناس فقرا (96 في المائة، مقارنة بنسبة 90 في المائة في عام 2021). وفي الوقت نفسه، أفادت نسبة 87 في المائة من البلدان المضيفة بأنها شهدت أوجه تحسن في كيفية معالجة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات أشد الناس فقرا، رغم انخفاض هذه النسبة إلى 79 في المائة في البلدان التي يكون فيها حجم البرامج صغيرا جدا. وفيما يتعلق بالصحة، واصلت جميع الحكومات المضيفة تقريبا (98 في المائة) الإعراب عن ارتياحها للكيفية التي كفل بها المنسقون المقيمون استجابة للأمم المتحدة للجائحة بطريقة متسقة.

120 - ومع اقترابنا من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024، أصدرتُ تكليفا بإجراء تقييم مستقل لوظائف وقدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان تلبية توقعات الدول الأعضاء والوفاء بوعدنا بتنفيذ إجراءات مفضية إلى التحوّل.

ألف - تجديد العرض الجماعي للأمم المتحدة ونماذج الأعمال لتسريع عمليات الانتقال والتحولات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

1 - الاستفادة من الإصلاحات لتقديم دعم متكامل في مجال السياسات

121 - كلّف الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتقديم مشورة متكاملة قائمة على الأدلة في مجال السياسات. وتقوم المنظومة بتلبية هذا الطلب. وإلحاقا بتحليلنا للدعم المتكامل بشكل أعم (الفرع ثانيا - ألف - 3 أعلاه)، من المشجع أن نرى أن هذا الشكل من الدعم، أي إسداء المشورة في مجال السياسات، يحظى باستحسان الحكومات المضيفة والمنسقين المقيمين والفريق القطري (انظر الشكل 17). وأكدت نسبة 89 في المائة من المنسقين المقيمين أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقدم مشورة مشتركة متكاملة في مجال السياسات إلى البلدان، مما يشكل تحسنا مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2021 (79 في المائة). وأشار العديد من المنسقين المقيمين إلى أن مؤتمرات القمة العالمية التي عُقدت مؤخرا بشأن التعليم والمنظومات الغذائية شجعت على اتباع نهج أكثر تكاملا.

الشكل 17

تقييمات الحكومات والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لمدى كفاية الدعم المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن ما يلي:

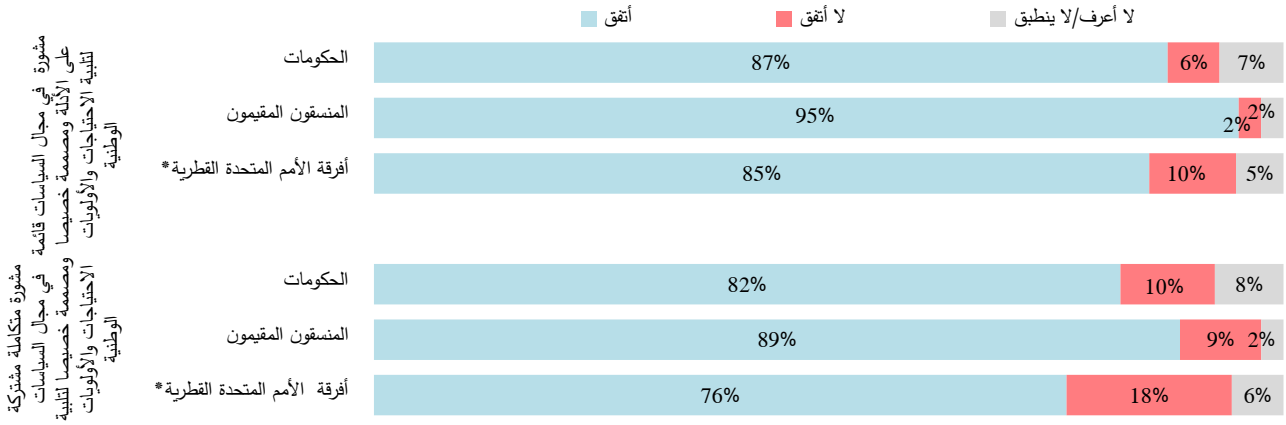

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات والمنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022.

* يتعلق السؤال المطروح على أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالسنة الماضية

122 - ولا تزال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي الشريك المفضل فيما يتعلق بإسداء مشورة في مجال السياسات تتسم بأنها متكاملة وقائمة على الأدلة. وأدرجت نسبة 66 في المائة تقريبا من حكومات البلدان المضيفة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوصفها واحدة من الجهتين الشريكتين المفضلتين بالنسبة لها من حيث إسداء مشورة في مجال السياسات قائمة على الأدلة؛ وكذلك فعلت نسبة 61 في المائة من الحكومات من حيث إسداء مشورة متكاملة في مجال السياسات. ويمثل هذا انخفاضا هامشيا من نسبتي 70 في المائة و 63 في المائة المسجلتين على التوالي في عام 2021.

123 - ويكمن أحد التحديات السياساتية الأوّلية التي واجهتها الدول الأعضاء في عام 2022 في الأثر الذي خلّفته أزماتنا المستمرة على أسواق العمل. وأدت تحديات أخرى من بينها زيادة الطابع غير النظامي للعمل، والنقص في فرص العمل اللائق، وارتفاع معدلات بطالة الشباب، إلى فرض ضغوط كبيرة على الحكومات للاستجابة، على الرغم من التحديات المالية والظروف الاقتصادية غير المستقرة. وكانت هذه العواقب أشد وطأة على الأشخاص الذين يفتقرون إلى فرص الحصول على الحماية الاجتماعية والبالغ عددهم 4 بلايين شخص.

124 - وقد استجابت الأمم المتحدة لهذه الحاجة على عدة مستويات. فقد برهن فريق الاستجابة للأزمات العالمية على قدرتنا على تحقيق التنمية في وضع الطوارئ. وقدم المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل الدعمَ للدول الأعضاء في تهيئة دورات حميدة يتم فيها توليد الإيرادات وتحقيق نتائج التنمية البشرية الطويلة الأجل من خلال تصميم وتمويل وتنفيذ سياسات وطنية متكاملة للعمالة والحماية الاجتماعية. ودخل مرفق الدعم الفني التابع للمسرّع في شراكة مع مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف لدعم 49 بلدا في مجال الالتزام بوضع الوظائف في صميم العمل المناخي الطموح وتعزيز الانتقال العادل للجميع.

125 - ومن المشجع أن أغلبية ساحقة (96 في المائة) من الحكومات التي طلبت الدعم في مجال الحماية الاجتماعية أعربت عن ارتياحها لفعالية استجابات أفرقة الأمم المتحدة القطرية. واعتبر ما يقرب من نصف هذه الحكومات أن الدعم فعال للغاية. وفي حين اتفقت الحكومات كلها على أن الدعم المقدم لتوسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية لتشمل الأطفال والشباب كان فعالا، فإن نسبة 74 في المائة فقط منها اتفقت على أن الأمر نفسه ينطبق على الشعوب الأصلية (انظر الشكل 18).

126 - كما دعمت البرمجة المشتركة - وهي سمة رئيسية من سمات عرضنا الإنمائي المعزز - الدول الأعضاء في الاستجابة لهذا التحدي. وبنهاية عام 2022، كان الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة قد مكّن بالفعل 147 مليون شخص إضافي من الحصول على تغطية مؤقتة ودائمة بالحماية الاجتماعية، في 39 من البلدان والأقاليم[18]. ونُفذت جميع البرامج المشتركة البالغ عددها 35 برنامجا باتباع نهج قائم على الحقوق وُصممت لتعزيز المساواة بين الجنسين. وحفز الصندوق جمع ما لا يقل عن 211 مليون دولار من التمويل الإضافي لنظم الحماية الاجتماعية. وخلص تقييم للصندوق أجراه مكتب التقييم على نطاق المنظومة إلى أن الصندوق يؤدي دورا قيّما في تمكين المنسقين المقيمين من تنسيق الأفرقة القطرية وإشراك الجهات صاحبة المصلحة في مجال الحماية الاجتماعية والتمويل الابتكاري. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لضمان حصول النافذة - والصندوق - على مستوى كاف من الرسملة والمساهمات من مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات المانحة. ومن الآن فصاعدا، سيعمل الصندوق أيضا في إطار نافذة خاصة بشأن العمل اللائق والحماية الشاملة.

(18) مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، صندوق الأمم المتحدة المشترك لأهداف التنمية المستدامة، *Catalysing United Nations Action to Rescue the Sustainable Development Goals: Final Report on the Social Protection and Leave No One Behind Joint Programmes*، 2022.

الشكل 18

الدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري للحكومات المضيفة في توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية المحددة الهدف*

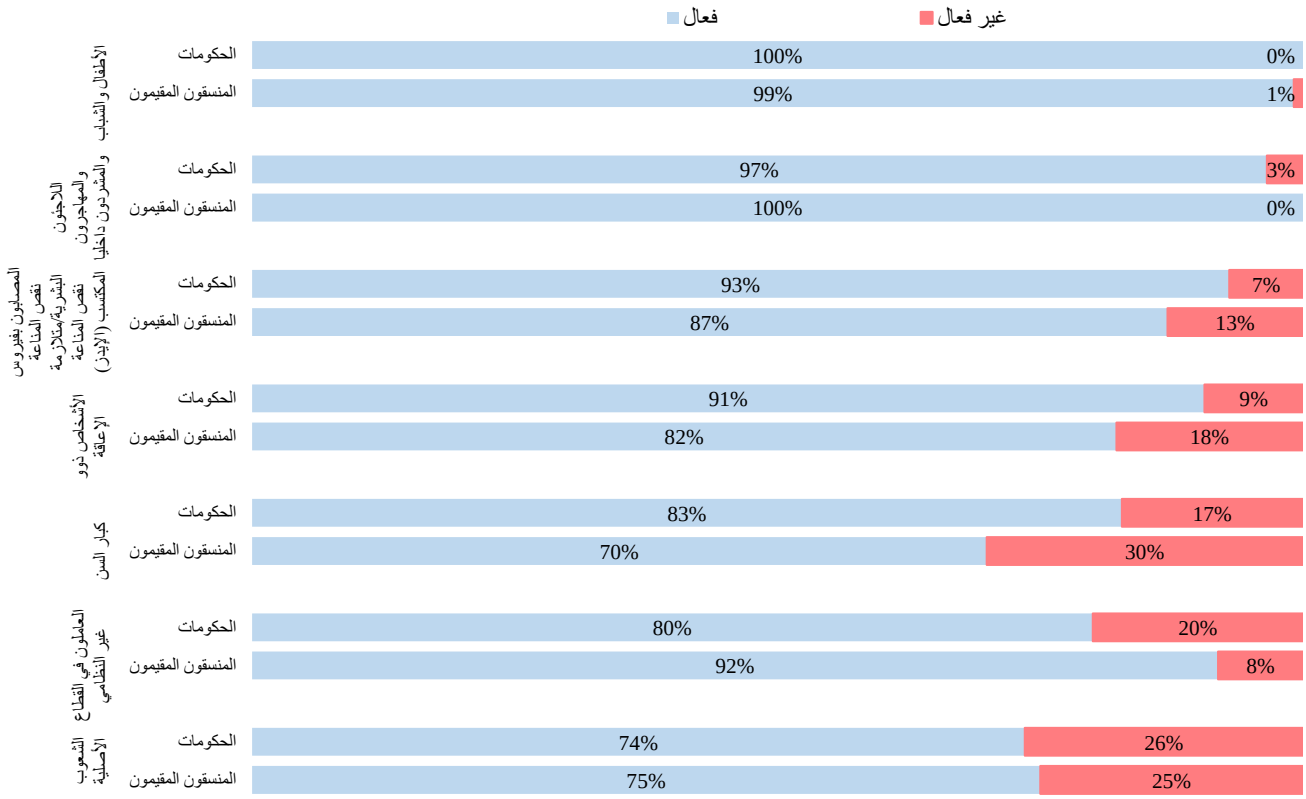

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات والمنسقين المقيمين لعام 2022.

* بدون احتساب الإجابات بلا ينطبق/لا أعرف.

2 - دعم التحول الاجتماعي والاقتصادي في أوقات الأزمات

127 - في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحقيق إنجازات كبرى لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن ينصبّ انتباهنا على التحولات الرئيسية التي لها آثار مضاعفة على جميع هذه الأهداف. وقد دعوتُ المنظومة الإنمائية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن هذه التحولات في تقريري السابق عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/77/69-E/2022/47). وتمحور اهتمامنا في عام 2022 حول ثلاثة مجالات رئيسية هي الغذاء والطاقة والتعليم.

128 - ويتسم إحداث تحوّل في المنظومات الغذائية بأهمية مركزية للحد من الفقر وإعمال حقوق الإنسان. ويقر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 بما للأمن الغذائي والتغذية من دور هام في تسريع وتيرة الحد من الفقر وتحقيق خطة عام 2030. وفي أعقاب مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، تم إنشاء مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية من أجل تحفيز تحقيق تحولات في المنظومات الغذائية على نحو منسق وقطري التوجّه، لكفالة أن تصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وأن تحقق الأمن الغذائي السيادي، وأن تلبي الأهداف المتعلقة بالتغذية. وبتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2022، كان 117 بلدا قد وضع مسارات وطنية للمنظومات الغذائية المستدامة.

129 - وسيتم إطلاق نافذة مواضيعية جديدة للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة تتعلق بتحويل المنظومات الغذائية في عام 2023 بهدف تخصيص 350 مليون دولار للبرامج المشتركة على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويجري أيضا العمل على وضع خطط لاستحداث أداة وطنية لميزنة المنظومات الغذائية للحكومات. وستكون لحظة تقييم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في تموز/يوليه 2023 منتدى مناسبا لاستعراض التقدم المحرز وتبادل أفضل الممارسات وتقديم حلول تساعد على تخطي العوائق الحالية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي.

130 - ويشكّل تحويل نظمنا للطاقة أمرا بالغ الأهمية أيضا. وعملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء على تحقيق تحولات شاملة وعادلة في مجال الطاقة في عدة أجزاء من العالم. كما أن حجم الاتفاقات في مجال الطاقة، وهي وسيلة رئيسية لترجمة خريطة الطريق العالمية للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات وشراكات ملموسة، قد ازداد في عام 2022 من 400 بليون دولار إلى 600 بليون دولار في شكل تمويلات واستثمارات جديدة في مجال الطاقة النظيفة. ومن بين الدول الأعضاء التي لديها اتفاقات في مجال الطاقة والبالغ عددها 50 دولة، أبلغت 28 دولة عن التقدم الذي أحرزته في التقرير المرحلي السنوي الأول بشأن الاتفاقات في مجال الطاقة، الذي صدر في أيلول/سبتمبر 2022. وتهدف خطة عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة حتى عام 2025، التي أُطلقت في عام 2022، إلى تسهيل وصول 500 مليون شخص إضافي إلى الكهرباء.

131 - وكان التحول في نظمنا التعليمية أيضا أولوية رئيسية في عام 2022، وقد أدّت نماذج الأعمال المجددة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية دورا رئيسيا في تقدمها. وقدمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية دعما حاسما في التحضير لقمة تحويل التعليم، التي دعوتُ إلى عقدها في أيلول/سبتمبر 2022. واستخدمت الأفرقة القطرية والمنسقون المقيمون صلاحيتهم في مجال الدعوة إلى عقد اجتماعات لدعم الحكومات في التحليل والمشاورات الوطنية وتحديد الأولويات، مما أدى إلى تكوين رؤية مشتركة لمستقبل التعليم. وقبل مؤتمر القمة، عُقدت 163 مشاورة وطنية، استُرشد بها عند وضع بيانات الالتزام الوطنية التي أعلنتها 133 من الدول الأعضاء خلال مؤتمر القمة. وعملت كيانات الأمم المتحدة أيضا مع الحكومات والجهات الأخرى الشريكة لحشد الدعم من أجل تسريع العمل في المجالات الحيوية بما في ذلك التعلم التأسيسي، والتعليم في حالات الأزمات، وتعليم الفتيات، والتعلم الرقمي، وتخضير التعليم، وتمويل التعليم.

132 - وأكدت أغلبية كبرى من الحكومات المضيفة (94 في المائة، مقارنة بنسبة 95 في المائة في عام 2021) أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدعم البلدان في توسيع نطاق الحصول على تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع. وكذلك كان رأي نسبة مشابهة (93 في المائة) من المنسقين المقيمين، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بنسبة 81 في المائة في عام 2021.

133 - وتتمثل المهمة الحاسمة التي تواجه الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ترجمة هذا الزخم الجديد إلى تحسينات ملموسة في غرف الدراسة وفي التدريس وفي نتائج التعلم لدى الطلاب. وتضطلع اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، التي تتشارك في رئاستها اليونسكو وسيراليون، بدور حاسم في هذا الصدد، بما في ذلك رصد تنفيذ المبادرات العالمية والالتزامات الوطنية[19].

134 - وعلى الصعيد القطري، يدعم المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية البلدانَ في مجال النهوض بالتزاماتها الوطنية وإدماج تحويل التعليم ضمن أطر التعاون. وعلى المستوى الإقليمي، سيتم تنظيم التعلم من

(19) انظر المذكرة الإرشادية المتعلقة بترجمة الالتزامات الوطنية إلى أعمال في إطار متابعة قمة تحويل التعليم، المتاحة على العنوان الشبكي التالي: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/tes_follow-up_guidance_note_-_eng.pdf.

الأقران وتنمية القدرات من خلال آلية التنسيق الإقليمية للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار المضي قدما، سيقوم مستشاري الخاص المعني بقمة تحويل التعليم بمتابعة العمل لإعداد موجز سياساتي بشأن تحويل التعليم لإثراء الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، استنادا إلى بيان الرؤية الذي قدمتُه في قمة تحويل التعليم. كما تبذل جهود لزيادة تعزيز التركيز ذي الأولوية على تحويل التعليم في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وإنني أعوّل على الدعم الكامل من جميع كيانات الأمم المتحدة وشركاء التنمية لضمان أن تؤدي هذه الجهود إلى تعزيز مساهمات الأمم المتحدة في هذا المجال.

3 - تسريع حماية البيئة من خلال نهج إنمائي شامل للمنظومة بأسرها

135 - إن سعينا لتحقيق خطة عام 2030 محكوم عليه بالفشل إلى أن ننهي حربنا مع الطبيعة. فالاستدامة هي عين ما تقتضيه التنمية المستدامة. وطلب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إسداء مشورة في مجال السياسات قائمة على الأدلة وتقديم دعم برنامجي بشأن حماية البيئة. وما فتئت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل لتلبية هذا الطلب انطلاقا من المستوى العالمي وصولا إلى المستوى المحلي.

136 - وقد وحدّ مجتمعنا العالمي جهوده لتحقيق عدة إنجازات مهمة مؤخرا. وتمثّل أحد الإنجازات البالغة الأهمية في إنشاء صندوق للخسائر والأضرار في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما أن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي يشكل إطارا تاريخيا، بثّ طموحا متجددا في الجهود المبذولة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030. وفي الآونة الأخيرة، تم التوصل إلى اتفاق لحماية التنوع البيولوجي البحري في أكثر من 70 في المائة من المحيطات العالمية بموجب مشروع الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن شأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

137 - وقد تابعنا ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات على الصعيد القطري. وأفادت جميع الحكومات المضيفة تقريبا (98 في المائة) بأنها تلقت مشورة من الأمم المتحدة بشأن السياسات المناخية، بزيادة من نسبة 83 في المائة في عام 2021. وأكدت نسبة 90 في المائة من المنسقين المقيمين أن الأفرقة القطرية دعمت القدرات القطرية ونهج السياسات المتكاملة لمعالجة آثار تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والظواهر المناخية القصوى.

138 - وكان تعميم النهج المراعية للمناخ والبيئة في البرامج والخطط الاستراتيجية، بما في ذلك في أطر التعاون، مطلبا هاما في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. وقد أحرزنا تقدما في هذا المجال على نطاق المنظومة، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. وارتفعت نسبة أطر التعاون التي تنطوي على إجراءات لتنفيذ الاتفاقات البيئية من 19 في المائة إلى 27 في المائة في عام 2022. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أن معظم هذا التقدم اقتصر على العمل المناخي فقط ولم يشمل أهدافا أخرى متعلقة بالبيئة. وعلاوة على ذلك، وافقت نسبة 69 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أن الاعتبارات البيئية قد تم تعميمها في البرمجة والمشورة المقدمة بشأن السياسات، مما يشكل انخفاضا عن نسبة 75 في المائة المسجلة في عام 2021. وأشار العديد من الأفرقة إلى أن جهود تعميم مراعاة البيئة كثيرا ما تتم على نحو منعزل وإلى وجود حاجة إلى وضع مزيد من النهج المشتركة بين القطاعات.

139 - وقد يكمن جزء من التحدي في نقطة البداية التي تنطلق منها أطر التعاون، ألا وهي التحليلات القطرية المشتركة. وخلص استعراض داخلي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعيّنة من 28 تحليلا قطريا مشتركا و 20 إطارا للتعاون إلى أن تعميم القضايا البيئية في التحليلات القطرية المشتركة كان ضعيفا، مما أسهم في محدودية إدراج هذه القضايا في أطر التعاون.

140 - وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، ازداد عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تحدد تدابير لمعالجة العوامل المحرّكة لفقدان التنوع البيولوجي في خططها الاستراتيجية من 13 من أصل 28 كيانا إلى 19 من أصل 29 كيانا في عام 2022. أما عدد الكيانات التي حددت العوامل المحرّكة لتغير المناخ، فظل على حاله عند مستوى 26. وأتوقع من جميع الكيانات أن تقوم على نحو متسق بتحديد العوامل المحركة الاجتماعية - الاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وبتقديم خطة لمعالجتها.

141 - ويكمن جزء من الحل في ضمان إشراك جميع الخبراء في هذه العملية، مما يستلزم أن تكون الأفرقة القطرية شاملة وأن تشارك مشاركة كاملة وتتفق على نهج متسقة ومتكاملة. وفي حين سلّمت نسبة 75 في المائة من الحكومات المضيفة بأن ما تلقته من مشورة متعلقة بالسياسات المناخية كان متكاملا، ذكر العديد منها أن المزيد من المشاركة وتحسين التنسيق من شأنهما أن يعززا النتائج. ووافق معظم المنسقين المقيمين، بنسبة 87 في المائة، على وجود تعاون وثيق بين أعضاء الفريق القطري في مجال العمل المناخي، مما يمثل زيادة من نسبة 76 في المائة في عام 2021.

142 - وإننا ندرك، في إطار استشرافنا للمستقبل، أن هناك عدة مراحل مقبلة ستتطلب متابعة من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويقدم استعراض منتصف المدة لإطار سنداي ومؤتمر قمة الطموح المناخي، في جملة صكوك ومناسبات أخرى، فرصا حاسمة للمجتمع العالمي لكي يتولى مسؤولية علاقتنا غير المستقرة مع كوكبنا الوحيد. فالحياة نفسها باتت على المحك.

4 - الوفاء بالوعد بعدم ترك أي شخص خلف الركب

143 - إن خطة عام 2030 هي خطة لا تترك أحدا خلف الركب. ولا تكون التنمية المستدامة تنمية على الإطلاق إذا استُبعدت منها النساء والشباب والشعوب الأصلية. ويجب أن ترتكز جهودنا الجماعية الرامية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة على كفالة حقوق الإنسان للجميع. وظهرت أدلة محايدة حديثة على ما يعنيه عدم ترك أي شخص خلف الركب في الممارسة العملية. وخلص تقييم مستقل، أجراه مكتبنا للتقييم على نطاق المنظومة[20]، إلى أن الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لكوفيد-19 كانت مستندة بقوة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وعدم ترك أي شخص خلف الركب كمبادئ توجيهية. وتولت أفرقة الأمم المتحدة القطرية زمام المبادرة في التمسك بهذه المبادئ وتحمّلت المسؤولة عنها ودعمت الحكومات لضمان أن تلبي الاستجابات الوطنية احتياجات السكان الأكثر تهميشا.

144 - وكان الطلب على الدعم في مجال حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة قويا في عام 2022، مع تأكيد نسبة 87 في المائة من المنسقين المقيمين أن الحكومات المضيفة طلبت الدعم في مجال السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان في عام 2022، مقارنة بنسبة 79 في المائة في عام 2021. كما كانت التصورات المتعلقة بنوعية الدعم المقدم إيجابية بوجه عام. فقد رأت نسبة 90 في المائة من الحكومات

(20) انظر https://unsdg.un.org/resources/system-wide-evaluation-unds-socio-economic-response-covid-19-final-report.

المضـــيفة أن الدعم المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية للوفاء بالالتزامات بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان كان كافيا، مما يمثل زيادة من نسبة 84 في المائة المسجلة في عام 2021.

145 - وعدم ترك أي شـخص خلف الركب يشـمل عدم ترك النسـاء والفتيات خلف الركب. وصـنفت الحكومات المساواة بين الجنسين ضمن أهم ستة مجالات تلقت دعما كبيرا من الأمم المتحدة خلال العامين الماضـيين، وطلبت نسـبة 92 في المائة من البلدان المضـيفة المسـاعدة في هذا المجال في عام 2022. وأفادت الغالبية العظمى (96 في المائة) من البلدان المضـيفة في عام 2022 أن دعم الأمم المتحدة في مجال تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية لمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه كان فعالا. وقد فاقت مبادرة تسـليط الضـوء، وهي جهد رائد يقوده مكتبي، التوقعات بمسـاهماتها في زيادة الميزانيات الوطنية المرصودة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات بمقدار ثمانية أضعاف. وفي عام 2021، ساهمت مبادرة تسـليط الضـوء في تطوير أو تعزيز 198 قانونا وطنيا في 41 بلدا وتعزيز 43 خطة عمل وطنية للقضـاء على العنف ضـد النسـاء والفتيات. وقد خصـصـت المبادرة 179 مليون دولار لجماعات المجتمع المدني، مما يمثل نصف تمويلها الذي يمكن رصده للبرامج.

146 - والشـباب بالغو الأهمية أيضـا، على نحو ما أبرزتُ في تقريري السـابق، إذ أفادت نسـبة 85 في المائة من المنسقين المقيمين بأن البلدان المضيفة لهم طلبت الدعم بشأن المسائل المتصلة بالشباب. ويمثل ذلك زيادة مقارنة بنسـبة 76 في المائة المسـجلة في عام 2021. وأشـار المنسـقون المقيمون إلى تحسـينات مشـجعة في عملهم مع الفريق القطري المعني بمسـائل الشـباب (انظر الشـكل 19). ويسـرني أن أبلغكم بأن 25 من الكيانات، من أصـل 27 كيانا، أكدت أن لديها سـياسـات جديدة لتكثيف عملها من أجل الشـباب ومعهم بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب.

الشكل 19

تقييم المنسقين المقيمين لعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المسائل المتعلقة بالشباب

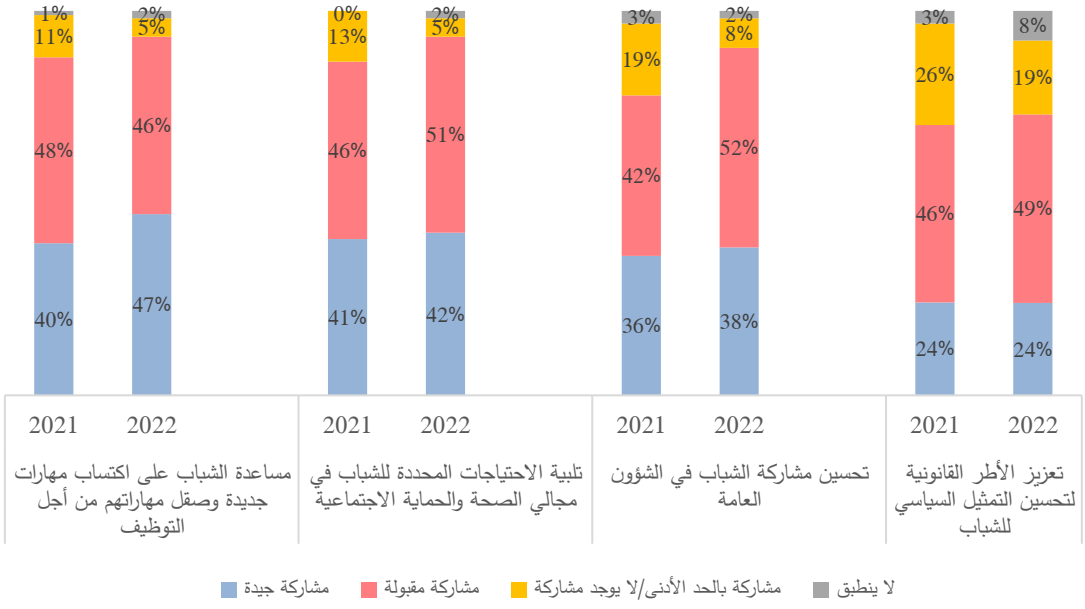

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمنسقين المقيمين لعام 2022.

147 - وقد سـرني أن الجمعية العامة قررت، من خلال قرارها 306/76، إنشـاء مكتب للأمم المتحدة مخصّص للشباب لإدماج أصوات الشباب على نحو أكثر انتظاما على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وإنني على ثقة من أن المكتب سيعزز أوجه التقدم على نطاق المنظومة بشأن قضايا الشباب وسيضع الشباب في صميم التنمية المستدامة. وتماشيا مع موجزي السياساتي بشأن مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات، أحث أفرقة الأمم المتحدة القطرية على دعم الحكومات في توسيع الفرص المتاحة أمام الشباب للمشاركة بشكل هادف في عمليات صنع القرار من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

148 - وعدم ترك أي شخص خلف الركب يعني أيضا الاعتراف باحتياجات الشعوب الأصلية وحقوقها، على النحو الذي دعا إليه الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. ويساورني القلق إزاء استمرار تدني مستوى عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الشعوب الأصلية إلى أقل مستوى مقارنة بغيرها من المجموعات. وفي السنوات الأربع الماضية، لم يدعم سوى 23 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الحكومات في صياغة سياسات أو برامج لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تواجه الشعوب الأصلية. ولم يستثمر سوى 15 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الشعوب الأصلية في وضع أدوات البرمجة الحالية الخاصة بها. ولدى ما مجموعه 39 في المائة من الأفرقة إطار تعاون أو وثيقة معادلة تتضمن إعمال حقوق الشعوب الأصلية كجزء من تنفيذ خطة عام 2030.

149 - ويساورني القلق إزاء انخفاض عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تنشئ أو تعزز آليات تشاورية للتحاور بشأن عمليات التنمية الوطنية (57 في المائة في عام 2022، مما يمثل انخفاضا من نسبة 68 في المائة في عام 2021) فضلا عن إنشاء مجالس استشارية للشعوب الأصلية (9 في المائة في عام 2022، مما يمثل انخفاضا من نسبة 12 في المائة في عام 2021). وإنني أعوّل على جميع الكيانات لعكس هذا الاتجاه. وقد أصدرتُ توجيهاتي إلى رؤساء الكيانات بتعزيز تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة لكفالة اتباع نهج متسق إزاء تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك في مجال تعزيز الآليات والمنابر التشاورية، من أجل إعمال حقوق هذه الشعوب إعمالا كاملا.

150 - وأخيرا، عززت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عرضنا الجماعي للأشخاص المتنقلين. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، وتمشيا مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، قدمت نسبة 75 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعم للحكومات في صياغة سياسات لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي يواجهها المهاجرون، وقدمت نسبة 63 في المائة من الأفرقة الدعم لصياغة سياسات تلبي احتياجات اللاجئين وملتمسي اللجوء، وبدرجة أقل قدمت نسبة 37 في المائة من الأفرقة الدعم لصياغة سياسات تلبي احتياجات الأشخاص المشردين داخليا. ولدى وضع أدوات البرمجة الحالية، استشارت نسبة 21 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية المهاجرين، واستشارت نسبة 15 في المائة اللاجئين وملتمسي اللجوء، واستشارت نسبة 8 في المائة المشردين داخليا.

151 - وتمثل معالجة الأعداد القياسية للمشردين داخليا أولوية ملحة، مع وضع التنمية في محور الجهود في الوقت الذي نتناول فيه الأسباب الجذرية للتشرد. وعينت مستشاري الخاص المعني بحلول التشرد الداخلي للنهوض ببرنامج عملي بشأن التشرد الداخلي. وأتوقع أن يسرّع برنامج العمل هذا جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول للتشرد، وتحسين منع ظهور أزمات تشرد في المستقبل، وضمان حماية ومساعدة أكثر فعالية. وتعمل الأفرقة القطرية بالفعل على إيجاد حلول تقودها الحكومات وتدعمها جهود التنمية بهدف وضع ما لا يقل عن 10 ملايين من المشردين داخليا على "مسارات إيجاد الحلول" واستحداث نهج جديدة للتصدي لهذا التحدي

الملح. وقد بدأت حكومات عدة بالفعل بتفعيل هذه المسارات أو بلغت المراحل النهائية من هذه العملية. وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم خطة العمل هذه من خلال تكثيف الجهود، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات للحلول ونشرها وتنظيم حوارات وطنية مع المشردين داخليا والمجتمع المدني والمجتمع الدولي للمساعدة في صياغة حلول للتشرد الداخلي بما يتماشى مع رغبات المشردين داخليا وحقوقهم.

باء - تكييف الدعم لسياق كل بلد

1 - سد الثغرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية

152 - تتحمل البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة أقل قدر من المسؤولية عن العديد من الأزمات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ. غير أنها عادة ما تدفع أعلى تكلفة. ودعا الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى إيلاء الاهتمام للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا الاستعراض أيضا إلى تعزيز الشراكة والدعم في أفريقيا.

153 - ويشجعني ما رأيته مؤخرا من زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (انظر الشكل 20)[21]. وبلغت حصة إجمالي الإنفاق على الأنشطة التنفيذية لأقل البلدان نموا 50,5 في المائة في عام 2022. وبلغت الموارد المخصصة للبلدان النامية غير الساحلية مستوى مماثلا من حيث نصيب الفرد. وشهد الإنفاق على الأنشطة التشغيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية أكبر معدل نمو مقارنة بأي مجموعة من البلدان. وكشف استقصاء البلدان المساهمة أن أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية هي المجموعات القطرية الثلاث التي تحظى بأكبر قدر من الأولوية عند اتخاذ قرارات التمويل (انظر الشكل 15).

الشكل 20

الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، حسب مجموعات البلدان

مجموعة البلدان	*عدد البلدان*	*مجموع النفقات لعام 2021 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*متوسط النفقات في كل بلد (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النفقات كنسبة من المجموع (النسبة المئوية)*	*النفقات على مدى خمس سنوات*	*نصيب الفرد من النفقات (بدولارات الولايات المتحدة)*
أقل البلدان نمواً	46	17 628	383	50,5	66+	16,03
الدول الجزرية الصغيرة النامية	55	1 313	24	3,8	121+	18,24
البلدان النامية غير الساحلية	32	9 157	286	26,3	43+	16,62
أفريقيا	54	15 038	278	43,1	39+	10,80
البلدان المتوسطة الدخل	109	18 128	166	52,0	51+	3,12
جميع البلدان المضيفة	162	34 338	212	100	57+	5,22

المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(21) ترد قائمة البلدان في إطار كل فئة في الموقع الشبكي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تظهر البلدان في فئة واحدة أو أكثر. انظر https://www.un.org/ohrlls.

الشكل 21

المجموعات القطرية التي توليها البلدان المساهِمة الأولويةَ أكثر من غيرها عند اتخاذ قرارات التمويل

(اختار المجيبون على الاستقصاء مجموعة واحدة أو مجموعتين من البلدان)

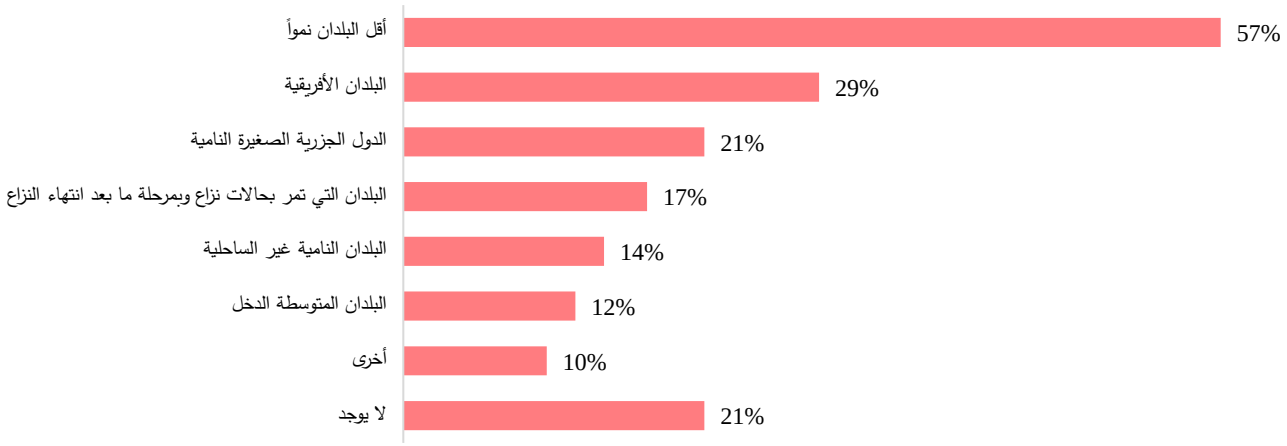

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المساهمة لعام 2022.

154 - وتقدم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة عموما تقارير إيجابية عن التقدم المحرز من خلال إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية. ووافقت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية على أن كيانات منظومة الأمم المتحدة تعمل بشكل أكثر تعاونية مقارنة بعملها قبل الإصلاحات، وتوصلت إلى الاستنتاج نفسه نسبة 82 في المائة من البلدان الأفريقية ونسبة 79 في المائة من كل من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

155 - ويسرني أن أسلط الضوء على التحسينات المستمرة في مواءمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع احتياجات وأولويات البلدان التي تمر بأوضاع خاصة (انظر الشكل 22). ويرى جميع البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية أن أنشطة المنظومة الإنمائية متوائمة بشدة مع احتياجاتها وأولوياتها؛ وترى الأمر نفسه نسبة 95 في المائة من البلدان الأفريقية ونسبة 94 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأمر نفسه (انظر الشكل 22)[22].

(22) أجاب ما مجموعه 30 بلدا من أقل البلدان نموا و 26 بلدا من البلدان النامية غير الساحلية و 22 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية و 39 بلدا أفريقيا على الاستبيان الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المضيفة.

الشكل 22

مواءمة الأنشطة مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية

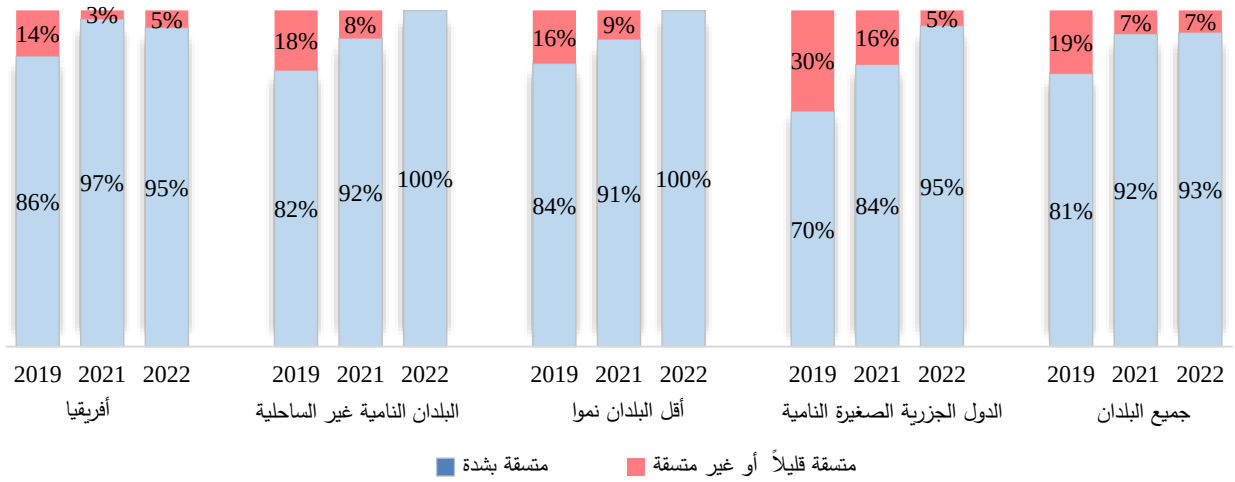

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المضيفة لعام 2022.

156 - ويتم تحقيق هذه المواءمة من خلال عدة آليات. وتشكل أطر التعاون الفعال إحدى الآليات الرئيسية. وعلى غرار ما شهده عام 2021، أفاد أكثر من 95 في المائة من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية أن أطر التعاون تمكّن الحكومات من كفالة أن تعالج أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأولويات الوطنية بفعالية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أيضا تشكيل فريق قطري مناسب لضمان الاتساق مع الأولويات الوطنية. واعتبرت جميع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية التي شملها الاستقصاء أن تشكيلة الأمم المتحدة مصممة بشكل مناسب لتلبية احتياجاتها وتحدياتها المحددة في عام 2022، مما يمثل ارتفاعا من نسبتي 92 و 89 في المائة المسجلتين في العام السابق. وقد شاطرتها هذا الرأي نسبة 79 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يشكل ارتفاعا من نسبة 61 في المائة في العام السابق.

157 - وسلطت البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة الضوء على أنها تلقت دعما بشأن العديد من أهداف التنمية المستدامة. وحددت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية الصحة والرفاه (الهدف 3) والتعليم (الهدف 4) وتغير المناخ (الهدف 13) باعتبارها من بين المجالات الخمسة الأولى التي تلقت فيها دعم الأمم المتحدة في السنوات الخمس الماضية. وكانت المجالات الرئيسية المتبقية التي تم تلقي الدعم بشأنها هي القضاء على الفقر (الهدف 1؛ أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية)، والأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع (الهدف 2؛ أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5؛ البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية).

158 - وعندما طلب إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تقييم مدى كفاية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لها، أجابت عموما بالإيجاب (انظر الشكل 23). ووافق جميع البلدان تقريبا (100 في المائة من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، و 90 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة

النامية) على أن الدعم المقدم بشـــأن القدرات الإحصـــائية وجمع البيانات وتحليلها وإدارتها كان كافيا. ورأت نسـب عالية (97 في المائة من أقل البلدان نموا، و 96 في المائة من البلدان النامية غير السـاحلية، و 95 في المائة من البلدان الأفريقية، و 90 في المائة من الدول الجزرية الصـغيرة النامية) أن الدعم التقني المقدم على نحو يتمشـــى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية كان كافيا. وبالمثل، فإن جميع البلدان تقريبا (95 في المائة من الدول الجزرية الصـــغيرة النامية، و 93 في المائة من أقل البلدان نموا، و 92 في المائة من البلدان النامية غير السـاحلية والبلدان الأفريقية) اعتبرت أن الدعم المقدم بشـأن إسـداء مشـورةٍ في مجال السـياسـات قائمةٍ على الأدلة كان كافيا. وكانت النتائج الإيجابية في صـفوف الدول الجزرية الصـغيرة النامية موضع ترحيب خاص لأنها تثبت أن تدابير تصحيح المسار تؤتي ثمارها بعد أن أعربتُ عن القلق في هذا الصدد في تقريري الأخير (A/77/69-E/2022/47).

الشكل 23

مدى موافقة مجموعات البلدان على أن الأمم المتحدة توفر ما يكفي من المشورة والدعم (بحسب الفئة)

الفئة	*البلدان المتوسطة الدخل*	*أقل البلدان نموا*	*البلدان النامية غير الساحلية*	*الدول الجزرية الصغيرة النامية*	*أفريقيا*
مشورة في مجال السياسات قائمة على الأدلة ومصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية	97%	93%	92%	95%	92%
مشورة متكاملة مشتركة في مجال السياسات ومصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية	93%	86%	85%	95%	83%
دعم فني يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية	96%	97%	96%	90%	95%
دعم تمويل أهداف التنمية المستدامة	91%	87%	88%	80%	89%
دعم أطر التمويل الوطني المتكاملة	84%	88%	83%	71%	88%
دعم تسخير الشراكات لدعم الأولويات الإنمائية الوطنية	95%	90%	92%	86%	89%
دعم القدرات الإحصائية وجمع البيانات وتحليلها وإدارتها	99%	100%	100%	90%	100%

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المضيفة لعام 2022.

159 - وهناك عدم تجانس في مستويات الرضا بين المجموعات. ففي حين وافقت نسبة 95 في المائة من الدول الجزرية الصـــغيرة النامية على أنها تتلقى دعما كافيا بشـــأن المشـــورة المتكاملة المشـــتركة في مجال السـياسـات، فإن نسـبة 86 في المائة فقط من أقل البلدان نموا ونسـبة 85 في المائة من البلدان النامية غير السـاحلية ونسـبة 83 في المائة من البلدان الأفريقية تشـاطرها الرأي نفسـه. ووافقت نسـبة 71 في المائة من الدول الجزرية الصـغيرة النامية، ونسبة 83 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية، ونسبة 88 في المائة من أقل البلدان نموا، ونسبة 88 في المائة من البلدان الأفريقية على أنها تتلقى دعما كافيا من الأمم المتحدة لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، وهي نســـب مماثلة لما سُـــجّل في إطار جميع البلدان (83 في المائة). ويشـــير ذلك أيضـــا إلى أن هناك مجالا لزيادة عرض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشـــأن تمويل التنمية المستدامة، على النحو الذي نوقش بمزيد من التفصيل في الفرع ثالثا - ألف أعلاه.

160 - ويتضـــمن برنامج عمل الدوحة لصـــالح أقل البلدان نموا، الذي يغطي العقد 2022-2031، دعوة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم تنفيذه بنشـــاط. ويجري إعداد خريطة طريق لمنظومة الأمم

المتحدة الإنمائية لتنفيذ برنامج عمل الدوحة. وسيكفل ذلك اتخاذ إجراءات متسقة ومنسقة، يدعمها الرصد والتنفيذ الفعالان. وسيعتمد التنفيذ على ما تنطوي عليه المنظومة من آليات وأصول فعالة، مثل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. ويواصل مصرف التكنولوجيا تقديم مساهمات قيمة لتعزيز القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار باتجاه تحقيق التحول الهيكلي. وفي عام 2022، استحدث مصرف التكنولوجيا نموذجا تجريبيا جديدا لتصميم مشاريع نقل التكنولوجيا التي سيطبقها في عام 2023 على مبادرات متعلقة بالرعاية الصحية والإسكان المستدام والمنظومات الغذائية والرقمنة في غامبيا وملاوي وموزمبيق والنيجر.

161 - وواصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم الدعم للبلدان التي سيُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان التي سيُرفع اسمها في عام 2023 (بوتان) وعام 2024 (أنغولا وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي). ويجمع مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا بين الخدمات القطرية والمتكاملة في مجالَي الاستشارة وبناء القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتواصل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البدان نموا أيضا تقديم الدعم للبلدان التي ترفع أسماؤها من القائمة.

162 - وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، من المشجع أن الإنفاق السنوي على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها 32 بلدا قد زاد بنسبة 43 في المائة بين عامي 2016 و 2021، متجاوزا 9 بلايين دولار. وسيجري مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي سيعقد في عام 2024 استعراضا شاملا لتنفيذ البرنامج وصياغة مسار عمل للسنوات المقبلة. وسيشارك المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية لهذا الحدث.

163 - وكان تعميم إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) والمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية أولوية واضحة أخرى في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ومن المشجع أن إنفاق الأمم المتحدة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تضاعف تقريبا بين عامي 2020 و 2021 ليصل في المتوسط إلى 33 مليون دولار لكل بلد. وحظي الدعم الإنمائي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن كوفيد-19 بالتقدير[23]. وسيكون المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيُعقد في عام 2024 فرصة جيدة لتقييم التقدم المحرز وتعديل المسار حسب الحاجة.

164 - وقد تعرضت البلدان الأفريقية لمجموعة من الصدمات، بما في ذلك ضعف الطلب الخارجي، والزيادات في التضخم العالمي وارتفاع تكاليف الاقتراض، فضلا عن الآثار المناخية السيئة، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وغيرها من الأزمات المرتبطة بالحرب في أوكرانيا. وهذا يجعل عملنا المشترك مع الاتحاد الأفريقي الذي يتم تنظيمه ضمن إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030، مناسب التوقيت وضروريا بشكل أكبر. وبلغ إنفاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا 15,5 بليون دولار في عام 2021، أي أنه يتجاوز إنفاقها في أي منطقة أخرى، وهو

(23) رأت نسبة 95 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية أن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتصدي لكوفيد-19 كان مناسب التوقيت ورأت نسبة 89 في المائة من هذه البلدان أن الدعم كان شاملا، وهما نسبتان مماثلتان لما سُجّل في إطار جميع البلدان المضيفة (95 و 91 في المائة).

ما يمثل أكثر من 44 في المائة من إجمالي النفقات على المستوى القطري. وعززت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا (التي نوقشت بمزيد من التفصيل أعلاه) وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للبلدان الأفريقية، ولا سيما في مجال الطاقة، التي تشكل محركا رئيسيا للانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي في أفريقيا.

165 – واستشرافا للمستقبل، تتقاسم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة العديد من أهداف التنمية المستدامة الخمسة التي لديها الأولوية العليا لتلقي دعم الأمم المتحدة في السنوات الخمس المقبلة. وحددت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية القضاء على الفقر (الهدف 1) والأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع (الهدف 2) والصحة والرفاه (الهدف 3) وتغير المناخ (الهدف 13) والتعليم (الهدف 4) باعتبارها أهدافا ذات أولوية قصوى. كما حددت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي المستدام (الهدف 8)، في حين أضافت الدول الجزرية الصغيرة النامية الصرف الصحي والنظافة الصحية (الهدف 6). وحددت البلدان الأفريقية أيضا الشراكات (الهدف 17) كهدف ذي أولوية قصوى.

2 – دعم البلدان المتوسطة الدخل للاستثمار في التحولات اللازمة لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

166 – يعيش في البلدان المتوسطة الدخل ثلثا سكان العالم تقريبا، بما في ذلك نحو 62 في المائة من فقراء العالم. ويواجه العديد من هذه البلدان مواطن الضعف نفسها التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك بسبب الديون الخارجية، وتقلب أسعار الصرف وتدفقات رأس المال، والاعتماد المفرط على السلع الأساسية، وضعف نظم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والآثار الضارة لمخاطر الكوارث وتغير المناخ. غير أن تلك التحديات غالبا ما يُنظر إليها على أنها أقل إلحاحا من التحديات التي تواجهها البلدان الأشد فقرا.

167 – وتواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم الدعم المحدد الهدف إلى البلدان المتوسطة الدخل بالنظر إلى احتياجاتها الإنمائية المتفاوتة، على نحو ما طلبه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وصنّفت البلدان المتوسطة الدخل مدى كفاية هذا الدعم بأنها ذات درجة عالية (انظر الشكل 23 أعلاه). وكان هذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق بإسداء مشورة في مجال السياسات قائمة على الأدلة ومصممة خصيصا لتلبية احتياجاتها وأولوياتها (97 في المائة) وتسخير الشراكات لدعم أولويات التنمية الوطنية (95 في المائة). وعلى غرار مجموعات البلدان الأخرى، هناك مجال لتحسين الدعم المقدم لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، مع موافقة نسبة 84 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل على أن الدعم المقدم في هذا المجال كاف[24].

168 – واختارت البلدان المتوسطة الدخل الصحة والرفاه (الهدف 3)، ومكافحة تغير المناخ (الهدف 13)، والقضاء على الفقر (الهدف 1)، والتعليم (الهدف 4)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5) كمجالات اتسمت فيها مساهمة الأمم المتحدة بأكبر قدر من الأهمية في العامين الماضيين. وأعطت الأولوية لأربعة من هذه الأهداف (الأهداف 3 و 4 و1 و 13) وكذلك للهدف المتعلق بالعمالة المنتجة والنمو الاقتصادي المستدام

(24) في المجموع، أجاب ما عدده 75 بلدا من البلدان المتوسطة الدخل على استبيان إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المضيفة.

(الهدف 8) باعتبارها المجالات الخمسة الأولى التي ستحتاج فيها البلدان المتوسطة الدخل إلى مساعدة الأمم المتحدة على مدى العامين المقبلين.

169 - بيد أنه لإعادة تنشيط إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان وضع مقاييس جديدة للتقدم تتجاوز إجمالي الناتج المحلي. وهذه إحدى الأولويات التي أتوخى تحقيقها في إطار السعي نحو اكتساب فهم كامل لمواطن ضعف البلدان واحتياجاتها. كما أنني أتطلع إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، المتوقع إطلاقه في حزيران/يونيه 2023.

170 - ويجري استكمال عملية مسح تتضمن استعراضا مفصلا للدعم المتاح للبلدان المتوسطة الدخل، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 215/76. وتتضمن العملية معلومات من أحدث استقصاءات الاستعراض الشامل للسياسات الذي تجريه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كل أربع سنوات، ومعلومات عن الدعم المالي المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للبلدان المضيفة، وغير ذلك من المصادر الكمية والنوعية. وستدرج النتائج في تقريري عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وأنا واثق من أن هذه العملية ستساعدنا على زيادة تعزيز الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل استنادا إلى تحدياتها المحددة واحتياجاتها المتنوعة.

خامسا - مواصلة تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والرقابة عليها

ألف - الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ المبني على الأدلة

171 - لقد قلنا ذلك منذ اليوم الأول إن الاختبار الحقيقي لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو ما إذا كانت قادرة على تحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع. ولذلك فإن الإبلاغ الجماعي والشفاف عن النتائج على نطاق المنظومة على الصعد القطري والإقليمي والعالمي أمر أساسي. ونحن نعزز الإبلاغ عاما بعد عام. ويقدَّم إلى الدول الأعضاء، عملا بالقرار 279/72، التقريرُ السنوي عن النتائج المحققة على نطاق المنظومة والدعم المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر E/2023/62). وقد وضع إطار نتائج نظام المنسقين المقيمين المطلوب في القرار 4/76 في صيغته النهائية بالتشاور مع الدول الأعضاء، ونُشرت المجموعة الأولى من النتائج في تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد تقارير النتائج الإقليمية السنوية من خلال منابر التعاون الإقليمية وتقدم في المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة[25].

172 - وأعدت جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقارير النتائج القطرية السنوية التي تغطي عام 2022، بما يتماشى مع الالتزام رقم 4 المتعلق باتفاق التمويل. وأظهرت التعليقات الواردة من الحكومات ارتياحها لنوعية التقارير. وأشار أكثر من 79 في المائة من الحكومات التي ردت على الاستقصاء إلى أن التقارير السنوية تتضمن بيانات مالية كافية، مما يشكل ارتفاعا مقابل نسبة 58 في المائة العام السابق.

(25) عقدت المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة في عام 2023 في إفريقيا (28 شباط/فبراير - 2 آذار/مارس)؛ والمنطقة العربية (14-16 آذار/مارس)؛ ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (27-30 آذار/مارس)؛ وأوروبا (29-30 آذار/مارس)؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (25-28 نيسان/أبريل).

173 - وأُحرز تقدم أيضا في النهوض بمعايير مشتركة للإبلاغ المالي على نطاق المنظومة. وفي عام 2022، قدمت جميع كيانات الأمم المتحدة بيانات مالية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مما يضمن إمكانية المقارنة الدقيقة بين البيانات على نطاق المنظومة ومن ثم إتاحة هذه البيانات للعموم على الموقع الشبكي للمجلس (https://unsceb.org/financial-statistics). وأبلغ ما مجموعه 36 كيانا من أصل 46 كيانا تابعا للأمم المتحدة عن نفقاته البرنامجية المرصودة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2022 مقارنة بما عدده 24 كيانا في عام 2021[26]. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من الكيانات لا تقوم بعد بنشر وثائق المشاريع وقوائم المشاريع (15 من أصل 28 و 11 من أصل 29 على التوالي). ويجب معالجة هذا الأمر على وجه السرعة حتى يكون لدى الدول الأعضاء صورة واضحة عن الدعم الذي تقدمه المنظومة ككل لتسريع العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

174 - وأفادت نسبة 61 في المائة (17 من أصل 28) من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي شملها الاستقصاء أنها تنشر بيانات مالية تفي بمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة أو ما يعادلها، مما يشكل ارتفاعا من خط الأساس المحدد في اتفاق التمويل البالغ 36 في المائة في عام 2017. وخلال العام الماضي، بدأت الأمانة العامة في ضمان قدرة إداراتها على تعزيز جودة تقاريرها واستيفاء هذا المعيار. ويجب أن نسرع بتحقيق هذا التحول، وأتوقع أن تقوم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى برصد التقدم لتتأكد من أن الأمانة العامة ستحقق هذا الهدف بحلول عام 2024.

175 - وعلى المستوى العالمي، فإن الإطار الجديد لمؤشرات نواتج أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يتيح لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قياس مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستنادا إلى المنهجية المشتركة التي تم تطويرها خلال التصدي لكوفيد-19، يعتمد الإطار على مؤشرات حالية مستمدة من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مما يقلل من تكاليف المعاملات لكيانات المجموعة ويبني صورة على مستوى المنظومة لمساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد نشرت النتائج الأولى وهي تعرض مساهمات 19 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية كانت من أوائل الأفرقة المعتمِدة للإطار.

باء - وضع التقييم الجاري على نطاق المنظومة على أساس متين

176 - لقد تم إنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وكان هذا التزاما قطعتُه في تقريري السابق عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/77/69-E/2022/47)، والذي كررت فيه تأكيد ولاية هذا المكتب واقترحت هيكلا بسيطا، يرأسه مدير برتبة مد-2، يدعمه فريق صغير يقدم تقاريره إلي مباشرة. وتم تعيين مدير بالنيابة من خلال وظيفة شاغرة مؤقتة إلى أن يتم تعيين مدير ليشغل وظيفة محددة المدة. وأُعلن عن الوظيفة في كانون الأول/ديسمبر 2022 وعملية التوظيف باتت على وشك الانتهاء.

(26) يشمل العدد الإجمالي لكيانات الأمم المتحدة المدرجة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لأغراض الإبلاغ المالي كيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويختلف عن مجموع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

177 - ويتمتع هذا المكتب بصلاحية إطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة على التقارير. وقد أعربت الدول الأعضاء عن تأييدها لمقترحي الوارد في القرار 279/72 وكررت الإعراب عن تأييدها في قرارات لاحقة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وعملا بقرار الجمعية العامة 217/35، التمستُ موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تمديد وظيفة مدير مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة برتبة مد-2 لمدة سنة واحدة، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، باستخدام موارد خارجة عن الميزانية، وحصلت على موافقتها.

178 - ولتمويل المكتب من الموارد الخارجة عن الميزانية، أنشأتُ صندوقا استئمانيا لتلقي مساهمات خارجة عن الميزانية لدعم أنشطة المكتب، وخاطب رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جميع الدول الأعضاء يدعوها إلى تقديم مساهمات. وفي مرحلة صياغة التقرير، كانت اثنتان من الدول الأعضاء قد قدمتا موارد. ويقتصر استخدام الأموال الواردة على تغطية تكاليف تعيين المدير لمدة سنة واحدة ونفقات الحيز المكتبي، مما حدّ من قدرة المكتب على أداء مهامه. ولذلك، أرحب بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر مذكرة اللجنة AC/2193) بأن يموَّل المكتب من الميزانية العادية. وأعتزم تقديم طلب لتمويل المكتب في مقترح الميزانية العادية المقبلة بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 2,5 مليون دولار سنويا. وأرى أن الحصول على تمويل ثابت من خلال الموارد العادية لمكتب التقييم على نطاق المنظومة أمر بالغ الأهمية لدعم التعلُّم والشفافية والمساءلة والتحسين في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

179 - وقد أحرز مكتب التقييم على نطاق المنظومة، حتى في مرحلة إنشائه، تقدما هاما وأساسيا في الوفاء بولايته المتمثلة في تعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة والتعلم الجماعي فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أكمل المكتب بالفعل تقييمات على نطاق المنظومة للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة (تناقش في الفرع خامسا - باء أدناه) وللتصدي لجائحة كوفيد-19.

180 - وقُدمت في إطار تقييم استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي لكوفيد-19 عدة توصيات تطلعيه لتعزيز جوانب الإصلاح، بما في ذلك زيادة دمج إجراءات الإصلاح في الخطط الاستراتيجية للكيانات[27]. وقد استُكمل رد الإدارة وهو متاح للعموم. وقد شرعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في اتخاذ إجراءات تتماشى مع التوصيات، بما في ذلك استعراض إطار الإدارة والمساءلة وتوزيع القائمة المرجعية للإصلاحات على مجالس إدارة المجموعة ومتابعتها.

181 - وأنجز مكتب التقييم على نطاق المنظومة حتى الآن نصف عملية تقييم مبادرة تسليط الضوء. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على توصية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيطلق المكتب أيضا تقييما على نطاق المنظومة للدرجة التي تتبع فيها البرامج القطرية من إطار التعاون ولمدى تواؤمها مع هذا الإطار. وإنني أتطلع إلى هذا التقييم، الذي من المتوقع أن يوفر نظرة متعمقة قيّمة للغاية في البرمجة على الصعيد القطري وفرصا لزيادة تعزيز مواءمة عرض المنظومة الإنمائية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها.

182 - ويتسم تصميم مكتب التقييم على نطاق المنظومة بسمتين بالغتي الأهمية هما استقلاليته وشفافيته. وتنشر جميع التقييمات على نطاق المنظومة على شبكة الإنترنت وهي متاحة للعموم. ويطبق المكتب أيضا

(27) متاحة على العنوان الشبكي: https://unsdg.un.org/resources/system-wide-evaluation-unds-socio-economic-response-covid-19-final-report.

قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لكفالة الحياد في تصـــميم تقييماته وفي الاضـــطلاع بها. وأنا واثق من أن هذا المكتب ســـيســـتمر في تطوير قدرته على تقديم أدلة تقييمية لا تقدر بثمن على نطاق المنظومة بشأن مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ خطة عام 2030.

183 - وعلى نطاق أوسع، أحرز مزيد من التقدم في التحول نحو ثقافة التقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة حيثما أمكن ذلك. وتظهر الأدلة المستمدة من استقصاءات عام 2022 أن 19 من الكيانات المستجيبة (66 في المائة) قد أنجزت تقييما مشتركا واحدا على الأقل مع كيان آخر تابع للأمم المتحدة في عام 2022، مما يمثل ارتفاعا من نسبة 59 في المائة في عام 2021. ولا يزال هذا المستوى أقل من الهدف المحدد في اتفاق التمويل والبالغ 75 في المائة. وفي التعليقات على الاستقصاء، سلطت الكيانات الضوء على العقبات التي تعرقل إجراء هذه التقييمات والمتمثلة في القدرات والميزانيات، والاختلافات في الولايات، ومتطلبات المساءلة أمام مجالس الإدارة، وآليات ضمان الجودة. وأتوقع أن تنمو التقييمات المشتركة جنبا إلى جنب مع الزيادات في البرمجة المشتركة وصناديق التمويل الجماعي كما حدث في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.

184 - ومع إنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة، طلبتُ إلى المدير بالنيابة وضع الصيغة النهائية لسياسة التقييم على نطاق المنظومة بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكاتب التقييم على نطاق المنظومة. وأتوقع أن يتم الانتهاء من السياسة قريبا.

185 - وأكدت التعليقات الواردة من الكيانات أن الشـبكات على نطاق المنظومة، مثل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، توفر حافزا قويا لإجراء المزيد من التقييمات المشتركة ووضع معايير أفضل للاستقلالية. وأشـــار معظم الكيانات (23 من أصـــل 29) إلى أن وحدة التقييم التابعة لها تفي بمعايير المجموعة للاستقلالية، مقارنة بما عدده 22 كيانا في العام السابق. ويكفل نصف الكيانات أن تتضمن جميع التقييمات ردا إداريا. ويتيح ما يقرب من ثلثي الكيانات (18 من أصل 28) الآن جميع التقييمات للعموم.

سادسا - اتفاق التمويل: الأعمال غير المنجزة

186 - يستند اتفاق التمويل إلى فرضية أن التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به، عندما يقترن بتعزيز الشفافية والمساءلة، يمكّن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من العمل على نحو أكثر تعاونية وفعالية وكفاءة. وقد أحرزت الدول الأعضـــاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما هاما في الوفاء بالاتفاق. ومع ذلك، هناك العديد من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها (الشـكل 24). وبعد أربع ســنوات من اعتماد اتفاق التمويل، ومع انتهاء آجال بعض الأهداف الآن، من المهم اســتعراض الكيفية التي يحفز بها الاتفاق الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على قطع التزامات نحو تحقيق نتائج أفضل للبلدان، وما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة تسريع وتيرة التقدم المحرز في هذا الصدد.

الشكل 24

التقدم المحرز في التزامات اتفاق التمويل

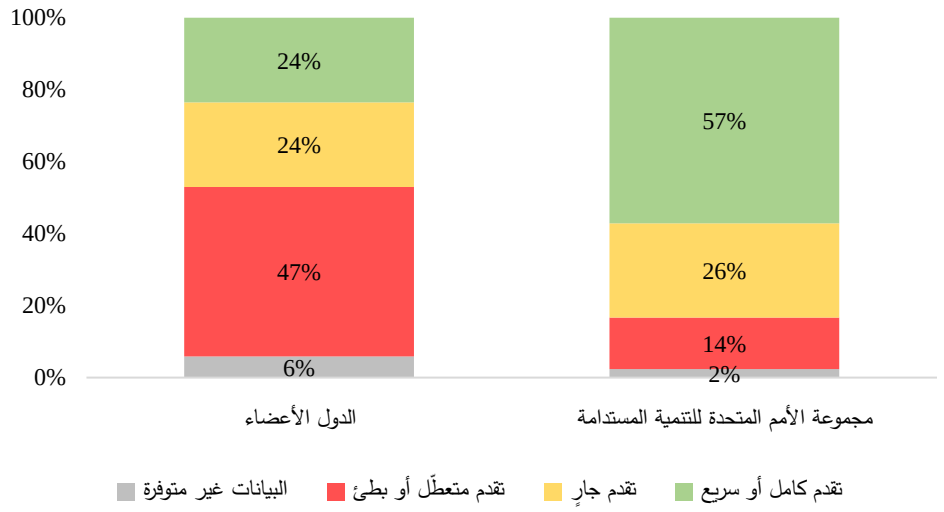

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

ألف - التقدم المحرز من جانب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

187 - لقد حققت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة نسبة 57 في المائة من أهداف اتفاق التمويل، أو تشهد تقدما سريعا نحو تحقيقها. وتحرز المجموعة تقدما نحو تحقيق نسبة أخرى من الأهداف تبلغ 26 في المائة. أما النسبة المتبقية من الأهداف والبالغ قدرها 14 في المائة، فقد توقف إحراز تقدم بشأنها أو لا تشهد تقدما كافيا.

188 - ومكنت قيادة والتزامات الكيانات والأفرقة القطرية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من إحداث تغيير كبير في الإبلاغ على مستوى المنظومة، وربط الموارد بالنتائج من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين شفافية عملياتنا. وأصدرت جميع الأفرقة القطرية تقريرا سنويا عن النتائج القطرية في عام 2022. وتوافق أغلبية كبيرة من حكومات البلدان على حدوث تحسن في تركيز الأفرقة القطرية على النتائج المشتركة وفي تقديم مشورة متكاملة في مجال السياسات. وقد تحققت أهداف في مجال المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة على النحو الذي نوقش أعلاه.

189 - ومع ذلك، يساورني القلق لأن التقدم المحرز بشأن بعض الالتزامات الهامة كان أبطأ أو شهد تعطلا. وأجرى أقل من نصف الأفرقة القطرية (48 في المائة) عملية تقييم لسجل الأداء في مجال التوازن بين الجنسين في السنوات الأربع الماضية. وأبلغت نسبة 42 في المائة فقط من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن رصد نسبة 15 في المائة على الأقل من النفقات المتعلقة بالتنمية للبرامج المشتركة ولدى نسبة 68 في المائة فقط من أفرقة الأمم المتحدة القطرية إطار ميزنة مشترك ومحدث.

باء – التحسينات في المزيج التمويلي من أجل التنمية المستدامة

190 – يشكل التمويل الأساسي عنصرا أساسيا وحاسما في اتفاق التمويل. فهو يتيح للكيانات تحقيق أوجه الكفاءة وتعزيز الأثر من خلال زيادة القدرة على توجيه الأموال إلى حيث تشتد الحاجة إليها. ويمكن للكيانات اتباع نهج مدروس ومتسق بشكل أكبر من خلال الاستثمار في العمل الاستراتيجي الذي لا تؤدي الاحتياجات الفورية إلى انحرافه عن مساره.

191 – وخُصصت حصة أكبر من تمويل التنمية إلى الموارد الأساسية في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وعند إدراج الاشتراكات المقررة، تجاوزت النسبة الأساسية لتمويل التنمية الهدف البالغ 30 في المائة لأول مرة منذ اعتماد اتفاق التمويل (انظر الشكل 25). وهذا تطور مشجع. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى التعجيل بالحصول على التمويل الأساسي من المصادر الطوعية، وقد لا تكون الزيادات في التمويل الأساسي مؤشرا على اتجاه إيجابي أوسع نطاقا. وفي الواقع، كان النمو في التمويل الأساسي يرجع جزئيا إلى زيادة في الميزانية المقررة لمنظمة الصحة العالمية في عام 2021. وقد أظهرت الدول الأعضاء التزامها بتحسين نموذج تمويل منظمة الصحة العالمية بهدف ضمان أن تشكل اشتراكاتها المقررة نسبة 50 في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة للمنظمة في غضون السنوات الثماني المقبلة[28].

192 – ونتج التمويل الأساسي الأكبر حجما المبلغ عنه لعام 2021 أيضا عن التعهدات الجديدة المتعددة السنوات التي قطعتها الحكومات للمساهمة في الميزانيتين الأساسيتين الممولتين من التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف[29]. وتشكل الالتزامات المتعددة السنوات استثمارات قيّمة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إذ إنها تحسّن إمكانية التنبؤ بقاعدة التمويل واستدامة البرامج.

193 – والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن ثلثي البلدان المساهمة بأموال صافية التي شملها الاستقصاء (10 بلدان من أصل 16 بلدا)[30] أشارت إلى أنها لا تعتزم زيادة قيمة أو نسبة تمويلها الأساسي بنهاية عام 2023، إذ سلط المستجيبون الضوء على استمرار المخاوف بشأن محدودية وضوح المعلومات المتوافرة بشأن كيفية إنفاق الموارد الأساسية والنتائج المحققة.

194 – ومن الأهمية بمكان أن نستمر في تسليط الضوء على المساهمات الأساسية بينما نمضي قدما في اتفاق التمويل. وأنا واثق من أن الدول الأعضاء ستواصل الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في الوفاء بهذا الالتزام.

(28) في ميزانية فترة السنتين 2020–2021، شكلت الاشتراكات المقررة نسبة 16 في المائة من الميزانية الإجمالية.

(29) البيانات المقدمة في هذا التقرير مستمدة من قاعدة البيانات المالية ونظام الإبلاغ المالي لمجلس الرؤساء التنفيذيين، الذي يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما يعني أن الإيرادات تقيد عند إبرام الاتفاق، حتى في حالات الاتفاقات المتعددة السنوات. وقد تطبق فرادى الكيانات معيارا مختلفا عند إعداد بياناتها المالية السنوية.

(30) الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المساهمة ماليا.

الشكل 25

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 1

زيادة الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

المؤشر	*خط الأساس*	*الأداء المستهدف*	*آخر قيمة*	*الاتجاه*
الدول الأعضاء 1-1 الحصة الأساسية من التمويل الطوعي للأنشطة المتصلة بالتنمية	% 19,4 (2017)	% 30 (2023)	% 21,4 (2021)	
الدول الأعضاء 1-2 الحصة الأساسية لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية (بما في ذلك الاشتراكات المقررة)	%27,0 (2017)	% 30 (2023)	% 30,7 (2021)	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

ملاحظة: ألوان الاتجاهات: يشير الأحمر إلى تعطّل التقدم أو بطئه؛ ويشير الأصفر إلى أن التقدم جارٍ؛ ويشير الأخضر إلى حدوث تقدم كامل أو سريع.

جيم - الإجراءات اللازمة بشأن التمويل الجماعي

195 - ارتفع إجمالي المساهمات في الصناديق المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالتنمية من 1,5 بليون دولار في عام 2020 إلى 1,6 بليون دولار في عام 2021. وتمثل هذه الصناديق الآن نسبة 12,3 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية وتتجاوز هدف اتفاق التمويل البالغ 10 في المائة للسنة الثانية على التوالي (انظر الشكل 26). وهذه نتيجة جديرة بالملاحظة. فالتمويل الجماعي يجمع بين الوكالات لتقوم بالمزيد.

الشكل 26

أحجام وحصص التمويل غير الأساسي الموجّه من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، 2015-2021

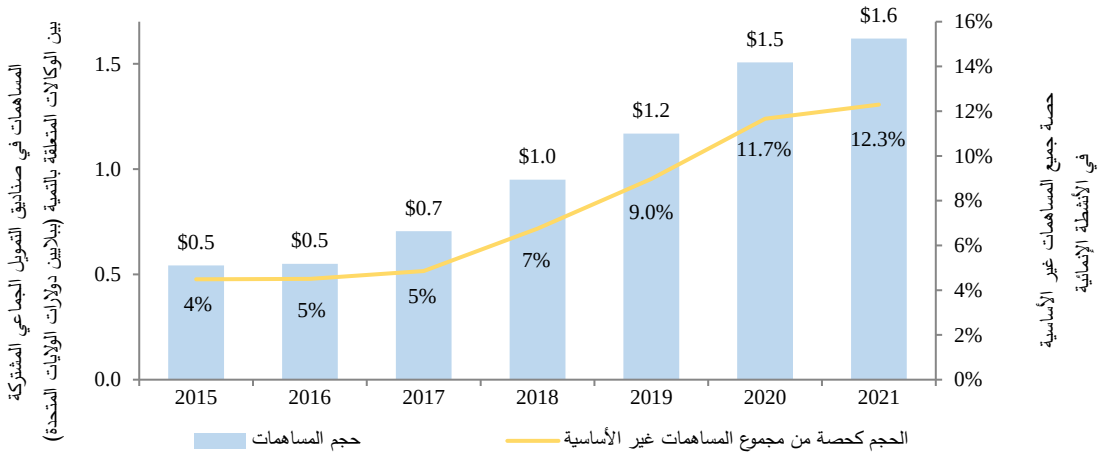

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

196 - ومن منظور جغرافي، ارتفعت المساهمات في الصناديق العالمية والإقليمية إلى 824 مليون دولار في عام 2021. ويمثل ذلك زيادة قدرها 19,3 مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2020. ويقل معدل النمو

عن المعدل المسجل في العام السابق (2019 إلى 2020)، البالغ 72 في المائة. وإجمالا، شكلت الصناديق العالمية والإقليمية 51 في المائة من جميع الموارد المخصصة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2021، مقارنة بنسبة 46 في المائة في عام 2020 (انظر الشكل 27).

الشكل 27

تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية، بحسب النوع، 2021

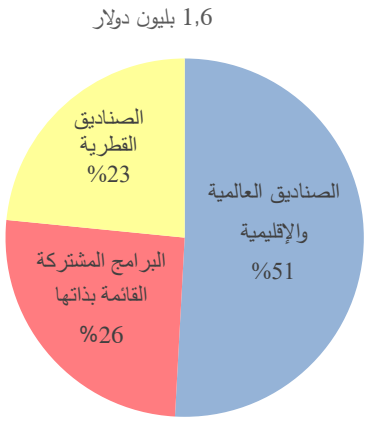

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

197 - وانخفضت المساهمات في صناديق التمويل الجماعي من أجل التنمية على المستوى القطري بنسبة 5 في المائة، من 401 مليون دولار في عام 2020 إلى 379 مليون دولار في عام 2021. ويشكل هذا مصدر قلق لأن هذه الصناديق تمكن الأفرقة القطرية من تقديم دعم سياساتي متكامل في مجالات حيوية لتنمية البلدان، مثل المنظومات الغذائية والحماية الاجتماعية والتعليم والطاقة.

198 - وقد أحرزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما ملحوظا في وضع خاصيات إدارية مشتركة عبر صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات (الالتزام 14 الوارد في اتفاق التمويل). وفي عام 2021، نفذت نسبة 73 في المائة تقريبا من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالتنمية خاصيات مشتركة لإدارة الجودة، مما يشكل ارتفاعا من نسبة 61 في المائة في عام 2020.

199 - وعلى الرغم من النمو الإجمالي في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، فإن بعض أهم صناديقنا العالمية يعاني من نقص التمويل. وألاحظ بقلق خاص أن رسملة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة انخفضت بنسبة 75 في المائة بين عامي 2021 و 2022، فانخفضت من 79 مليون دولار إلى 20 مليون دولار فقط. وهذا الاتجاه، بالإضافة إلى أنه بعيد جدا عن الهدف المحدد في ميثاق التمويل والبالغ 290 مليون دولار سنويا، يعرّض للخطر قوة دفع حيوية باتجاه الإصلاح. كما أن المستوى الحالي للرسملة وطبيعتها يعرّضان للخطر النوايا الاستراتيجية للصندوق.

200 - وعلى الرغم من نقص التمويل، أثبت الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة قيمته من خلال تحفيز ما يقدر بنحو 2,3 بليون دولار منذ إنشائه في عام 2019[31]. وتحدد استراتيجية جديدة للفترة 2023-2026 مركز الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة باعتباره آلية التمويل الرئيسية لاتخاذ إجراءات تحويلية تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، سيخصص الصندوق الآن موارد تحفيزية لدعم سبعة مجالات تحويلية[32] حاسمة الأهمية لتسريع إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيضمن أيضا تحقيق نتائج شاملة تتصل بالشؤون الجنسانية والشباب وعدم ترك أي شخص خلف الركب، وكذلك فيما يتعلق ببيانات أهداف التنمية المستدامة. وتسترشد الاستراتيجية بتقييم مستقل أنجزه مكتب التقييم على نطاق المنظومة. ويقدم التقييم توصيات بشأن الحوكمة والإدارة وتصميم المشاريع. وسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين الوضوح في عرض القيمة والتآزر مع صناديق التمويل الجماعي الأخرى. ورد الإدارة قيد الإعداد.

201 - وانخفضت المساهمات في صندوق بناء السلام، وهو أداة تمويل حيوية أخرى للدعم المتكامل المقدم من الأمم المتحدة للحكومات، بنسبة 12 في المائة، من 195 مليون دولار إلى 171 مليون دولار في عام 2022. وهذا أقل بكثير من الهدف المحدد في اتفاق التمويل البالغ 500 مليون دولار سنويا، كما أنه سبب للقلق نظرا لاحتياجات بناء السلام المتنامية في جميع أنحاء العالم.

الشكل 28

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 2

مضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية المقدمة عن طريق صناديق التمويل الجماعي والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات المتصلة بالتنمية

المؤشر	*خط الأساس*	*الأداء المستهدف*	*آخر قيمة*	*الاتجاه*
الدول الأعضاء 2-1 النسبة المئوية للموارد غير الأساسية الموجهة من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات نحو الأنشطة المتصلة بالتنمية	%5.0 (2017)	%10.0 (2023)	%12.3 (2021)	
الدول الأعضاء 2-2 النسبة المئوية للموارد غير الأساسية الموجهة من خلال الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات نحو الأنشطة المتصلة بالتنمية	%2.6 (2017)	%6.0 (2023)	%5.4 (2021)	
الدول الأعضاء 2-3 الرسملة السنوية للصندوق المشترك من أجل أهداف التنمية المستدامة	43 مليون دولار (2018)	290 مليون دولار (2020)	20 مليون دولار (2021)	
الدول الأعضاء 2-4 المساهمات السنوية المقدمة إلى صندوق بناء السلام	129 مليون دولار (2018)	500 مليون دولار (2020)	171 مليون دولار (2021)	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

ملاحظة: ألوان الاتجاه: يشير الأحمر إلى تعطّل التقدم أو بطئه؛ ويشير الأصفر إلى أن التقدم جارٍ؛ ويشير الأخضر إلى حدوث تقدم كامل أو سريع.

(31) يعبر هذا الرقم عن الفترة حتى 28 شباط/فبراير 2023 ويشمل مبلغ 99,2 مليون دولار من التمويل المشترك الذي تمت تعبئته للبرامج المشتركة، ومبلغ 693 1 مليون دولار تم تحفيزه من خلال حلول التمويل المبتكرة، ومبلغ 484 مليون دولار تم تحفيزه لتوسيع نطاق ما يقدمه الصندوق من خدمات تتصل بالسياسات المتكاملة ومن خلاله تأثيره القابل للإثبات.

(32) هي النظم الغذائية، والعمل المناخي والطاقة، والتحول الرقمي، والعمل اللائق/الحماية الاجتماعية، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، والتشرد الداخلي، وتحويل التعليم.

202 - وانخفض التمويل المواضيعي لفرادى الوكالات، الذي يمكّن من زيادة مواءمة التمويل مع الأهداف الاستراتيجية للكيانات، بنسبة 6 في المائة في عام 2021 مقارنة بالعام السابق، فتراجع إلى 710 ملايين دولار. وتمثل هذه الأموال 5,4 في المائة من مجموع التمويل غير الأساسي الموجّه للأنشطة الإنمائية (انظر الشكل 29). وهذا المستوى أقل من الهدف المحدد في اتفاق التمويل والبالغ 6 في المائة.

الشكل 29

أحجام وحصص التمويل غير الأساسي المتصل بالتنمية والمقدم إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، 2015-2021

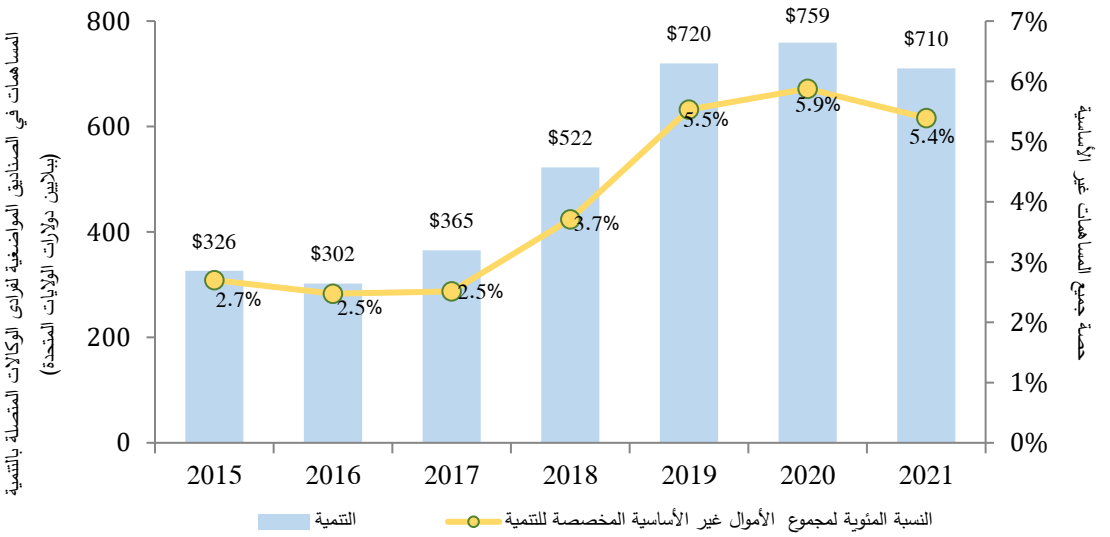

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

203 - هناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن التمويل الجماعي. وشهدت كل من صناديق التمويل الجماعي والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات على المستوى القطري انخفاضا في التمويل. وفي الوقت نفسه، لا يزال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام يعانيان من نقصٍ في التمويل يزداد حدة. ولا بد من عكس مسار هذه الاتجاهات إذا أردنا تحقيق ما يُطمح إليه في اتفاق التمويل.

دال - مصادر التمويل تستلزم التنويع

204 - التزمت الدول الأعضاء بتوسيع نطاق مصادر تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بموجب اتفاق التمويل. غير أن هذا لم يحدث بعد. وفي عام 2021، قدمت أكبر خمس جهات مساهمة في تمويل الأنشطة الإنمائية ما يقرب من نصف إجمالي التمويل الوارد من الحكومات أو 48 في المائة (مقارنة بنسبة 46 في المائة في عام 2017)، وأسهمت الجهات المانحة العشر الأولى بنسبة 65 في المائة من الإجمالي (مقارنة بنسبة 66 في المائة في عام 2017).

205 - ولا يزال التمويل الجماعي الأساسي والمرن يعتمد اعتمادا كبيرا على عدد قليل من الدول الأعضاء. ويقدم أكبر خمسة مساهمين في التمويل الأساسي نسبة 50 في المائة من مجموع التمويل الأساسي الوارد من الحكومات. ولا تزال آليات التمويل الجماعي المرنة تعتمد اعتمادا أكبر على عدد قليل من المساهمين.

وقدم أكبر خمسة مساهمين في صناديق التمويل الإنمائي الجماعي المشتركة بين الوكالات وصناديق التنمية المواضيعية لفرادى الوكالات نسبتي 73 في المائة و 83 في المائة من مجموع المساهمات الحكومية في هذين الصندوقين، على التوالي.

206 - وساهمت ألمانيا بأكثر من 1 بليون دولار في التمويل الأساسي والجماعي مجتمعين وكانت أكبر مساهم في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات. ويوضح الشكل 30 أبرز 15 جهة مقدّمة لهذه الأنواع من الموارد.

الشكل 30

أكبر الجهات الحكومية المقدّمة للموارد الأساسية والجماعية المخصصة لأنشطة التنمية، 2021

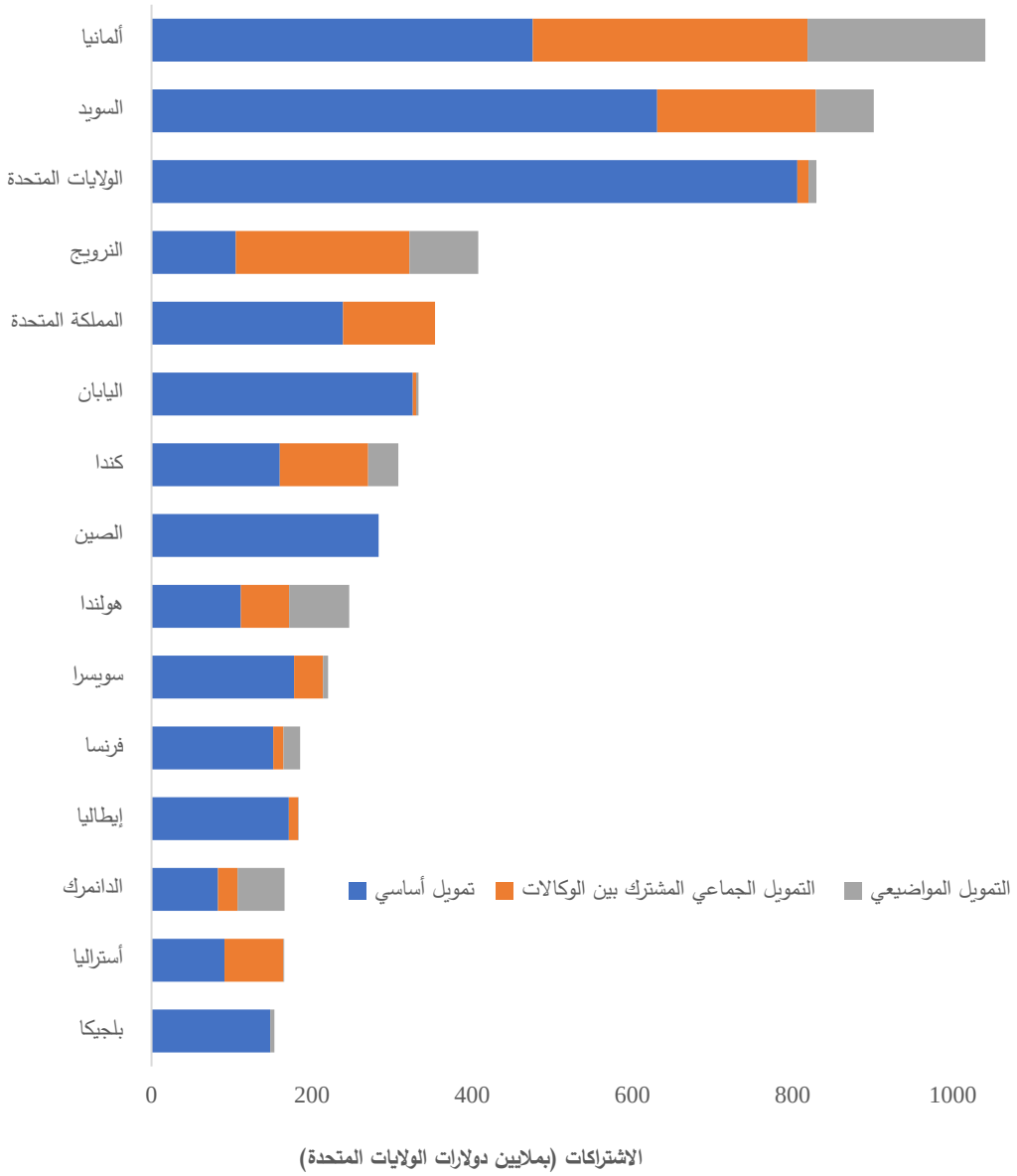

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

207 - ويسرني أن أبلغكم بأن التمويل الوارد من البلدان المضيفة لأنشطة التنمية زاد بنسبة 14 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. ويشمل ذلك زيادة بنسبة 20 في المائة في المساهمات الأساسية. وقد حدثت هذه الزيادات على الرغم من أن العديد من البلدان المضيفة كانت تواجه العبء الأكبر من الآثار الناجمة عن الأزمات المتعددة والمتداخلة.

الشكل 31

تمويل أنشطة التنمية من البلدان المضيفة، 2017-2021

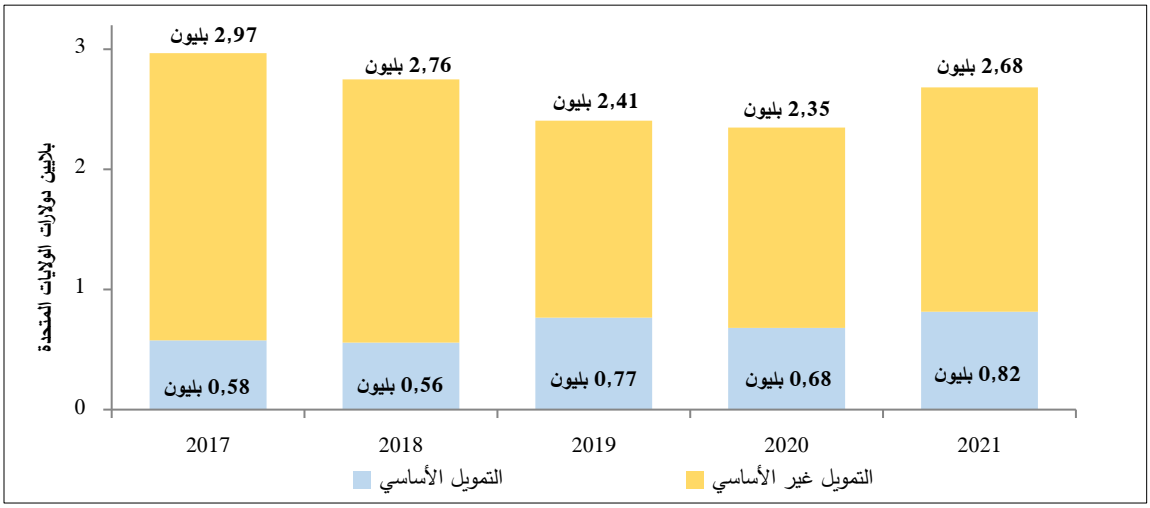

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

208 - وكانت هناك بعض الاتجاهات الإيجابية في التمويل الوارد من مصادر أخرى غير الحكومات في عام 2021. وساهمت الجهات المانحة غير الحكومية بثلث مجموع التمويل الذي ترصده الأمم المتحدة للأنشطة المتصلة بالتنمية. وساعدت زيادة المشاركة مع مؤسسات التمويل الدولية، بما في ذلك بشأن تمويل التعافي من جائحة كوفيد-19، على زيادة التمويل المخصص للتنمية الوارد من هذه القناة إلى 504 ملايين دولار في عام 2021، أي بزيادة قدرها 36 في المائة عن عام 2020. ونما التمويل الوارد من القطاع الخاص بنسبة 32 في المائة ليصل إلى 1,1 بليون دولار، إلى جانب استمرار العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميق عمليات الرقابة والعناية الواجبة.

الشكل 32

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 3

توسيع نطاق مصادر تمويل الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية				
المؤشرات	*خط الأساس*	*الأداء المستهدف*	*آخر قيمة*	*الاتجاه*
الدول الأعضاء 3-1 النسبة المئوية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تبلغ عن زيادة سنوية في عدد المساهمين في الموارد الأساسية الطوعية	67 % (2017)	100 % (2023)	53 % (2021)	
الدول الأعضاء 3-2 عدد الدول الأعضاء المساهمة في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية وفي الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	27 و 59 (2017)	50 و 100 (2021)	38 و 48 (2021)	

توسيع نطاق مصادر تمويل الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية				
المؤشرات	*خط الأساس*	*الأداء المستهدف*	*آخر قيمة*	*الاتجاه*
الدول الأعضاء 3-3 عدد الدول الأعضاء المساهمة في ميزانية نظام المنسقين المقيمين	28 (2019)	100 (2021)	45 (آذار/مارس 2023)	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

ملاحظة: ألوان الاتجاهات: يشير الأحمر إلى تعطّل التقدم أو بطئه؛ ويشير الأصفر إلى أن التقدم جارٍ؛ ويشير الأخضر إلى حدوث تقدم كامل أو سريع.

هاء - استمرار الفجوة في تمويل نظام المنسقين المقيمين يصبح خطرا يهدد ترسيخ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

209 - منذ أن أنشأت الجمعية العامة نموذج التمويل الهجين لنظام المنسقين المقيمين، بذلتُ جهودا كبيرة لضمان التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به بشكل أكبر. وكثّفت دول أعضاء عديدة جهودها في هذا الصدد. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال التمويل الطوعي لنظام المنسقين المقيمين دون مستوى الطموح. وفي عام 2022، قدمت 27 جهة مساهمة 69 مليون دولار في المجموع. وأدى ذلك إلى فجوة تمويلية قدرها 85 مليون دولار (انظر الشكل 33). وكان من الممكن أن تكون الفجوة التمويلية أكبر لو لم يتم الوفاء بالأهداف فيما يتعلق بالضريبة المفروضة بنسبة واحد في المائة وبترتيبات تقاسم التكاليف. فترتيب تقاسم التكاليف الذي وضعته كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يعمل في الواقع بشكل جيد ويحقق الآمال المعلقة عليه. وقد ولدت وفّرت الضريبة المفروضة بنسبة 1 في المائة على التمويل الطوعي المخصص أكثر من 50 مليون دولار في عام 2022 وهي تؤدي دورها، حتى لو ظلت أقل بكثير من المبلغ الذي تم توخيه بداية في عام 2018 والبالغ 80 مليون دولار[33]. وأشيدُ بالمساهمين الذين يقدمون تبرعات للصندوق الاستئماني المحدد الغرض، ولا سيما أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدول الأعضاء الـ 14 التي قدمت مساهمات تتجاوز المقاييس المرجعية لاشتراكاتها المقررة[34].

210 - ومع ذلك، وبعد مرور ما يقرب من عامين على الالتزام الذي تعهدت به الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة 4/76 بشأن استعراض نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، توقفت التبرعات - وفي الواقع، كان التغيير البارز الوحيد هو قيام إحدى الجهات المانحة الرئيسية بخفض حجم تبرعاتها في نظام المنسقين المقيمين، مما أثار المزيد من الأسئلة حول ما إذا كان النموذج الحالي مستداما. وفي هذه المرحلة الزمنية، وفي الوقت الذي يساعد فيه نظام المنسقين المقيمين على تعظيم الفوائد المتأتية من الإصلاحات - تهدد الفجوة المستمرة في التمويل المكاسب التي حققناها وتعرض للخطر قدرتنا على مساعدة البلدان على تسريع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات السبع المقبلة.

211 - وقد وصلنا إلى مرحلة سيؤدي فيها النقص المتواصل في تمويل نظام المنسقين المقيمين إلى إضعاف عملياته التي تتسم بالقوة الآن، مما سيقوض التنسيق المطلوب لوجود منظومة إنمائية أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة؛ ويعرقل قدرتنا على اجتذاب المواهب التي يقتضيها تولي المنسقين المقيمين دور القيادة

(33) طبّقت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء خيار إدارة الوكالات للضريبة. أما آيسلندا والسويد والاتحاد الأوروبي، فطبقت خيار إدارة الجهات المانحة للضريبة الذي يوفر القدرة على التنبؤ، على النحو الذي كان متوخى أصلا عندما استُحدثت الضريبة.

(34) ساهمت ألمانيا وأيرلندا وآيسلندا وبلجيكا وتيمور - ليشتي والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا ولكسمبرغ وليختنشتاين والنرويج ونيوزيلندا وهولندا (مملكة) بتمويل طوعي لنظام المنسقين المقيمين في عام 2022 أكثر مما كانت ستساهم به إذا كانت مساهمتها في إطار الأنصبة المقررة بدلا من أن تكون تبرعا (استنادا إلى مقياس مرجعي قدره 154 مليون دولار).

فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويحدّ من قدرة نظام المنسقين المقيمين على تعظيم مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الوقت الذي تواجه فيه البلدان آفاقا صعبة فيما يتعلق بالتعافي من أزمة إنسانية واسعة النطاق، ولحظة حاسمة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030.

212 - وفي الماضي، سُئلنا عما إذا كان يمكن تخفيض ميزانية نظام المنسقين المقيمين. وأكرر الإعراب عن اقتناعي بأنه لا يمكن القيام بذلك دون إضعاف طموحكم في إقامة منظومة إنمائية جديدة التنظيم، تعمل مع بعضها وبمزيد الفعالية من أجل تلبية احتياجات الدول المحددة في مجال التنمية المستدامة.

213 - ولا يزال نظام المنسقين المقيمين يمثل عملية ناجعة ومرنة، ويحقق فوائد تتجاوز حجمه الصغير وكونه يشكل جزءا صغيرا من العديد من بلايين الدولارات المنفقة إجمالا في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

214 - وعلى مر السنين، استمعنا إلى جميع الآراء بشأن كيفية تعزيز الإبلاغ والشفافية للمساعدة في إيصال رسالة مقنعة - ونعتقد بكل تواضع أننا لبّينا هذه المطالب. غير أن حالة التمويل لم تتغير.

215 - وقد حان الوقت لإيجاد حل محدد. وتلبيةً للطلب الذي وجّهتْه الدول الأعضاء إليّ بتقديم توصيات إلى الجمعية العامة للنظر فيها إذا لم يتم تمكين نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه من أداء مهامه على النحو السليم من خلال توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به، أعتزم أن أطلب إلى الجمعية العامة، في تقرير مخصص لذلك في النصف الثاني من السنة، أن تعيد النظر في الخيارات التي طرحتُها في تقريري لعام 2021 المعنون "استعراض سير عمل نظام المنسّقين المقيمين: الارتقاء إلى مستوى التحديات والوفاء بوعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (A/75/905).

216 - وعلى وجه التحديد، سأكرر توصيتي بإنشاء نموذج تمويل "هجين من الجيل الثاني". وسيشهد هذا النموذج زيادة في الحصة التي سيتم تمويلها من الميزانية العادية، مع الحفاظ على ترتيب تقاسم التكاليف وربما الضريبة المفروضة بنسبة 1 في المائة التي يُتوقع أن تولّد إيرادات تبلغ 50 مليون دولار سنويا. وما زلت مقتنعا بأن الحل الأكثر منطقية واستنادا إلى المبادئ للمشكلة التي نواجهها هو توفير التمويل لنظام المنسقين المقيمين - الذي يشكل الوظيفة الإنمائية الأساسية - من خلال حصة أكبر من المساهمات المقررة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة. وهذا الجيل الثاني من النموذج الهجين سيوطد إلى حد كبير، حسب اعتقادي، أسس تمويل نظام المنسقين المقيمين. وفي الأشهر المقبلة، سأطلق عملية تشاور شفافة وشاملة مع الدول الأعضاء لضمان الاستماع إلى جميع الآراء قبل تقديم مقترح رسمي إلى الجمعية العامة.

الشكل 33

لمحة عامة عن تمويل نظام المنسقين المقيمين (2019-2022)

(بدولارات الولايات المتحدة)

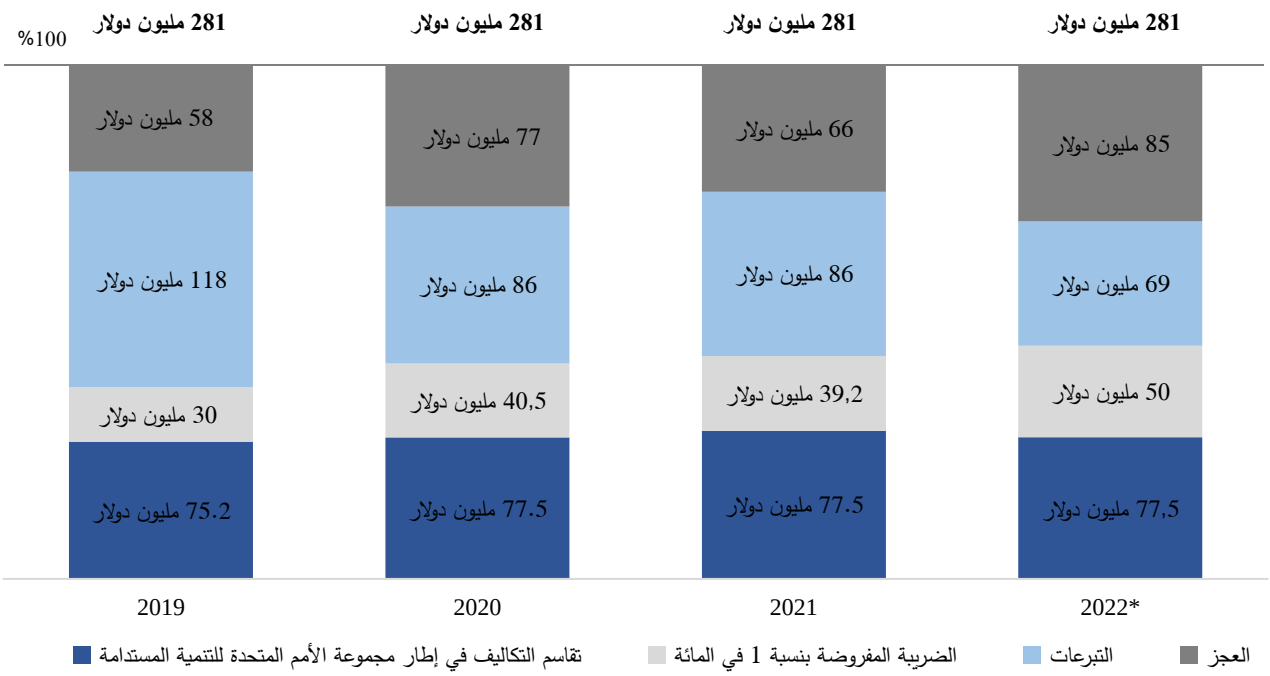

المصدر: مكتب التنسيق الإقليمي 2023.

* بالنسبة لعام 2022، تمثل قيمة الضريبة توقعا، ريثما يتم تحديد قيمتها النهائية في أيار/مايو 2023؛ وقد يحدث فرق في التبرعات بسبب أسعار الصرف عند ورود التبرعات.

واو - سبل المضي قدما بشأن الجوانب الأخرى لاتفاق التمويل

217 - بالإضافة إلى ضرورة معالجة مسألة تمويل نظام المنسقين المقيمين، يجب أن نتخذ خطوات لإعادة تنشيط الأبعاد الأخرى لاتفاق التمويل وتحقيق أهدافنا الجماعية بشكل أفضل.

218 - وحان الوقت لعقد جولة جديدة من الحوار حول مستقبل اتفاق التمويل بين الدول الأعضاء وكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع انتهاء آجال بعض الأهداف قريبا وبعد أن أصبح لدينا خبرة أربع سنوات يمكننا الاستفادة منها. فلنعمل معا لتحديد تلك الالتزامات الأكثر أهمية لبناء الثقة وتعزيز بيان جدوى التمويل الفعال الذي يكفل تحقيق المزيد.

219 - وفي حين أن ميثاق التمويل اكتسب بعض الزخم في نيويورك وفي مقر الأمم المتحدة عموما، كشفت الحوارات[35] والدراسات[36] المتعلقة بالاتفاق عن قلة الوعي بميثاق التمويل في العواصم، حيث غالبا ما تُتخذ قرارات التمويل، وكذلك فيما بين شركاء التمويل على أرض الواقع. ولمعالجة هذا الانفصام، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تشرع في إجراء حوارات غير رسمية على الصعيد القطري بشأن اتفاق التمويل. وأوجِّه المنسقين المقيمين إلى تولي زمام القيادة في إطار الأفرقة القطرية لدعوة الحكومات المضيفة إلى المشاركة في حوارات وطنية بشأن أفضل السبل للمضي قدما في اتفاق التمويل وتحقيق طموحنا المشترك.

220 - ويجب علينا أيضا أن نتتبع تنفيذ اتفاق التمويل من خلال مؤشرات قوية تقيس الآثار الحقيقية. وقد أظهرت الممارسة أن عدة مؤشرات هي إما غير قابلة للقياس أو يصعب قياسها بالإضافة إلى كونها مكلفة، وأن بعض المؤشرات الموجهة نحو العمليات تفتقر إلى مقياس مناسب للأثر على الصعيد القطري.

221 - وأطلب من رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطلاق الحوار مع الدول الأعضاء بعد انعقاد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يستند إلى طرائق عملية الحوار التي أدت إلى إبرام اتفاق التمويل الأصلي. وستُقدَّم في تقريري إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للعام المقبل نتائجُ هذه المناقشات لتنظر فيها الدول الأعضاء.

سابعا - خاتمة

222 - هناك أسباب تدعو الدول الأعضاء إلى أن تفخر بالنتائج التي حققتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فقد استخدم المنسقون المقيمون صلاحياتهم في الدعوة إلى عقد الاجتماعات لدفع المناقشات الوطنية بشأن التحولات الرئيسية لتسريع التقدم الإنمائي، مثل الطاقة والتحولات الرقمية. وقد عملت الأفرقة القطرية معا بشكل أكثر تعاونا لتقديم المشورة في مجال السياسات القائمة على الأدلة والمصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية والتي ينظمها جيل جديد من أطر التعاون. ويتم تنسيق الدعم البرنامجي بشكل أفضل وهو يتسم بكفاءة أكبر. وقد نما تأثير النظام. وفي الوقت نفسه، ولدت التزاماتنا الجماعية أوجه كفاءة تساوي 405 ملايين دولار.

223 - غير أن أهداف التنمية المستدامة ما زالت تتشبث بآخر أمل لها في الحياة. ويجب أن يتواصل نمو أثر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان الدعم الذي قدمناه في مجال الحصول على التمويل قيما للغاية. لكنه أيضا لم يكن كافيا. فالتمويل لا يتدفق إلى حيث تشتد الحاجة إليه. والدول الأعضاء التي تواجه أعباء ديون معوقة تكافح لتلبية احتياجات شعوبها. لقد قطعنا خطوة كبيرة على المستوى العالمي من خلال خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة ومبادرات إصلاح الهيكل المالي. ويجب أن نزيد في الوقت نفسه عرضنا على الصعيدين القطري والإقليمي.

224 - وفي وقت الأزمات المعقدة والمتقاطعة، واصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تسريع وتيرة الإصلاح وأحرزت تقدما مطردا في تلبية الولايات الصادرة عن الدول الأعضاء. فإننا نحقق المزيد عندما

(35) على سبيل المثال، في المشاورات غير الرسمية على نطاق المنظومة التي عقدها مكتب التنسيق الإنمائي.

(36) مؤسسة داغ همرشولد، "The way forward: fulfilling the potential of the funding compact at the country level"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

نعمل معا. وإننا نرتقي إلى مستوى التحديات الهائلة في عصرنا. وإننا بحاجة إلى الاستمرار في هذا الزخم. فليس هناك من خيار آخر. إذ ليس لدينا كوكب آخر. ولا بديل عن سبيل التنمية المستدامة لتحقيق الازدهار. وسأواصل العمل مع جميع الكيانات يدا بيد للاستمرار في تطوير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتصبح بأفضل صورة يمكن أن تكون عليها.